

مَنْ أَفِي بَيْتَاغَيْرِ كُنْتُمْ وَمَا أَمَرَ عَلَى الذِّبْقَانِ



طبع في المطبعه الصدوقه واقع في بلاد كرمين

فهرس مطالب كتاب فخر المحتي من اداب المفتي

صفحة	مطلب	صفحة	مطلب
١٢	ديباجة الكتاب	٣١	وثيق المفتي ان يدرك دليل الحكم
١٣	ذكر كون فتاوى الامام احمد رضي	٣٢	وماخذها ما امكنه من ذلك
١٤	الله عنه مبينة على اصول خمسة	٣٣	وث اذا كان الحكم مستغرا جادا
١٥	بيان انواع الراي الباطل	٣٤	فينبغي ان يوطى قبله ما يكون
١٦	بيان انواع الراي المحمود	٣٥	مؤذنا به كالرديل عليه
١٧	بيان الاقيسة المستعملة في الاستدلال	٣٦	وث يجوز اخلف المفتي والمناظر
١٨	وهي ثلاثة	٣٧	على ثبوت الحكم عنده
١٩	ذكر مدح الله سبحانه اهل الاستنباط	٣٨	وث الافتاء بلفظ النص
٢٠	ذكر انواع التقليد	٣٩	وث بعث المفتي من قلبه الافتاء
٢١	وث استئذان السائلين لربيعه انواع	٤٠	الحقيقة الى منعه الصواب مع العلم
٢٢	الاخماس لها	٤١	وث لا يحل للمفتي ان يفتي الا ان
٢٣	وث جواز عدول المفتي عن	٤٢	يكون عالما بالحق
٢٤	جواب المستفتي الى ما هو انفع له منه	٤٣	وث حكم الله ورسوله في ربيع السن
٢٥	وث يجوز للمفتي ان يجيب السائل	٤٤	وث لا يجوز للمفتي ان يشهد على الله
٢٦	بالدعوى ساله عنه	٤٥	وعلى رسوله صلى الله عليه وسلم بانة احل
٢٧	وث من فقه المفتي ان يدل	٤٦	كذا اوحى له او اجاب كرهه الا بما يعلم
٢٨	المستفتي حراما هو غرضه من سؤاله	٤٧	الاخر فيه كذلك
٢٩	وث تنبيه المفتي للسائل على	٤٨	وث اجناس الفتيا
٣٠	الاختراز ما قد يذهب اليه الوهم منه	٤٩	وث تحذير المفتي من ان يفتي السائل
٣١	من خلاف الصواب	٥٠	وث لا يجوز للمفتي تحيير السائل

صفحة	مطلب	صفحة	مطلب
٤٧	فت لا عمل بالفتوى الا اذا اطمن اليه القلب	٨٧	فت تغريب المال شرع في مواضع
٤٨	فت اجزاء الترجمة بين الفتوى والمستفتي	٨٨	فت اجل امرأة الفقود اربع سنين
٤٩	فت طرية الجواب عن سوال محل الصلوات العديدة	٨٩	فت ليس في الشريعة شيء على خلاف القياس
٥٠	فت حكم البيضا خلال السطور	٩٠	فت عموم دعوة الرسول الى يوم القيامة
٥١	عبارة الفتوى	٩١	فت اتفاق العلماء حق
٥٢	فت المشاورة في الافتاء بالمرونة العلم	٩٢	فت غربة الاسلام وقلة العلماء
٥٣	فت انكار المفتي بالرداء عند الافتاء	٩٣	فت كثرة الاختلاف في كتب المقلدين
٥٤	فت الافتاء بما يوافق المستفتي	٩٤	فت ذم المتفرق في الدين
٥٥	فت حكم الاستدلال على الفتوى	٩٥	فت ذم من تقطع الامر به
٥٦	فت تقليد المفتي للميت بغير سؤال	٩٦	فت الدعوة الى الله ورسوله صلعم
٥٧	عن الشيخ	٩٧	فت ذم الحاكم او غير الله تعالى
٥٨	فت عمل المستفتي في الحادثة الثانية	٩٨	فت السؤال عن اهل الذكر
٥٩	بفتوى المفتي الاولى	٩٩	فت تحريم الافتاء بالنقل
٦٠	فت لزوم المستفتي السؤال بعلم الاعيان	١٠٠	فت تفسير اول الامر
٦١	فت باي قول ياحتر عند اختلاف المفتين	١٠١	فت ذم المختلفين والاختلاف
٦٢	فت هل يجب العمل على الفتوى ام لا	١٠٢	فت المقلدون ليسوا على هداه
٦٣	فت جواز العمل بخط المفتي	١٠٣	فت زلة العالم وعدم عصمته
٦٤	فت جواز الاجتهاد في مسألة ليس فيها قول لاحد	١٠٤	فت عدم اعتداد المقلدين باقوال الصحابة والتابعين
٦٥	فت عبودية كل احد لله تعالى في كل		
٦٦	فت البيان من النبي صلعم اقسام		

صفحة	مطلب	صفحة	مطلب
٩٥	فتاوى أخذ المقلدين من الآيات	١٠٣	فتاوى تخصيص التقليد بفرد وفرد
	والحدِيث ما يوافقهم		فتاوى حكم المقلدة بخلاف الأرض عن العالم
	فتاوى ارتكاب فرقة التقليد بخلافه	١٠٣	فتاوى لا مقت على مخلص النية
	أمر الله ورسوله صلى الله عليه وسلم		فتاوى اندلس مع عالم العلم والعلماء المجتهدين
٩٦	فتاوى النهي عن التقليد	١٠٥	فتاوى خلل تصانيف المقلدة
٩٧	فتاوى فتوى الصحابة في عصر النبي صلى الله عليه وسلم	١٠٦	فتاوى تيسير الله الوقوف على الأحكام
	لم تكن تقليد المسنفين		فتاوى حكم التعصب لمذهب الإمام المقلدة
	فتاوى قبول قول الخا أص والقاسم و	١٠٧	فتاوى النظر في مذهب كل أمام
	المقوم وغيرهم	١٠٨	خاتمة الكتاب من حضرة المؤلف
٩٨	فتاوى من رحمة الله عدم تكليفنا		أدام الله تعالى إقباله وإجلاله
	بالتقليد	١١٠	خاتمة الطبع للسيد علي حسن ولد
٩٩	فتاوى كون كل واحد ما موراً نصفاً		المؤلف سلمه الله تعالى
	الرسول صلى الله عليه وسلم		أيضاً لأبي الفتح عبد الرشيد المولوي
	فتاوى معرفة كل عبد ما يخصه من الأحكام	١١٣	أولاً للملحمة للشهيد الحافظ
	فتاوى ذكر العلم النافع وما هو		بافتحار الشعراء سلمه الله تعالى
١٠٠	فتاوى دعوى إجماع العلماء على	١١٢ الخط باسم السلطان عبد الحميد
	جواز التقليد باطل	١١٥	الخط باسم اسمعيل باشا مصر فاه الله تعالى
	فتاوى كون التقليد فطرة العباد	١١٦	الخط باسم الشيخ أمين الطواني ثم في
١٠١	فتاوى إكثار رجل فتوى العائفة من الزكاة	١١٦	الخط باسم الشيخ عبد الملك
	النصوص	١١٩	الخط باسم العلماء من أهل اليمن وغيرهم
١٠٢	فتاوى ذم الحاكم وغير الرسول بعد وفاته صلى الله عليه وآله	١٢١	الخط باسم الشيخ أحمد الشرفي
		الإجازة لبعض أهل العلم

مَرَاتِبُ بَقِيَّةٍ غَيْرِ ثَبَتٍ فَإِنَّمَا عَلَى اللَّهِ إِيْفَانُهُ

الحمد لله على ما جعلنا بطبع هذا السفر الكريم الرقي للمدارك العظمى للسما



أهتاهم وليرة ذي القفا بقوالشان المروي محمد عبد الجبار تاج سبل الرحمن

١٢٩٢ هـ في المطبع الصديق الواقع في بلدة بهوت

كل مكروه في الدنيا والدين بمنزلة من يأخذ القبطير على جميع الاقطار ويفتحها
 هذا المصير على كل الامصار حيث جمعت من كل صفة طيبة وسجية رضية وازادة
 حسنة وفكرة صائبة وهمة شائعة ومقاصد صالحة وخصلة فاضلة ما يلقى باهل
 الرياضة والذمالة وولاية الامور واصحاب الصولة والجملة فهي كالشمس بين النجوم
 كعلم السنة بين العلوم وكالدرة اليتيمة بين الاصداف وكالحرة الشريفة في زمرة
 الاماء الاجلاد تضيق صدرها لافلام بما رحبت عن ان تكشف احد شي عن غيباتها
 العليا وتخرج بطون الحارب عن ابلدة اسر فواضها الحسنى وهي سكين وكوشي وعلية
 واهل بيته في حضرة وغيبه **نواب شياهمان بيك** رحمه الله
 الله حلها وملكها وعليها النعم ولم يمشي على هذا الجمع والتأليف الا الصديق النجدي الذي
 اوجب الله بيبانه على اهل العلم والديانة واخذ عليه الميثاق عنهم وحرّم كتمانهم فمعه في
 هذا السمر من اداب الفتيا وثمان التقليد ما نطق به ائمة هذا الشأن والنبوة في كتبهم
 بالبرهان واشفى بيان لاسيما ما حققه الواحد المنكامل حافظ محمد بن ابي بكر القدير
 في كتابه: علام الموضعين عن ربه العالمين من فوائدها هذا الباب وشواهد هذا الايات
 والذهاب فاستغدت منه ولدتا تارة وزدت عليها فرائد بركة قال اللهم لا تجعلنا
 من يريد قولاً غير قولك وقول رسولاك صلى الله عليه وسلم ومن يتعصب بما هو مخالف
 للحق على الحق بحولك وطولك او يفتي من دونك وتعلم او يحكم من غير رايك وفهمك او
 يعرف الحق ويحكم بخلافه او يجهل الحق عند حكمه وانصافه او يعلم الخير النجدي عن رايك
 المحارم ويقدم عليها او يكون علمه معرض دنيوي فانه لا ينفع به كما قال صلى الله عليه وسلم
 ومن كانت هجرته الى دنيا يصدرها او امرأة يتكهنها فخره اليها انك على ما تشاء قد برو
 بالاجابة جدير هذا ومن له قدم راسخ في الشريعة ومعرفة بمصادرها ومواردها وكان
 الانصاف احب اليه من التعصب والهوى والعلم والحجة اثرة عنده من التقليد احمى كد
 يخفى عليه الصواب الواقع في هذا الكتاب والجاهل الظالم لا يرى الاحسان الا اساءة
 فلا الهدى الا ضلالة

فقل للعيون الرمد للشمس اعمى
وسامع نفوسا بالقشور قد اعمى
سواء المشرق لها في مغيب ومطلع
وليس لها لك من متطلع

اعلم سالك الله تعالى في ذلك اوضح حججه وجعلنا من انفي صوب الصواب فحججه ان
التابع عليه السلام على نعين بواسطة وبغير واسطة الثاني حظ اصحابه
صلواتهم ولا طمع لاحد من الامة بعدهم في الحاق بهم في ذلك وهو القوال التابعين مانفقوا
من مشكوة النبوة خالصا صافيا وكان سندهم فيه عن نبيهم صلواتهم عن جبريل عن سر
العالمين سند اصحها عاليا ثم سلك تابعوا التابعين هذا المسلك الشريف الرشيد و
كانوا بالنسبة الى من قبلهم كما قال اصدق القائلين ثلثة من الاولين وقليل من الآخرين
ثم جاء الائمة من القرن الرابع المفضل في احدى الروايتين فسلكوا على اثارهم قصدا
وكان دين الله سبحانه اجل في صدورهم واعظم في نفوسهم من ان يقدروا عليه رأيا
او معقولا او تقليدا او قياسا فطار لهم الثناء المحسن في العالمين وجعل الله لهم لسان صدق
في الآخرين ثم سار على اثارهم الرجيل الاول من اتباعهم زهادين في التعصب للرجال
واقفين مع الحجة والاستدلال ثم خلف من بعدهم خولف فروادتهم وكانوا شيعا و
جعلوا التعصب السدا هبعت بائتهم التي بها يدبون وروسهم الوهم التي بها يتجرون واخرون
منهم قنعوا بحض التقليد وقالوا وجدنا ابائنا على امة وانا على الله هم مقتدون و
الفرقيان بمزلة عما ينبغي اتباعه من الصواب ولسان الحق يتلو عليهم ليس بامانيكم
ولا امانى اهل الكتاب قال الشافعي اجمع المسلمون على ان من استلب انت له سنة رسول

الله صلواتهم لم يكن له ان يدعي القول احد من الناس

دعوا كل قول عند قول محمد فما امن في دينه كخاطر

وقال يوسف بن عبد البر وغيره من العلماء اجمع الناس على ان المقلد ليس معدودا
من اهل العلم وان العلم معرفة الحق بدليله يعني وبدون الدليل تقليد فقد تضمن
هذان الاجامان اخراج التعصب بالهوى والمقلد لا يحمى عن بيرة العلماء وسقوطها من
ورائة الانبياء وكيف يكون من ورثة الرسول من يجهد ويكدح في رد ما جاء به ال قول

مقلدة ومتبعه ويضيع ساعات عمره في التعصب والهوى ولا يشعر بتضييعه تالله تهاقسته
حمت فاحمت ورمت القلوب قاصمت دني عليه الصغير وهو وفيها الكبير والقطن لا يحل القرآن
الكرخي محورا والسنة الضميمة الثابتة للحكمة القائمة مقروكة وكان في ذلك قضاء الله وقدره في الكتاب مسطورا
قال عبد الله بن المبارك وغيره من السلف صنفان من الناس اذ صلحوا صلح للناس واذا فسدوا فسد للناس والاولوا

رايت الذنوب تميم القطن	وقد يورث الذل ادمها
وقرأ الذنوب حياة القاتل	وخير لنفسك عصبانها
وهل افسد الدين الاملاوك	واحيا بسوء ورهبانها

ولم تصلح مرتبة التبليغ بالرواية والفتيا الا لمن انصف بالعلم والصدق فيكون عالما بما يلحق
صهاد قاضيه ويكون مع ذلك حسن الطريقة مرضي السيرة عدلا في اقواله وافعاله متشكلا للسر
والعلانية في مدخله ومخرجه وجميع احواله تحقيق بمن اقيم في هذا المنصب ان يعالج الفقهاء
الذي اقيم فيه ولا يكون في صدارة حرج من قول الحق والصدق به فان الله ناصره وهاديه
وكيف وهو المنصب الذي تولاها الله تعالى بنفسه كما قال تعالى يستغنونك في النساء
قل الله يغنيكم فيمن وما يتل عليكم في الكتاب في كل بما قوله الله بنفسه شرفا وجلالة
اذ يقول في كتابه العزيز يستغنونك قل الله يغنيكم في الكلاله
وليعلم المفتي حسن ينوب في فتواه وليوقن انه مسئول عما هو قوت بين يدي الله تعالى
واول من قام بهذا المنصب الشريف سيد المرسلين وامام المتقين وخاتم النبيين عبد الله
ورسوله وامينه علي وحيه وسفيره بينه وبين عباد الله فكان يغني عن الله تعالى بوجه
البيان وكان كما قال له احكم الحاكمين قل ما اسألكم عليه من اجر وما انا من المتكلمين به
فتاواه صلاحها جامع الاحكام ومشتمة على فصل الخطاب هي في وجوب اتباعها وتحكيمها
والتحاكم اليها ثمانية الكتاب وليس لاحد من المسلمين العدل عنها ما وجد اليها سبيلا
وقد امر الله عباد بالرد اليها كما قال فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول
ان كنتم في منون بالله واليوم الآخر ذلك خير واحسن تاويل لا تشترقا ما بالفتوى
بذلك الاسلام وعصاية الايمان وعسكر القرآن وحند الرحمن بولئك اصحابه صلوات

ابراهيم عليه السلام واولاده عليا واقطه كفا واحسن ايماناً واصدقها ايماناً واعظمها نصيحة
 واقربها الى الله وسنيلاً وكانوا بين مكر منيها ومقل ومتوسط والذين حفظت عنهم الفتوى
 من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله ثمانية ونيف وثلاثون نفساً ما بين رجل وامرأة وشو
 اسمائهم كحافظ ابن القيم في الاعلام ويمكن ان يجمع من فتوى كل واحد منهم سفر ضخيم
 وقد جمع ابو بكر محمد بن موسى بن يعقوب ابن امير المؤمنين المامون فنياً ابن عباس في
 عشرين كتاباً وابو بكر هذا ائمة الاسلام في العالم الحديث وكان الصحابة سناً
 الامة واثمة ائمة سادات المتقين العلماء كما قال بذالك جماعة من اهل العلم يطول
 ذكر اقرهم ويعسر حدها وكان الخلفاء الراشدون من اهل الفتيا وكان قاتل الله
 الشيعة فافهم افسد واكثر من علم علي بن ابي طالب كرم الله وجهه بالكذب عليه
 ولهذا تجد اصحاب الحديث لا يعتمدون من حديثه وفوائده الا ما كان من طريق اهل
 بيته واصحاب ابن مسعود وكان رضي الله عنه يشكوا ويقول ان ههنا علماً الواصبت
 له حكمة والدين والفقه والعلم انتشر في الامة عن اصحاب ابن مسعود واصحاب
 زيد بن ثابت واصحاب ابن عمر واصحاب ابن عباس فعلم الناس عامة عن اصحاب
 هؤلاء الاربعة فعلم اهل المدينة عن اصحاب زيد وابن عمر وعلم اهل مكة عن اصحاب
 ابن عباس وعلم اهل العراق عن اصحاب ابن مسعود وكانت حاشية رضي الله عنها
 مقدمة في العلم والفرائض والاحكام والحلال والحرام والقضاء وحديث الجاهلية
 والشعر والطب ثم صارت الفتوى في اصحاب هؤلاء المذكورين كان من المتقين بالامة
 وبمكة وبالبصرة والكوفة وبالشام وبمصر وبمدينة السلام جمع جمع وخلق كثير وكاد
 ينحصر ذكرهم في الاعلام باسمهم وكان اكابر التابعين يستقيم الناس فيفتوهم واكثر الصحابة
 حاضرون يجوزون لهم ذلك وكان بمدينة السلام بقا امام اهل السنة على الاطلاق
 احمد بن حنبل الذي لا الارض علماً وخديتاً وسنة حتى ان ائمة الحديث والسنة
 بعدة هم اتباعه الى يوم القيامة وكان رحمه الله تعالى شديد الكراهة لتصنيف الكتب
 وكان يجب تجريد الحديث بذكره ان يكتب كلامه يشتد عليه جل فعل الله حسنة

والله اعلم
 بحمد الله

وقصده فكتب من كل جهة وفتحها أكثر من ثلثين سفرا وجمع الخلال نصوصه فبلغ
 نحو عشرين سفرا أو أكثر ورويت فتاواه ومسائله وحدث بها قرن بعد قرن فصارت
 أمما وقدوة لأهل السنة على اختلاف طبقاتهم حتى إن المخالفين لمذهبه بالاجتهاد
 والمقلدين لغيره لم يحفظون نصوصه وفتاواه ويعرفون لها حقا وتربها من النصوص
 وفتاوى الصحابة ومن تأمل فتاواه وفتاوى الصحابة رأى مطابقة كل منهما على الآخر
 ورأى الجميع كأنها تخرج من مشكاة واحدة حتى أن الصحابة إذا اختلفوا على قولين جاء
 عنه في المسئلة روايتان وكان فتاواه مبدية على خمسة أصول أحدها النص
 فاذا وجد نصا اتقى بحوجه ولم يلتفت الى ما خالفه ولا من خالفه كأنما كان من
 كان ولم يكن يقدم على الحديث الصحيح عملا ولا رأيا ولا قياسا ولا قول صاحب ولا علم
 عليه بالخالف الذي يسميه كثير من الناس إجماعا ويقدر على الحديث الصحيح وكذلك
 أحمد من ادعى هذا الإجماع ولم يسوغ تقديمه على الحديث الثابت وكذلك نص
 الشافعي في رسالته الحمد بدلا ما لفظه ما لا يعلم فيه خلاف فلا إجماعا ونصوص
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أجل عند الإمام أحمد وسائر أئمة الحديث من أن
 يقال إنما عليهم إجماع مضمونه عدم العلم بالخالف ولو سأل عن غلط النصوص
 وسأل كل من لم يعلم مخالف في حكم مسئلة أن يقدم جملة بالخالف على النص
 فهذا هو الذي أنكره أحمد والشافعي من دعوى الإجماع لأمايظنه بعض الناس أنه
 استبعاد لوجود الأصل الثاني ما اتقى به الصحابة فإنه إذا وجد لبعضهم قول
 لا يعرفه مخالف منهم فيها لم يعد لها إلى غيرها ولم يقل أن ذلك إجماع بل من قوله
 في العبارة يقول لا أعلم شيئا يدفعه أو نحو هذا وإذا وجد هذا النوع عن الصحابة
 لم يقدم عليه عملا ولا رأيا ولا قياسا **الأصل الثالث** إذا اختلفت الصحابة في خبر
 من أقوالهم أو كان أقربها إلى الكتاب والسنة ولم يخرج عن أقوالهم فإن لم يتبين له
 موافقة أحد الأقوال حتى اختلف فيها لم يجرم بقول وعن أحمد أنه مثل عين
 الرجل يكون في قومه فيسأل عن الشيء فيه اختلاف فقال بفني بما وافق الكتاب

والمال يوافقها أمسك عنه قيل له افيجاب عليه قال لا الاصل الرابع الاخذ بالاسل
 والحديث الضعيف اذا لم يكن في الباب شيء يدفعه وهو الذي رجحه على القياس
 والعمل به عند قسمة الصحيح وقسم من الحسن ولم يكن يقسم الحديث الى حسن بل الى صحيح
 وضعيف والضعيف عند مراتب فاذا لم يوجد في الباب اثر اريد ضعه ولا قول صاحب الاجا
 على خلاف كان العمل به عند اولي من القياس وليس احد من الائمة الا وهو موافقه
 على هذا الاصل من حيث الجملة فانه ما منهم احد الا وقد قدم الحديث الضعيف
 على القياس كما ذكر امثله ذلك الحافظ ابن القيم في الاعلام الاصل الخامس وهو
 القياس فاستعماله للضرورة فهذا الاصول الخمسة عليها مدار فتاواه وقد يتوقف في
 الفتوى لتعارض الأدلة عند او لاختلاف الصحابة فيها او لعدم اطلاعها على اثر او
 قول احد من الصحابة والتابعين وكان شديد الكراهة والمنع للاقتناء بمسئلة ليس فيها
 اثر عن السلف وكان يسوغ استفتاء فقهاء الحديث واصحاب مالك ويدل عليهم فتبع
 من استفتاه من يعرض عن الحديث ولا يبنى مذهبه عليه ولا يسوغ العمل به فتوى او يستدل
 عن كثير مما فيه الاختلاف في اهل العلم فقال لا ادري وكان ابن عيينة كان هون
 عليه ان يقول لا ادري وسأل رجل من اهل العرب مالك بن انس عن مسئلة فقال
 لا ادري فقيل تقول لا ادري قال نعم ابلغ من وراءك اني لا ادري وقد كان السلف
 من الصحابة والتابعين يكرهون التسرع في الفتوى ويوجبون لكل واحد منهم ان يكفيه اياها
 غيره فاذا رأى انها قد نعت عليه بذل الجتهاد في معرفة حكمها من الكتاب والسنة
 او قول الخلفاء الراشدين شرافتي وقال ابن عباس ان كل من افق الناس في كل ما سألوا
 عنه لمجنون ويقتلن عن ابن مسعود مثل ذلك وقال يحنون اجسر الناس على الغيب
 اقلهم علما يكون عند الرجل الباب الواحد من العلم يظن ان الحق كله فيه قال الحافظ
 ابن القيم رحمه قلت الجراة على الغيب يكون من قلة العلم ومن غرابة سئته انتهى قول الاول
 الاكثر واغلب الثاني اندر واعز وعن حذيفة قال انما يفتي الناس احد ثلاثة من يعلم
 ما نسخ من القرآن او اما لا يجد بدا الحق منكلف قال ابن سيرين است بن احد من هذين

ولا أحب أن أكون الثالث ومن تأمل كلامهم رأى من ذلك فيه مالا يحصى وقد علموا
 به أشكالات أوجه حمل كلامهم على الاصطلاح الحادث للتأخر قال جعفر بن حسين
 رأيت أبا خنيفة يروح في النور فقلت ما فعل الله بك قال غفري فقلت له بالعلم فقال
 ما أضر الغفيل على أهلها فقلت بمر قال يقول الناس في ما لم يعلم الله مني وقال سحنون
 يومئذ والله ما أشفى المفتي والحاكم ثم قال ها أنا ذا يتعلم مني ما يضرب به الرقاب في طولها
 الفرج ووقد به الحق أمانت عن هذا غنيا وعن أبي هريرة رضي الله عنه
 قال قال رسول الله صلوات الله عليه وآله وسلم من قال علي ما لم يقل فليتبوء بيدي في جهنم ومن أفتى بغير
 علم كان أشبه على من افتأه أخرجه أبو داود وفي هذا وعيد عظيم لواقعي الحديث
 وزيادة خطر على المفتي الذي يفتي فيما معينه على شخص معين بخلاف فتوى العامة
 فإنها عامة غير ملتزمة فكلاهما أجره عظيم وخطره كبير وقد حرم الله تعالى القول عليه
 بغير علم في القضاة والقضاء وجعله من أعظم الحرمات بل جعله في المرتبة العليا
 منها قال تعالى إنما حرم ربي الفواحش إلى قوله وإن تقولوا على الله ما لا تعلمون
 فربما هو أشد تحريما من ذلك كله وهو القول عليه بلا علم وهذا العلم هو العلم
 بلا علم في أسمائه وصفاته وأفعاله وفي دينه وشرعه وقال تعالى ولا تقولوا ما
 نصح السنتكم أنكم بذلك هذا حلال وهذا حرام لتفتروا على الله الذنوب وهذا ما
 منه سبحانه أنه لا يجوز العبد أن يقول بخبر التقليد أو التأويل هذا حلال هذا حرام
 إلا بما علم الله أحله وحرمه وقد هي النبوي صلوات الله عليه وآله وسلم في الحديث الصحيح ما يروى أن يزاره
 إذا حضره من حكم الله وقال فإنا لا ندينك بقصدي حكما فيه أم لا ولكن إن أتركهم على حكمك
 وحكم أصحابك فمأمل كيف فرق بين حكم الله وحكم أمير المؤمنين وهو أن يسمى حكم المجتهد
 حكم الله وكان السلف يطلقون لفظ الكراهة على التخيير وهذا التخيير في نصرتهم فحواه
 بعضهم على التنزيه وتجاوز به الخوف إلى كراهة ترك الأولى فحصل بسببه غلط عظيم على
 الشرع وعلى الأئمة وأمثله ذلك التخيير إذا كان في الأعلام قال تعالى كل ذلك كان من عندنا
 عند ربك مكروها وفي الصحيح أن الله عز وجل كره لكم قيل وقال الحديث وهكذا حملوا اللفظ

لا ينبغي في كلام الله ورسوله على المعنى الاصطلاحي الحادث وقد اطرحت في الكتاب السنة
استعمال لا ينبغي في المخطوطات شرعا وقد بالوا في السخيل المستع كقوله وما ينبغي للرحمن
ان يتخذ ولدا وقوله فما علمناه الشعر وما ينبغي له وقوله على الساكن نبيه كذبي ابن ادم
وما ينبغي له وشتمني ابن ادم وما ينبغي له وقوله صلحني لباس الحوي لا ينبغي هذا المستع
وامثال ذلك وللقصود ان للفتي بخبر عن الله وعن دينه فان لم يكن خبره مطابقا لشرعه
كان قائل عليه بلا علم ولكن اذا اجتهد واستفغ وسعه في معرفة الحق واخطأ لم يلحقه
الوعيد وعفي له عما اخطأ به وأنبى على اجتهاذه ولكن لا يجوز ان يقول لما اذا اصابه
اجتهاذه ولم يظفر فيه بنص عن الله ورسوله ان الله حرام كذا او وجبة او اباح كذا وان
هذا هو حكم الله عن مالك انه قال في بعض ما كان ينزل به فيسأل عنه فيجهد في رايه
ان نفلنا وما نحن بمستيقين فينبغي للرجل اذا جمل نفسه على الفتيا ان يكون عالما
بوجوه القرآن عالما بالاسانيد الصحيحة عالما باختلاف الصحابة والتابعين بصيرا باللغة
بصيرا بالشعر ويستعمل هذا مع الانصاف ويكون بعد هذا مشرفا على اختلاف اهل
المصادر وتكون له فرجة بعد هذا اذا لم يكن هكذا فليس له ان يفتي ولا يجوز الفتوى بالتقليد
لانه ليس بعلم والمقلد لا يطابق عليه اسم عالم هذا قول اكثر اصحاب احمد وقول جمهور الشافعية
وقيل يجوز ذلك عند الحاجة وعدم العلم بالاجتهاد ويحرم الافتاء في دين الله بالراي المتضمن
لخالفه النصوص والراي الذي لم تشهد له النصوص بالقبول قال الله تعالى فان لم يستجيبوا
لك فاعلم انما يتبعون اهواءهم ومن اضل ممن اتبع هواه بغير هدى من الله فاقسم الامر الى
امرين لا ثالث لهما اما الاستجابة لله والرسول وما جاء به واما اتباع الهوى فكل ما لم يأت به
الرسول فهو من الهوى وقال تعالى فاحكم بين الناس بالحق ولا تتبع الهوى فيقسم طرق الحكم
بين الناس الى الحق والى الهوى وهو ما خالفه والآيات القرآنية في ذلك كثيرة طيبة جدا
لا يتسع المقام لذكرها واولوا الامر انما يطاعون تبعاطاعة الرسول فمن امر منهم بخلاف
ما جاء به الرسول فلا تمتع ولا طاعة كما صح عنه صلواته لاطاعة الخلق في معصية الخلق
وقال انما الطاعة في المعروف وان من تحاكم او حاكم الى غير ما جاء به الرسول فقد حكم الطاعة

وتحاكم اليه والطاغوت كل ما تجاوز به العبد حده من معبود أو متبوع أو مطاع أو نافع
 كل قوم من يتحاكمون اليه غير الله ورسوله أو يعبدونه في دون الله أو يتبعون نفعه غير
 بصيرة من الله أو يطيدونه فيما لا يعلمون انه طاعة لله فهذا طواغيت العالم اذا ناملتها
 وتاملت احوال الناس معها رأيت اكثرهم ممن اعرض عن عباد الله الى عبادة الطاغوت
 وعن التحاكم الى الله ورسوله الى التحاكم الى الطاغوت وعن طاعته ومتابعة رسوله الى
 طاعة الطاغوت ومتابعته وهو لا علم يسلكوا طريق الناجين الفاترين من هذه الكفة
 وهم الصحابة ومن تبعهم ولا قصدوا قصد هم بل خالفوهم في الطريق والقصد ومجان
 عبد الله بن عمر بن العاص يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان الله
 لا ينزع العلم بعد اذا اعطاكوه انتزاعا ولكن يتركه مع قبض العلماء يعلمهم فيبقى
 ناس جهال يستغنون فيفتنون براهم فضلون ويضلون نواهي البخاري وفي الباب
 احاديث جمة عن عائشة وغيرها بطرق والفاظ تشهد لذلك المعنى وعن عوف بن
 مالك الاشجعي قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تغترب امتي على بضع وسبعين
 فرقة اعظمها فتنة قوم يقيسون الدين بالشرح يرون به ما حل الله ويحلون ما حرم الله
 اخرجه نعيم بن حماد قال ابن عبد البر قال فيما سئل عنه بغير علم وقاس برأيه ما خرج
 منه عن السنة فهذا الذي قاس الامور برأيه فضل واصل ومن روافد فرع الاصول
 فلم يقل برأيه وقد تواتر النقل عن ابي بكر وعمر وعثمان وعلي وابن مسعود وابن عباس
 وسهل بن حنيف وعبد الله بن عمر وزيد بن ثابت ومعاذ وابي موسى الاشعري في
 انكار الرأي ودفعه كما بسط ذلك في الاعلام فان شئت الاطلاع عليه فراجع ولا يقل
 ان هؤلاء الصحابة ومن بعدهم من التابعين والائمة وان ذموا للرأي وحلوا وامنوا
 وفروا عن الفتيا والقضاء به واخرجه من جملة العلم فقد روي عن كثير منهم الفتيا
 والقضاء به والدلالة عليه والاستدلال به لانا نقول لا تعارض بحمد الله بين تلك الآثار
 عن السادة الاخيار بل كلها حق وكل منها له وجه وهذا الغائبين بالفرق بين الرأي
 الباطل الذي ليس من الدين والرأي الحق الذي لا مندوحة عنه لاحد من المجتهدين

فلا رأي الباطل بافواع احد هو الرأي المخالف للنص هذا ما يعلم بالاضطرار من دين
الاسلام فساد وبطلانه ولا عقل الفتيانه ولا القضاء وان وقع فيه من وقع بنوع تاويل
وتقليد الشافعي هو الكلام في الدين بالخصوص والظن مع التفسير والتقصير في معرفة النصوص
وفهمها واستنباط الاحكام منها فان من جعلها وقاس برأيه فمما سئل عنه بغير علم بان يخرج
قد رجع بين الغيبتين الحق احد هما بالآخر او مجرد قول فارق يراه بينهما بافراق بينهما في
الحكم من غير نظر الى النصوص والافتقار فقد وقع في الرأي المذموم الباطل الثالث الرأي
المتضمن تعطيل اسماء الرب وصفاته وافعاله بللقائس الباطلة التي وضعها اهل البدع
والضلال من الجهمية والمعتزلة والقدرية ومن ضاهاهم حيث استعملوا له قياسا لهم
الفاصل وانما هو الباطلة وشبهتهم بالادخاضة في رد النصوص الصحيحة الصريحة فردوا
لاجلها الفاظ النصوص التي وجدوا السبيل الى تكذيب روايتها وتخطيئتهم ومعاني النصوص
التي لم يجدوا الى بقاها ظاهرا سبيلا فقبأوا النوع الاول بالتكذيب والثاني بالتحريف و
التاويل لرواها الاوراق سودا والقلوب شوكا والعالم فسادا وكل من له مسكة من عقل
يعلم ان فساد العالم وخرابه انما نشأ من تقديس الراي على الوحي والعقلى على العقل وما
استحكمه هذا ان الاصلان الفاسدان في قلب الاستحكمة هما له وفي امة الاوسد امرها التمر
فساد فلا اله الا الله كونه في هذه الاراء من حق وان ثبت بها من باطل واميت بها من هك
واحبي بها من ضلالة وكه هدم بها من محقق الايمان وعمرها من دين الشيطان وكأفر
اصحاب الخديج هم اهل هذه الاراء الذين لا سمع لهم ولا عقل بل هم شر من الحر وهم الذين
يقولون يوم القيامة لو كنا نسمع او نعقل ما كنا في اصحاب السعير الرابع الراي الذي
احدث به البدع وغيارت به السان وعمره البلاء وتربى عليه الصغير وفهرم فيه الكبير
فهذه الافواع الاربعة من الراي الذي اتفق سلف الامة وانتم على خدمه واخراجهم
من الدين الخامس ما ذكره ابو عمر بن عبد البر عن جمهور اهل العلم ان الراي الذي
فيه هذه الآثار عن النبي صلى الله عليه وآله والتابعين انه القول في احكام شرائع الدين
بالاستحسان والظنون والاستغفال بحفظ العضلات والاعطاشات وتورد الفروع بعضها

على بعض قياسه بدون رد على أصولها والنظر في عللها واعتبارها فاستعمل فيها الرأي
 قبل ان تنزل وقرعت وشقت قبل ان تقع وكل فيهما قبل ان تكون بالرأي المتصارع
 للظن والوقوف في الشك والاشتغال بهذا والاستغراق فيه تعطيل السنن والبحث على جعلها
 وترك الوقوف على ما يلزم الوقوف عليه منها ومن كتابهم عز وجل ومعانيه
 احتجوا على ما ذهبوا اليه بأشياء انتهى قال ابن عباس ما سألني أي النبي صلى الله عليه
 وسلم إلا عن ثلث عشرة مسألة ومراده المسائل التي حكاه الله في القرآن عنهم لا
 فالمسائل التي سألوها عنها وبين لهم أحكامها بالسنة لا تكاد تنحصر وقد ذكرنا جملة صالحة
 من فتاواه صالحة في بلوغ الرسول من القضية الرسول فراجعها واتمما كانوا يسألون عما ينفعهم
 من الوقائع ولم يكونوا يسألونه عن المقدرات والأغواط وعُضِل المسائل ولم يكونوا
 يشتغلون بتفريع المسائل وتوليد هابل كانت مهمهم مقصورة على تنفيذ ما أمرهم به فإذا
 وقع بهم امر سأله عنه فاجابهم والآيات القرآنية والأحاديث الصحيحة الواردة في النبي
 عن ذلك كثيرة يعسر جدا ريطل عدوها من تدبر الآثار الروية في ذم الرأي وجها
 لا تخرج عن هذه الأنواع الذمومة المذكورة فقلنا وذكر في الأعلام آثار التابعين ومن
 بعدهم لتبيين المراد بذلك لا نطول الكلام في ذكرها قال أحمد بن حنبل لا تكاد ترى
 احدا انظر في الرأي الا في قلبه دخل وقال ابنه عبد الله سألت ابي عن الرجل يكون
 ببلد لا يكون فيه الا صاحب حديث لا يعرف صحيحه من سقيم واصحاب رأي
 فنزل بهم المنازلة فقال يسأل اصحاب الحديث ولا يسأل اصحاب الرأي وضعيف
 الحديث عند اقوى من الرأي واصحاب أبي حنيفة يجمعون على ان مذهبا خبيثا
 ان ضعيف الحديث عند اقوى من القياس والرأي وعلى ذلك بنى مذهبه والرد الجاد
 الضعيف في اصطلاح السلف ما كونه للتأخرون حسنا والمقصود ان السلف يجمع
 على ذم الرأي القياس المتخالف للحديث بالسنة وانه لا يحل العمل به لافتيه ولا قضاوان
 الرأي الذي لا يعلم مخالفته لم يكن لا موافقته فغايته ان يسيغ العمل به عند الحاجة اليه
 من غير الزام ولا انكار على من خالفه قال ابن وهب اتق الله فان اكثر هذه المسائل رأوا

قال ابن شهاب وهو من كثر ما وقع فيه الناس من هذا الرأي وترجمه السنيان ان اليهود والنصارى انما السليبي من العلم الذي كان بين ايديهم حين استبقوا الراي من ابي عبد الله
 وذكر ابن جرير في كتابه في بيان ما لا يراه عن مالك قال قيل لقيس رسول الله صلى الله عليه وسلم
 في هذا الامر واستكمل فانما ينبغي ان يتبعوا رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يتبع الراي فانما
 اتبع الراي جازع على ان يقرى منه في الراي فاتبعه فانت كما جاء رجل غلبت تبعته
 وقال مالك لا يذهب ما علمته فقال لولم علمه من الله تعالى فاسكنه الله تعالى قال نعم
 للناس في الامة سوء وقال سمعون ما ادرى هذا الراي سفيكته الذي سمعوا به من ابي عبد الله
 الفرج واستخف به الحق في غير ان انا رايانا جلاصا كما فقد اناه وقال الامام احمد لا
 الشافعي ورأي مالك ورأي ابي حنيفة كراهة عندي رأي وهو عندي سواء وانما الحق
 في الآثار وما مال الراي المحجج فهو ايضا في الاعمال اول رأي افقه الامة وابهرهم واوعظهم
 علماء ائمتهم كلفوا وضحهم قصودا واكملهم وطرقا وانعمهم اذ كانوا اصفا صفا في هذا الدين
 شاهدوا التنزيل وعرفوا التاويل وفيهم ما مضى لصل الرسول فنبهوا انهم في حقهم وعلمهم
 قصودهم الى ما جاء به الرسول صلوات الله عليهم الى حكمة والفرق بينهم وبين من
 بعدهم في ذلك كالفرق بينهم وبينهم في الفضل فنبه رأي من بعدهم على انهم
 كنسبة تدبرهم الى قد هم الشافعي الراي الذي يفسر النصوص في دينهم في قوله ان الامة
 منها ويرى ما هو صحيح عاينها وليس في طريق الاستنباط منها كلفوا ان يلبسوا في الدين
 الذي يعتمد عليه الا في فضل من الراي ما يفسر لك الحديث وهذا هو المقام الذي يخص
 الله سبحانه به من يشاء من عباده وهو رأي مستند الى استدلال واستنباط من النص
 وحال او من نص اخر معتمدا من الظاهر فهم النصوص وادفع اليها المشقة من الراي
 المحجج الذي في احاطات عليته الامة وتلقاه خلفهم عن سلفهم فان ما توطئوا عليه من
 الراي لا يكون الا من امكنوا توطئوا عليه من الرواية والرواية والامة معصومة فيما واطأ
 عليه من روايتها ورواها وهذا كان من سداد الراي واصابته ان يكون شوري
 بين اهله ولا يفرده واحد وقد مدح الله سبحانه المؤمنين بكون امرهم شورى بينهم

[illegible]

في الحديث في مناصح عنه ورسوله وهذا الحديث ذكره في رسالة القضاء عطاء كان
 عن غيره مسميين فهو صاحب معاذ فلا يضر ذلك لأنه يدل على شهرته الحديث وإن كان
 حديث به الحارث بن عمرو جماعة من أصحاب معاذ لا واحد منهم وهذا يبلغ في الشهرة
 من أن يكون عن واحد منهم لعمري كيف وشهرة أصحاب معاذ بالعلم والدين والفضل
 والصدق بالمثل الذي لا يخفى ولا يعرف في أصحابه منهم ولا كان أبدا يخرج رجل
 أصحابه من أفاضل المسلمين وخيارهم لا يشك أهل العلم بالنقل في ذلك كيف وشعبة
 حامل لواء هذا الحديث وقد قال بعض أئمة الحديث إذا رأيت شعبة في سناد أحد
 فاشدد يديك به قال أبو بكر الخطيب وقد قيل إن عبادة بن نسي رواه عن عبد الرحمن
 بن عمار عن معاذ وهذا السناد متصل ورجاله معروفون بالثقة على أن أهل العلم قد
 نقلوه واجتروا به فوقفنا بذلك على صحته عندهم كما وقفنا على صحة قول رسول الله صلى
 لا وصية لوارث وقوله في البحر هو الظهور ما ذكره وأهل ميتة قوله إذا اختلف المتباينان
 في الثمن والساعة قائمة مخالفا وتوارد البيع وقوله الدية على العاقلة وإن كانت هذه الأحاديث
 لا تثبت من جهة الأسناد ولكن لما نقلها الكافه عن الكافه خفا بصحتها عندهم وطلب
 استناد لها فذلك حديث معاذ هذا الصحيح به جميعا غفرا عن طلب الاستدلال انتهى كلامه
 وقد جرت النبي صلى الله عليه وسلم الحاكم أن يجتهد بآله وجعل له على خطاه في اجتهاد
 الراي لغير واحد إذا كان قصدا لمعرفة الحق وإتباعه وقد كان أصحاب رسول الله صلى
 الله عليه وسلم يجتهدون في النوازل ويقضون بعض الأحكام على بعض ويعتبرون
 النظمين بنظيره وقد اجتهد في هذا النبي صلى الله عليه وسلم في كثير من الأحكام ولم ينفهم كما أمرهم
 يوم الأحزاب أن يصالحوا العصرى في بني قريظة فاجتهد بعضهم وصالحوا في الطريق
 وقال لهم بعد من التناخى وإنما أراد سرعة التمهوض فنظر إلى المعنى واجتهد أخرون في
 أخروها إلى بني قريظة فصالحوها ليل أنظر إلى اللفظ وهو لا سلف أهل الظاهر ولولا ذلك
 سلف أهل المعاني والقياس فأمثلة اجتهاد الصحابة كثيرة جدا تستدعي مؤلفا مستقلا
 وبأجوبة الصحابة مثل الرقائق بنظائرهما وشبهها بما فيها وأوردوا بعضها إلى بعض أحكاما

وثم العلماء باب الاجتهاد وهو الموطر بقره ويدنو الموطر بسبيله والفقه اخص من الفهم
 وهو فهم مراد المتكلم من كلامه وهذا قد رزناك على مجرد فهم وضع اللفظ في اللغة بحسب
 تفاوت الناس في هذا فتفاوت مراتبهم في الفقه والعلم وقد كانت الصحابة ارفعهم لامة
 لمراد نبيها واتبع له وانما كانوا يدنون حول معرفة مرادة ومقصودة ولم يكن احد
 منهم يظهر له مراد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم يعدل عنه الى غيره البتة والعلم
 بمراد المتكلم يعرف تارة من عموم لفظه وتارة من عموم علته والحوال على الاول اوضح
 لارباب الالفاظ وعلى الثاني اوضح لارباب المعاني والفهم والتدبر وقد يعرض لكل
 من الفريقين ما يخل بمعرفة مراد المتكلم فيعرض لارباب الالفاظ القصير عما عن
 عمومها وهضمها تارة وتحميلها فوق ما اريد بها تارة ويعرض لارباب المعاني فتنظير
 ما يعرض لارباب الالفاظ فهذه الاربعة اقسام هي منشأ غلط الفريقين وذكر في الاصل
 امثلة لان الواجب الرأي والقياس حملوا معاني النصوص فوق ما حملها الشارع وانما
 الالفاظ قصر وابعانها عن مرادة والمقصود ان الواجب فيما علق الشارع الاحكام من
 الالفاظ والمعاني ان لا يتجاوز الالفاظها ومعانيها ولا يقصر بها ويعطى اللفظ حقه واللفظ
 حقه وقد مدح الله سبحانه اهل الاستنباط في كتابه واخبار اهل العلم ومعلوم ان
 الاستنباط انما هو استنباط المعاني والعلل ونسبة بعضها الى بعض فيعتبر ما يصح منها
 بصحة مثله وشبهه ونظيره ويلحق ما لا يصح هذا الذي يعقله الناس من الاستنباط
 قال الجوهري الاستنباط كالاستقراج ومعلوم ان ذلك قد رزناك على مجرد فهم اللفظ
 فان ذلك ليس طريقة الاستنباط او موضوعات الالفاظ لا تنال بالاستنباط وانما تنال
 به العلل والمعاني والاشباه والنظائر ومقاصد المتكلم الله سبحانه ودم من سمع ظاهرا
 بجرحا فاذا عه وافقناه وحمل من استنبط من اولى العلم حقيقة فتعاضدوا على ذكر فوائد
 نافعة واصول جامعة في تقرير القياس والاحتجاج له لعلك لا تنظر فيها في غير هذا المختصر
 ولا يغيب منها قلند كرمع ذلك ما قالها من النصوص والادلة على ذم القياس وان
 ليس من الدين وحصول الاستغناء عنه والاكتفاء بالوحين قال تعالى فان نازعكم

شيء فودعه الى الله والرسول فاجمع المسلمون على ان الرد الى الله هو الرد الى كتابه والرد
 الى الرسول هو الرد اليه في حضوره وحياته والى سنته في غيبته وبعد حياته والقياس
 ليس بهذا ولا هذا ولا يقال الرد الى القياس هو من الرد الى الله والى الرسول وقال تعالى
 لما انزلنا اليك الكتاب يا محيى لتحكم بين الناس بما ارنك الله ولم يقل بما رايت انت
 وقال ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم الفاسقون وفي اخرى هم الظالمون ^{لنفس} وقال
 هم الكفرون وقال اتبعوا ما انزل اليكم وقال طرنا اليك كتابا تبانا لكل شيء
 وقال اولم يكفهم لما انزلنا عليك الكتاب يتلى عليهم وقال قل ان ضللت فلنسا
 اضل على نفسى ان اهتديت فبما يحى الى بي فلو كان القياس هدى لم ينصر الحق
 قالوا حي وقال فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم فمنى الايمان حتى
 يرضوا بحكمه وحده وهو يحكمه في حال حياته وتحكيم سنته فقط بعد وفاته وقال
 يا ايها الذين امنوا لا تقدموا بين يدي الله ورسوله اى لا تقولوا حتى يقول وقال
 اليوم اكملت لكم دينكم فالذي اكمله الله سبحانه وبينه هو ديننا لا دين لنا سواه فان
 فيما اكمله لنا القياس مما ينهى عليه وقد اخبر الله سبحانه ان الظن لا يغني من الحق شيئا واخبر
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الكذب الحديث في حق عظم الظن ظن القياسين فافهم
 ليسوا على يقين والله تعالى لم يكمل شريعته الى الانساواقستنا واسلتنا طنا وانما وكلها
 الى رسولنا البين عنه فما بينه عنه وحياتنا عنه وما لم يبينه فليس من الدين ونحن
 نناشدكم الله هل اعتمادكم في هذا الاقيسة الشبهية والاوصاف الاحدية الخيلية
 على بيان الرسول ام على اراء الرجال وظنهم وحديثهم والرسول صلى الله عليه وسلم
 لم يبلغ الله الى القياس قط بل قد خرج عنه انه انكر على عمر واسامة محض القياس في
 شأن الحنين للثنين اوصل بهما اليهما فلبسوا باسماء قيسا ليس على التملك ولا انتفاع
 والبيع وكسوتها الغيرة وردها عمر قيسا التملك على لبسها فاسامة اباح وعمر حرم قيسا
 فابطل رسول الله صلى الله عليه وسلم كل واحد من القياسين قال عمر لما بعثت بها اليك التمتع
 وقال لاسامة لتشفقوا خمر النساءك فالتقي صالما فلما تقدم اليهم في الحرم بالنص على خمر

ليسه فقط فقياسا خطا فيه فاحدهما قاس اللبس على الملك فغير قاس التملك
 على اللبس والنبي صلامون ان ما حرمه من اللبس لا يتعدى الى غيره وهذا باطل في الملك
 لا يتعدى الى اللبس وهذا عين ابطال القياس وامثلة ذلك كثيرة جل لا يسع القياس
 لسطها واما الصحابة فقد قال ابو هريرة لا ينحس عبا س اذا جاءك الحديث عن رسول الله
 صلام فلا تضربه الامثال الى غير ذلك من احوالهم وكذا احوال ائمة التابعين وتابعيهم فافهم
 صرحوا بدم القياس ابطاله والنبي عنه قال محمد بن سيرين القياس شوم واول من
 قاس ابليس فهلك وانا عبدت الشمس والقمر بالمقاييس قلت فكذلك تعبد القبر والاهل
 الاباء والمقاليس وقال شيخنا القاسمي ان السنة سيف قياسكم وقال الشعبي السنة لموضع
 بالقياس قال ايضا انما هلكتم حين تركتم الاثار واخذتم بالمقاييس وعن ابن شبرمة قال
 دخلت انا وابو حنيفة على جعفر الصادق وقلت امتنع الله بك هذا رجل من اهل العراق
 له فقه وعقل فقال لي جعفر لعله الذي يقبس المدين برأيه ثم اقبل علي فقال هو النعمان
 فقال له ابو حنيفة نعم اصلحك الله فقال له جعفر لقي الله ولا تقس الدين برأيك فان اول من
 قاس ابليس اذا امر الله بالسجدة كاذم فقال انا خير منه خلقتني من ناري وخلقه من طين ثم
 قال لابي حنيفة اخبرني عن كلمة اولها شرك واخرها ايمان فقال لا ادري قال جعفر هي
 لا اله الا الله فلو قال لا اله الا شرك كاذم وكلمة اولها شرك واخرها ايمان نعم
 قال ويحك ايها اعظم عند الله قتل النفس التي حرم الله او الزنا قال بل قتل النفس فقال له
 جعفر ان الله قال لك في قتل النفس شاهدين ولهم يقبل في الزنا الا اربعة فكيف يقوم
 لك قياس ثم قال ايها اعظم عند الله الصوم او الصلوة قال لا بل الصلوة قال فما بال الزنا
 اذا حاضت تقضى الصيام ولا تقضى الصلوة اتق الله يا عبد الله ولا تقس فانا نقف عند
 نحن وانت اوضح ومن خالفنا بين يدي الله فنقول قال الله وقال رسول الله وتقول انت
 واصحابك بل انا وفسنا في فعل الله بنا وكم ما يشاء كذا في الاحكام وفي الباب روايات عن جماعة من
 العلماء لا تحصى كثرة وقال الشعبي وشك ان يصير الجمل علما والعلو جهلا قالوا وكيف يكون
 هذا يا ابا عمر قال كنا نتبع الافكار وما جاء عن الصحابة رضي الله عنهم فاحذ الناس في غير ذلك

وهو القياس وعنه قال لأن اتعن بعينة أصح من أن أقول في مسألة برأشي والعينة
 بالعين المهمة انحلاط تقع في أموال الأهل حينما حتى تظلي بها الأهل من البحر وكان أحمد
 بن حنبل ينكر على أصحاب القياس ويتكلم فيه بكلام شديد وهذا الباب واسع جدا
 ولو كان القياس حجة لما تعارضت الأقيسة وناقض بعضها بعضا بحجج الله وبيناته لا تشا^ه
 ولا تنها فت وعامة الاختلاف بين الأمة إنما نشأ من جهة القياس وهذا يدل على أنه
 من عند غير الله وكان التنازع والاختلاف أشد شي على رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان إذا را^ه
 من الصحابة اختلاف أبدا في فهم النصوص يظهر في وجهه حتى كأنما في عنقه حب^ا
 ويقول أحمد الأثر ثم ولم يكن بعدا أشد عليه الاختلاف من عمر رضي الله عنه وتنازع
 الصحابة في عهد نزول النبي في قليل من المسائل وأقر بعضهم بعضا على جهاد من غيرهم ولا طعن فيما كان خلا^ه
 عثمان اختلاف في مسائل السيرة فذا انضخت الخلاف إلى علي صلوات الله عليه في خلافه ما لم يبع^ه
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال علي لقضاته افضوا كما كنتم تقضون فاني أكره الاختلاف خارجا عن أم^ه
 كلمات أصحابي وقد أخبر النبي صلى الله عليه وسلم أن هلاك الأمم من قبلنا إنما كان باختلافهم على
 أنبيائهم والروايات في هذا الباب كثيرة لا تستقصى وهذا خيض من فيض وقطرة من
 بحر من ذم القياس والرأي والاختلاف فليعرف الناظر في هذا المقام قدره ولا يتعد
 طوره وليعلم أن وراء سوء يقينه محارطامية وفوق مرتبته في العلم مراتب فوق الس^ه
 عالية فان وثق من نفسه أنه من فرسان هذا الميدان وجملة هؤلاء الأقران فليجلس
 مجلس الحكم بين الفريقين ويحكم بما رضى الله ورسوله بين هذين الفريقين فان الذي
 كله الله وان الحكم الله ولا ينفع في هذا المقام قاعدة المذهب كيت وكيت وقطع به جمهور
 من الأصحاب وتحصل لنا في المسئلة كذا وكذا وجهان صحيح هذا القول خمسة عشر صحيح
 الآخر سبعة وان علاستب علمه قال نص عليه فانقطع النزاع ولو ذاك النص في فرد
 الإجماع والناس انقسموا في هذا الموضع إلى ثلاث فرق فرقة قالت ان النصوص لا تحيط
 بأحكام المحادث وعلى بعض هو لاحق قال ولا بعشر معشارها فالحاجة إلى القياس
 فوق الحاجة إلى النصوص ولعمري الله ان هذا مقدار النصوص في فهمه وعلمه ومعرفة

لا مقدار هاني نفس الامر واجمع هذا القائل بان النصوص متناهية وحوادثها لا
 متناهية واجاطة للتناهي بقول التناهي وهذا الخجاج فاسد جدا من وجوه ذكرها الشيخ
 ابن القيم في الاعلام لا يتسع لذكرها هذا المقام والسنة والقرآن كقيلان حكم كل حاد
 تحدث وتنازلت لذكر كفاية يعرف ذلك من شرح الله صدره للاسلام ولم نفسا
 اوله الخاص والعام وفرقة قالت القياس كله باطل محرم في الدين ليس منه وانكروا
 القياس المجلي للظاهر حتى فرقوا بين المتماثلين وزعموا ان الشارع لم يشرع شيئا
 بحكمة اصلا ولا تفصيل خلقه وامره وهؤلاء ردوا من الحق المعلوم والعقل والفطرة و
 الشرع ما سطر اياه عليهم خصصهم وصاروا من بدعة بدعة وقابل الفاسد
 بالفاسد وفرقة قالت بالقياس لكن نفيت الحكمة والتعليل والاسباب كابي الحسن
 الاشعري واتباعه ومن قال بقوله من الفقهاء اتباع الائمة وليس عند اكثر الناس غير
 اقول هؤلاء الفرق الثلاث وطالب الحق اذا رأى ما في هذه الاقوال من الفساد والتناقض
 والاضطراب ومناقضة بعضها البعض ومعارضة بعضها البعض بقي في الحيرة فارتفع
 الى فرقة منها له ما لها وعليه ما عليها وتارة يتردد بين هذه الفرق بينا تارة وشمالا
 اخرى وتارة يلقى الحوب بينهما ويقف في النظارة وسبب ذلك خطأ الطريقة المشايخ
 الوسط الذي هو في المذاهب كالاسلام في الاديان وعليه سلف الامة وائمها و
 الفقهاء المعبرون والعلماء المبرزون من اثبات الحكم والاسباب والغايات المحيية
 في خلقه سبحانه وامره واثبات لام التعليل وباء السببية في القضاء والشرع كما دلت
 عليه النصوص مع صريح العقل والفطرة فانفق عليه الكتاب واليزان ومن تأمل
 كلام سلف الامة وائمة السنة رآه ينكر قول الطائفتين المخوفتين عن الوسط فينكر
 قول المعتزلة المالكين بالقدر وقول الجهمية المنكرين للحكم والاسباب الرحمة فلا يرضون
 لانقسام بقول احد من هؤلاء وعامة البدع الحديثة في اصول الدين من قولها كيد
 الطائفتين الجهمية والقدرية والمقصود اظهر كما انقسموا الى ثلاث فرق في هذا الاصل
 انقسموا في فرعه وهو القياس الى ثلاث فرق فرقة انكرته بالكلية وفرقة قالت به وانكرت الحكم

والتعليل والمناسبات والفرقان اخلت النصوص عن تناولها لجميع احكام المكلفين
 وانها اختلفت على القياس الصواب وراء ما عليه الفرق الثلاث وهوان النصوص مخطرة
 باحكام الاحداث ولم يحسن الله ولا رسوله على نبي وقياس بل قد بين الاحكام كلها
 والنصوص كافية وافية والقياس الصحيح حق مطابق للنصوص فهما دليلان الكتاب
 والميزان وقد تحققت دلالة النص اولا يبلغ العالم فيعدل الى القياس ثم قد يظهر موافقة
 للنص فيكون قياسا صحيحا يظهر مخالفا له فيكون فاسدا وفي نفس الامر لا بد من موافقة
 او مخالفة ولكن عند الجهد قد يخفى موافقته او مخالفته وكل فرقة من هذه الفرق
 الثلاث سد على انفسهم طريقا من طرق الحق فاضطروا الى توسعة طريق اخر
 اكثر مما يجتمه وبيان ذلك يستدعي مؤلفا مستقلا وقد عقد الحافظ ابن القيم الاحكام
 فصولا في بيان شمول النصوص واعنائها عن القياس وفي بيان انه ليس في الشريعة
 شيء على خلاف القياس وان ما يظن مخالفة للقياس فاحد الامرين لا زمنية وكيد
 اما ان يكون القياس فاسدا ويكون ذلك الحكم لم يثبت بالنص كونه من الشرع وذكر
 لذلك امثلة كثيرة بشرح وبسطة يتصور فرقه ثم قال في هذا نبذة يسيرة تطالعك
 على ما وراءها من انه ليس في الشريعة شيء يخالف القياس ولا في المنقول عن الصحابة
 الذين لا يعلو لهم فيه مخالف وان القياس الصحيح دائر مع اوامرها ونواهيها وجودا
 وعدما كما كان المعقول الصحيح دائر مع اخبارها وجودا وعدما فلم يخبر الله ولا رسوله بما
 يناقض صحيح العقل ولم يشرع ما يناقض الميزان والعدل انتهى وههنا البحوث في
 التقليد وانقسامه الى ما يحرم القول فيه والافتاء به والى ما يجب المصير اليه الى
 ما يسوغ من غير ايجاب قد اطل الحافظ ابن القيم في الاعلام في تفصيل التفرع ذلك
 الى كرايس طويلا وحررا يحتاج المقلدين وادلتهم واجاب عن كل حجة ودليل لم
 جوابا شافيا كافيا وفيما لم يغادر شيئا من الرد على المقلدين وذكر لحد ٢٠ وثلاثين
 وجهاف الاحتجاج عليهم وليس الكلام على ذلك من غرضنا في هذا الكتاب وما الحق
 الجاته هذه بالافراد وجعلها كتابا مستقلا مع فم كلام القاض العلامة محمد بن علي الشوكاني

في مؤلفاته في التقليد وهو ايضا كثير جدا في مؤلفات مستقلة وعصرون النسخ
ومسائل في تفسيره فتح القدر وغيره حاصل ذلك كله يرجع الى انواع ثلاثة احكام
الاعراض عما انزل الله وعدم الالتفات اليه كالتفاء بتقليد الأباء الثاني تقليد من
لم يعرف المقلدان انه اهل لان يوجب بقوله الثالث التقليد بعد قيام الحجة وظهور
الدليل على خلاف قول المقلد وقد ذم الله سبحانه هذه الانواع الثلاثة من التقليد
في غير موضع من كتابه وهذا التقليد هو ما اتفق السلف والائمة الاربعة على تحريمه وقبحه
وفي الحديث من اتقى بضما بغير ثبوت فاما اتفقا على من افتاه وقبحه دليل على تحريم الاتفاء
بالتقليد قال ابو عمر والثبت الحجة التي ثبت بها الحكم باتفاق الناس وحدا العلم بالبيان
وادراكه المعلوم على ما هو من بان له الشيء فقد علمه والمقلد لا علم له لم يخبره فوقي
ذلك ومن ههنا قال بالبحر في

عرف العالمون فضلك بالعلم وقال الجهمال بالتقليد

والاتباع في الدين مسوخ والتقليد ممنوع والاتباع ان يتبع الرجل ما جاء عن النبي
صالحه ولا يحجب به فهو من بعد في التابعين محرم والتقليد الرجوع الى قول قائل بالاجتهاد
وقد نفي الائمة الاربعة عن تقليدهم وروى من اخذ قولهم من حجة وانما حدثت
هذه البدعة بدعة التقليد في القرن الرابع المذموم على من كان النبي صلى الله عليه وسلم
وحين نشأت هذه الطريقة تولد عنها معارضة النصوص بالاجماع المجهول والفتنة بالاجماع
وصاحبه لم يعرف من الخلاف من المقلدين اذا اخرج عليه بالقرآن والسنة قال هذا خلاف
الاجماع وهذا هو الذي انكره ائمة الاسلام وعابوا لمن كل ناحية على من ارتكبه وكذا
من ادعاه قال احمد الامام من ادعى الاجماع فهو كاذب وقال اذا سمعتم يقولون اجماع
فاتمهم وانما يصار الى الاجماع فيما لم يعلم فيه كتلا ولا سنة ثم حدثت بعد هو كذا
فرقة هم اعداء العلم واهله قالوا اذا انزلت بالمفتي او الحاكم نازلة لم يخزان ينظر
فيها كتاب الله ولا سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم الا قول الصحابة بل الى ما قاله متبوعه ومن
جعله عيارا على القرآن والسنة فما وافق قوله اتقى به وحكم به ومخالفه لم يخبر به

يع
والفتن في النسخ
وبين النوع الاول
ان الاول قلنا ان
تقليد من العلم
تقليد من العلم
بعد ظهور الحجة
فما وافق قوله
معتبر به والناس
سبيلوا الحسن

ولا يفتني به وان فعل ذلك تعرض لعزله عن منصب الفتوى والحكم وهذا من اعظم
 جنايات فرقة التقليد على الدين ولو اظهرتم واحدا من مبادئهم واخبروا بالحق
 عما وجدوه من السوادق الباس من اقوال لا علم لهم بصدقها من باطلها كان لهم عذا
 بما عنده الله ولكن هذا مبلغهم من العلم وهو معاد اظهر لاهله والقيامين الله يحجهم قال
 الله عز وجل ليس احد بعدد رسول الله صلى الله عليه وآله وقد خفي عليه بعض رازي في قدس تلك
 الخفايا الحافظ ابن القيم في الاعلام اسمها اسم ثم قال وهذا باب او تبيينه ان جاء بسفر
 انتهى اذا كان قد خفيت اشياء على الصحابة رضي الله عنهم فكيف على من لم يبلغ شأهم
 من بعدهم ولما يحضر للناس في هذا الزمان على ما قاله الاخر فالآخر وكلما تاخر ^{الرجل}
 اخذوا كلامه ومجربا واوكادوا بحجرون كلام من فوقه حتى تجد اتباع الائمة اشد لنا
 هم الكلامهم واهل كل عصر انما يقضون ويقضون يقول الادنى فالادنى اليهم وكلما
 بعد العهد زاد كلام المتقدم همرا ورغبة عنه ولو كشف الغطاء وحقت الحقائق
 لو انقضى اسمهم وطهرتهم مع اهل الاتباع كما قال قائل **س**
 نزلوا بمكة في قبائل هاشم ونزلت بالبيداء ابعده نزل

ولكن قد ضمن النبي صلى الله عليه وسلم انه لا تزال طائفة من امة علي بن ابي طالب
 من خذ لهم واخذ من خالفهم حتى تقوم الساعة وهو لا هم ولا العلم والمعرفة بما يش
 الله به رسوله فافهم على بصيرة دينية بخلاف المقلد الاعى الذي قد شهد على نفسه
 بأنه ليس من اولي العلم والبصائر والمقصود ان الذي هو من لوازم الشرع فالتمس به
 والاقتداء وتقدير النصوص على اراء الرجال وتحكيم الكتاب والسنة في كل امتناع
 العلماء واما الزهد في النصوص والاستغناء عنها باراء الرجال ونقد بعضها عليها و
 الانكار على من جعل كتاب الله وسنة رسوله وافعال الصحابة نصب عينيه وعرض اقوال
 العلماء عليها ولم يتخذ من دون الله ولا رسوله وليجة فطانه من لوازم الشرع ولا يتم
 الذين لا باعارة واطالة وهذا لون والاتباع لون واختلفوا امتى اسد باب الاجراء على
 اقوال كثيرة ما انزل الله بها من سلطان عز وجل لسان الارض قد خلت من قاصد له بحجة

ولم يبق فيها من يتكلم بالعلم والحج والحق لاجل احد ان ينظر في كتاب الله ولا سنة رسول الله
لاخذ الاحكام منها ولا يقتضي بما فيها حتى يعرضه على قول مقالة ومتبوعان
وافقه حكمه وافق به والادة ولم يقبله وهذا قول كما ترى قد بلغ من الفساد
والبطالان والتناقض والقول على الله بلا علم وباطال بحجة والزهد في كتابه وسنة رسوله
وتلقى الاحكام منها ما يبلغها واي الله الا ان يتم نوره ويصدق قول رسوله صلى الله عليه وآله
الارض من فائمه بحجة ولن تنزل طائفة من امته على محض الحق الذي بعث به وانه
لا يزال ان يبعث على راس كل مائة سنة لهذه الامة من يجد لها دينها ومن مصاب
الدينيا وعجايبها تجوز الاختيار والاجتهاد والقول في دين الله بالرائي والقياس لا ملة
الفرقة وعدم تجوز ذلك لحفاظ الاسلام بدور الايام وصدد الزمان واعلم الامة
بكتاب الله وسنة رسوله واقتوال الصحابة وفتاواهم وكامل الشافعي وابن راهويه
والبخاري وداود بن علي ونظرهم على سعة علمهم بالسنة ووقوفهم على الصحيح منها
والسليم وتحريمهم في معرفة اقوال الصحابة ودقة نظرهم ولطف استخراجهم
للدلائل ومن قال منهم بالقياس تقياسه من اقرب القياس الى الصواب وابعد
عن الفساد واقربه الى النصوص مع شدة ورعهم وما مضى الله من حجة المؤمنين
لهم وتعظيم المسلمين علماءهم وعامتهم لهم فان اجمع كل فريق منهم في جميع
مشروع بوجه من وجوه الدارج في نقد زمان او زهد او ورع او لقاء فييوخ
وامئة لم يلزم من بعده او فرقة امكن غير هؤلاء كلهم ان يقولوا لهم جميعا بقولكم
هذا ان لم تألفوا من التناقض يوجب عليكم ان تتركوا قول متبوعكم لقول من هو
اقدام منه من الصحابة والتابعين واعلم واورع واهد واكثر اتباعا واجل فإين
اتباع الصحابة من اتباع الائمة المتأخريين في الكثرة والجلالة فما الذي جعل الائمة
باتباعهم اسعد من هو لا باتباعهم وفي الاعلام فصل مستقر في تحريم الافتاء
الحكم في دين الله بما يخالف النصوص وسقوط الاجتهاد والتقليد عند ظهور النص
وذكر اجماع العلماء على ذلك لا طول الكلام بل كما فيه من الادلة والآيات الدالة

على وجوب اتباع الرسول صلى الله عليه وآله وسلم في كل ما كان له من أمثلة في النسخ من الحكمة
بالمشابهة لا كعاد قصور ذكره صالحة منها في الإعلام وبأنها إلى المثال الصالحين
تقرحرون فيهم لا فيسبة طيبة في بيان تنفيذ الفتوى واختلافها بحسب الأمثلة
والاحوال والنيات والعوائد وهو فصل عظيم النفع جد وقع بسبب الجمل به غلط
عظيم على الشريعة اوجب من الحرج والشقة وتكليف ملاميل اليه وما يعلم ان
الشريعة الباهرة التي هي في اعلی رتب المصالح لا تأتي به فان الشريعة منها كأو
اساسها على الحكم ومصالح العباد في المعاش والمعاد وحمل كل ما وجدته كمالها ومصالح كل ما
حكمة كل ما فعلت مسألة خرجت عن العدل إلى الجور وعن الرحمة إلى ضدها وعن
المصلحة إلى المفسدة وعن الحكمة إلى العبث فليست من الشريعة وان ادخلت فيها
بالتأويل عدل الله بين عباده ورحمته بين خلقه وظله في أرضه وحكمته الدالة
عليه وعلى صدق رسوله انه دلالة واصد لها وهي نوره الذي ابصر به المبصرون
وهذا الذي اشتهر بالمعتدك وشفاء التام الذي يبره واكل عليل وطريق
المستقيم الذي من استقام عليه فقد استقام على سواء السبيل في قوة العيون في
حياة القلوب في ازالة الارواح في لها الحياة والغذاء الداء والنور والشفاء والعصمة
وكل خير في الوجود فانما هو مستفاد منها وحاصل بها كل نقص في الوجود فسد به
من اضرعتها ولو لا رسوم قد بقيت تحربت الدنيا وطوي العالم في العصمة للناس وقوام
العالم وبها يمسك الله السموات والارض ان تزولا فاذا اراد الله تعالى خراب الدنيا و
طى العالم رفع اليه ما يقين من رسوماها فالشريعة التي بعث الله بها رسوله هي على العالم
وفطب يحي الفلاح والسعادة في الدنيا والاخرة ولهذا الاحمال تفصيل ذكره في الاعلام
بامثلة صحيحة عن السقام لا يحتمل لذكرها هذا المقام وتحت كل مثال من هذه الامثلة
مسائل ومباحث وقواعد وحقائق يطول ذيلها ثم ذكر بعد ذلك فصلا في التحليل التي
احد ثلث الفقهاء وضرب لها امثلة كثيرة يبلغ عددها إلى المثال الخامس عشر بعد المائة
وذكر تحت كل مثال منها خارج منها في الكتاب سفر الكبير ثم حرر فصلا في جواب الفتوى

[illegible]

وقد قلده ولاية الله تعالى ويجزيه عليه يوم القامة الجزاء لا وفي والذي ندين الله به ضد
 هذا القول والرد عليه كما فصل ذلك صاحب الأعلام في الأعلام والذي لا يستغنى عنه
 هو القصد في هذا الباب أن الحديث إذا صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يصح عنه بشئ
 آخر يعني أن الغرض علينا وعلى الأمة الأخذ بحديثه وترك كل ما خالفه ولا نتركه
 بخلاف أحد من الناس كما ثما من كان لا راويه ولا غيره أذن من الممكن أن ينسب الراوي
 الحديث أو لا يجهزوه وقت الفتيا ولا يتعطل ذلك لثبوت تلك المسئلة أو يتناول فيه
 تأويل مخرج أو يقوم في ظنه ما يعارضه ولا يكون معارضا في نفس الأمر أو يقلد
 غيره في فتواه بخلافه لا اعتقاده أنه علم منه وأنه إنما خالفه لما هو أقوى منه ولو قد
 انتفاء ذلك كله ولا سبيل إلى العلم بانتفاؤه ولا ظنه لم يكن الراوي معصوما ولم يجب
 مخالفته لما رواه سقوط عدلته حتى بلغت سيئاته حسناته ومخالف هذا الحديث
 الواحد لا يحصل له ذلك ثم الواجب علينا عند فقد الحديث الأخذ بفتاوى الصحابة
 ثم بفتاوى التابعين إذا لم تكن مخالفة للنصوص وهكذا يجب المصير في تفسير القرآن
 إلى أقوالهم إذا لم تكن مخالفة للغة العربية التي نزل بها القرآن ووردت بها السنة ثم
 الأخذ بفتاوى أهل العلم والحديث وهم الحفاظ كما صحاب الأمهات الست من
 يدانيهم في هذا العلم الشريف وأما الفتوى بما في كتب الفروع وصحف المذاهب
 الأربعة وغيرها فهو قتيلا بما لم يرد الله ولا رسوله بل بما أراه متبوعه ومطاعه أو نفسه
 وإبليس هو الحكم بالطاغوت إجازنا الله سبحانه وتعالى عن ذلك وهذه فوائدهم

لامند مصدق ولعن يجر الفتيا عن الإطلاع عليها والعلم بها

فائدة أسئلة السائلين أربعة أنواع لا خامس لها الأول السؤال عن الحكم يقول ما
 حكم كذا ولكن الثاني السؤال عن دليل الحكم الثالث عن وجه دلالته الرابع الجواب
 عن معارضة فإن سأل عن الحكم فالمسؤول حالتان أحدهما أن يكون عالما به
 الثانية أن يكون جاهلا به فإن كان جاهلا به حرمه لا فتاء بل لا علم فإن فعل عليه
 اتهم وأثر المستفتي فإن كان يعرف في المسئلة ما قاله الناس ولم يدين له الصواب

لا يقتل مؤمن بكافراً فما ذهب الوهم إلى أن ذمهم هدر وهذا لو قتل أحدهم لم يقتل به فرفع هذا التوهم بقوله ولا ذومع في عهده ولقد خفيت هذه الطيفة الحسنة على من قال يقتل المسلم بالكافر المعاهد وقد رخص الحديث ولا ذومع في عهده بكافرومنه قوله صلى الله عليه وسلم لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها فلما كان هبة من الجلس عليها نزع تعظيم عقبه لها بالنهي عن المبالغة في تعظيمها حتى تجعل قبلة في مشقة من القرآن الكريم بقوله تعالى النساء عليه صلوات الله والنبي استن كاحد من النساء آية فيها هن عن الخضوع بالقول فرما ذهب الوهم إلى أن في الإغلاظ والقول والتجاوز فرفع هذا التوهم بقوله وقلن ولا معروفوا من ذلك قوله تعالى والذين آمنوا واتبعهم ذريةهم بإيمان الآية ثم أخبر سبحانه بالحق الذرية ولا عمل لهم بأبائهم فذكر في ما توهم توهم أن يحط الأب إلى درجة الذرية فرفع هذا التوهم بقوله وما التناهم عليهم من شيء أي ما نقصنا من الأباء شيئاً من أجور أعمالهم بل رفعنا ذريتهم إلى درجةهم ولم نخطمهم من درجةهم بنقص أجرهم بل ما كان الوهم يدل على أنه يفعل ذلك بأهل النار كما يفعل بأهل الجنة قطع هذا الوهم بقوله كل امرئ بما كسب بهدين ومن هذه قوله تعالى إني أمرت أن عبدوا رب هذه البلدة الذي حرموا أوله كل شيء فلما ذكر رب هذه البلدة الحوام قد يوهم اختصاص عقبه بقوله وله كل شيء ومن ذلك قوله تعالى ومن يتوكل على الله فهو حسبه أن الله بالغ أمره قد جعل الله لكل شيء قدراً فلما ذكر كفايته المتوكل عليه فرما واهم ذلك الكفاية وقت التوكل فعقبه بقوله قد جعل الله لهم أي وقتاً لا يتعد الله في وقته الذي قدر له فلا يستعمل المتوكل ويقول قد توكلت ودعوت فلم أر شيئاً لم يحصل لي إلا الكفاية فالحق بالغ أمره في وقته الذي قدر له وهذا التوجيه في القرآن العزيز والسنة المطهرة وهو باب لطيف من أبواب النصوص **وقد** ينبغي للمفتي أن يذكر دليل الحكم بما أخذ ما أمكنه من ذلك ولا يلقيه إلى المستفتي سادجاً مجرداً عن دليله وما أخذ هذا لصيق عطنة فلاة بطاعته من العلم ومن تأمل فتاوى النبي صلى الله عليه وآله حجة بنفسه رآها مشتملة على التنبيه على حكم الحكم

وهي أن
أقرب من
تخضع من
الذي
في قوله
وقال في
سبيل
عليهم
وهو
فيهم
الناس
عليهم
فيهم
نور الحسن

المبدأ وهو قوله من والفردان ذي الذكر وأما أقسامه فمخلوقة التي هي آيات دالة عليه كثير جدا
قائد لا ينبغي للمفكر أن يفتي بلفظ النص مهما أمكنه فإنه يتضمن الحكم والدليل مع
 البيان التام فهو حكم مضمون له الصواب متضمن للدليل عليه في أحسن بيان وقول
 الفقيه المعين ليس كذلك وقد كان الصحابة والتابعون والأئمة الذين سلفوا على
 منهاجهم يتحرون ذلك غاية التحري حتى خلفت من بعدهم خلوف ورغوا عن النصوص
 واشتقوا لهم ألفاظا غير ألفاظ النصوص فأوجب ذلك هجر النصوص ومعلوم أن تلك
 الألفاظ لا تفي بما يقتضي به النصوص من الحكم والدليل وحسن البيان فتولد من هجران
 ألفاظ النصوص والأقبال على الألفاظ الحادثة وتعليق الأحكام بها على الأمة من الفساد
 ما لا يعلمه إلا الله فالألفاظ النصوص عصمة وحجة بريئة من الخطأ والتناقض والتعقيد
 والاضطراب ولما كانت هي عصمة وأصولهم التي إليها يرجعون كانت علومهم أصح من علوم
 من بعدهم وخطأهم فيما اختلفوا فيه أقل من خطأ من بعدهم ثم التابعون بالنسبة
 إلى من بعدهم كذلك وعللهم لما استحكم هجران النصوص عند الكذابين الأهواء والبدع
 كانت علومهم في مسائلهم وادلتهم في غاية الفساد ولا اضطراب والتناقض وقد كان
 أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله يستأمنون من مسألة يقولون قال الله تعالى أو قال رسول الله
 كذا وفعل كذا ولا يعدلون عن ذلك ما وجد إليه سبيلا قط ومن تأمل الجواب ثم وجد
 شغافا في الصدر فلما طال العهد وبعد الناس من نور النبوة صار هذا عيبا عند
 المتأخرين أن يذكر في أصول دينهم وفروعه قال الله وقال رسول الله أما أصول
 دينهم فصرحوا في كتبهم أن قول الله وقول رسول الله لا يفيد اليقين في مسائل أصول
 الدين وإنما يخرج كلام الله ورسوله فيها الحسوية والمجسمة والمضبهة وأما فروعهم فمقتضوا
 بتقليد من اختصوا لهم بعض المختصات التي لا يذكر فيها نص عن الله ولا عن رسوله ولا
 عن الإمام الذي زعموا أنهم قلدوه دينهم بل عملهم فيما يفتون ويقضون به ويتقلدون
 به الحقوقي ويبحون به الفروج والدماء والأموال على قول ذلك لتستغفوا واجتمع عند
 نفسه وزعيمهم عند بني جنسه من يستخسر لفظ الكتاب ويقول هكذا قال وهكذا الفظه

والحلال ما أحله ذلك الكتاب والحرام ما حرمه والواجب ما أوجبه والباطل ما
 أبطله الصريح ما صح في الدنيا والآخرة في مثل هذا الزمان فقد دفعنا إلى امر تضييع من الحقوق
 الإلهية ضييعاً وتضييع الفروج والأموال وللاهدم إلى ربها عجيبة تبدل فيه الأحكام ويقبل الحلال
 بالحرام ويحمل المعروف فيه على مراتب المنكرات والمنكر الذي لم يشرعه الله ورسوله
 من أفضل القربات الحق فيه غريب واغرب منه من يعرفه واغرب منهما على يدعو
 إليه وينصحه بنفسه والناس قد فلق له فائق الأصباح صبغة عن غياهب الظلمات
 وأبان له طريقه المستقيم بين تلك الطرق الحائرات وأدله على قلبه ما كان عليه
 رسول الله صلى الله عليه وآله وأصحابه مع ما عليه أكثر الخلق من البدع المضلات دفع له علم الهداية
 فتمر إليه ووضح له الصراط المستقيم فقام واستقام عليه فطوبى له من وحيد على كثرة
 السكان غريب على كثرة الجيران بين أقوام رؤيتهم قذاة العيون وشجي الحلق وكذب
 النفوس مخملي لأرواح وغمر الصدور ومرض القلوب انصفهم لم تقبل طبعته لم تضأ
 وإن طلبت منهم فابن الثريا من يد الملقن قد أنكست قلوبهم وعمي عليهم مطوهم
 رضوا بالاماني واستلوا بالحظوظ وحصلوا على الحرمان وخاضوا بحار العلم لكن بالذواجر
 الباطلة وشقا شق الهديان ولا والله ما ابتلت من وشيلة قدامهم ولا زلت به عقولهم و
 احلامهم ولا يضمت به ليلهم لا شرفت بنورة ايامهم ولا ضحككت بالهدى والحق منه روية
 الدفاتر اذ بليت بدادة اقالهم انفقوا في غير شيء نفاس الانفاس وانبعوا انفسهم
 وجيروا من خلفهم من الناس ضيعوا الاصول فحوصوا الوصول واعرضوا عن الرسالة
 فوقعوا في مهاجمة الحجة وببذاء الضلالة والمقصود ان العصمة مضمونة في انفاظ
 النصوص ومعانيها في اقرب بيان واحسن تفسير ومن رام ادراك الله في الحق من غير
 مشكاتها فهو عليه عسير غير يسير **قائل** فيني للمفتي للوفى اذا زلت به السبل ان يهتدى من
 قلبه لا اقتدار تحقيق الحكي لا العلمي الجرد الى مسلم الصواب ومعلم الخير وهادى القلوب
 فاباه الصواب ويفتح له طريق السداد ويدله على حكمة الذي شرعه لعباده في هذه
 المسئلة فتعنى فرج هذا الباب فقد قرع رباب التوفيق وما بعد من فضل الله عليه

اياه فاذا وجد من قلبه هذه الكلمة في طلائع شرفي التوفيق فعليه ان يوجه وجهه ويحد نظره
 الى منبع الهدى ومعدن الصواب فطلع الرشد وهو النصوص من القرآن والسنن والآثار الصحاح
 ويستفرغ وسعه في تعرف حكم تلك النازلة منها فان ظفر بذلك اخبر به وان اشتبه
 عليه بادى النوبة والاستغفار والاكتفاء من ذكر الله فان العلم نور الله يقدر فيه في قلب
 عبده والهوى والعصية رباح عاصفة تطفي ذلك النور او تكاد ولا بد ان تضعفه ولا يرب ان من
 وفي هذا الافتقار علما واحدا لو سار قلبه في ميادينه حقيقة وقصدا فقد اعطى حظه من
 التوفيق ومن حرمه فقد منع الطريق والرفيق فمضى عين مع هذا الافتقار ببذل الجهد في
 ذلك الحق فقد سلك به الصراط المستقيم وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله الفضل
 العظيم **فائدة** اذا نزلت بالحكم والمفقي النازلة فاما ان يكون عالما بالحق فيها او غالبا
 على ظنه بحيث قد استفرغ وسعه في طلبه ومعرفة والا فان لم يكن عالما بالحق فيها
 ولا غلب على ظنه لم يحل له ان يفتي ولا يقضي بما لا يعلم ومضى اقدم على ذلك فقد تعرض
 لعقوبة الله ودخل تحت قوله قل انما حرم لي الفواحش ما ظهر منها وما بطن ولا اثر والبغي
 بغير الحق وان تشرىوا بالله ما لم ينزل به سلطانا وان تقولوا على الله ما لا تعلمون فحبل القول
 عليه بالاعلم اعظم المحرمات الاربعة التي كاتبا بحال ولهذا حصر الخوف فيها بصيغة المحصر
 ودخل تحت قوله تعالى ولا تتبعوا خطوات الشيطان انه لكم عدو مبين انما يأمركم بالسوء
 والفحشاء وان تقولوا على الله ما لا تعلمون ودخل في قول النبي صلى الله عليه وسلم من افتى بغير علم فاما
 اثمه على من افناه وكان احد القضاة الثلاثة الذين نزلوا في النار وان كان قد غفر
 الحق في المسئلة علما او ظنا غالبا لم يحل له ان يفتي ولا يقضي بغيره بالاجماع العلوم بالظن
 من دين الاسلام وهو احد القضاة الثلاثة والمفتيان الثلاثة واذا كان من افتى
 او حاكم او شهد بغير علم مرتكب لا عظم للكبائر فكيف من افتى او حاكم او شهد بما
 يعلم خلافه فالحاكم والمفتي والشاهد كل منهم مخبر عن حكم الله فالحاكم مخبر منفذ والمفتي
 مخبر منفذ والشاهد مخبر عن الحكم الكوني والقدر المطابق للحكم الرباني الامري فمن اخبرهم
 على علم خالده فهو كاذب على الله عز او يوم القيامة رى الذي تكذبوا على الله وهو هم

سلمه الى
 قان عاقلان في
 شيخ الاسلام
 قدس سره
 اعين السيد
 عليه من
 الاستغفار
 عاقلان
 من هذه
 حقائق
 الايمان
 تراعى
 تبيين
 سجد

مسودة ولا اظلم من كذب على الله وظل صيته وان اخبروا بما لم يعلموا فقد كذبوا على الله
 جهلا وان اصابوا في الباطن واخذوا بما لم يأت الله لهم في الاخبار به وهو اسوء مما لم يأت
 اذا راى الفاحشة وحدها فخير بها فانه كاذب عند الله وان اخبر بالواقع فان الله لم يأت
 له في الاخبار بها الا اذا كان رابع اربعة فاذا كان كاذبا عند الله في خبره مطابق لخبره حيث
 لم يأت له في الاخبار فكيف من اخبر عن حكمه بما لم يعلم ان الله حكم به ولم يأت له في
 الاخبار به قال الله تعالى ولا تقولوا لما تصف السنتكم الكذب هذا حلال وهذا حرام فتفتروا
 على الله الكذب ان الذين يفترون على الله الكذب لا يفلحون متاع قليل وطهر عن البعير
 وقال تعالى من اعظم من كذب على الله وكذب بالصدق اذ جاءه واللكذب يستلزم التشكك
 بالحق والصدق وقال تعالى من اعظم من اعظم من اعظم على الله كذا باطلك يعرضون على بهو ويقول الاشياء محمودة
 الذين كذبوا على الله العنة الله على الظالمين وهو كراهة الايات ان كانت في حق المشركين والكفار
 فانها متناهية لمن كذب على الله في توحيد دينه واسماؤه وصفاته افعاله ولا تتناول الخطيئة الجور
 اذا بدلت محمودة واستفترج وسعة اصابة حكم الله شرعا فان هذا هو الذي فرضه الله عليه فلا تتناول
 المطع لله ان خطا والله علم قال كذا حكم الله ورسوله يظهر على اربعة السان الراوي لسان المفتي
 ولسان الحكم لسان الشاهد الراوي يظهر على لسانه لفظ حكم الله ورسوله المفتي يظهر على لسانه
 معناه وما استنبط من اللفظ والحكم يظهر على لسانه الاخبار بحكم الله تقديره والشاهد
 يظهر على لسانه الاخبار بالسبب الذي ثبت به حكم الشارع والواجب على هؤلاء الاربعة
 ان يخبروا بالصدق المستند الى العلم فيكونوا حكايين بما يخبرون به صادقين في
 الاخبار به واذة احد هو الكذب الكتمان فتعني كتم الحق وكذب فيه فقد جاد الله تعالى
 في شرعه ودينه قد جرى الله تعالى سنته ان يحج عليه بركة علمه ودينه ودنياه اذا
 فعل ذلك كما جرى عادته سبحانه في الماتعين اذا كتموا كذا بان يحج بركة بيعهما من
 التزم البيان في مرتبة برونه في علمه ووقته ودينه ودنياه وكان مع النبيين
 والصدديقين والشهداء والصالحين وحسن اولئك رفيقا ذلك الفضل من الله تعالى
 بالله عليه كذا كتمان الحق يحرم لظلمانه وبالحق يقليه عن وجهه ونحوه من حسن العمل

فيكتب يجوز ذلك أو يصح كذلك أو ينعقد بشرطه فأرسل إليه يقول نايتنا فإنا ومنك فيها
 يجوز أو ينعقد أو يصح بشرطه ونحن لا نعلم شرطه فإما أن تبين شرطه وإما أن تكتب في ذلك
 قال وسمعت شيخنا يقول كل أحد يحسن أن يفتي بهذا الشرط فإنه أي مسألة وردت عليه
 يكتب فيها يجوز بشرطه أو يصح بشرطه أو يقبل بشرطه ويخوذلك وهذا ليس بعلم ولا
 يغيد فالمراد أصلا سوى حيرة السائل وتبدله وكذلك قول بعضهم في فتاواه يبيح
 في ذلك إلى رأي الحاكم في أسبحة الله والله لو كان الحاكم شرعا وأشباهه لما كان يرى
 أحكام الله ورسوله إلى رأيه فضلا عن حكام زماننا فإله المستعان وعليه التكلان
 وسئل بعضهم عن مسألة فقال فيها خلاف فقيل له كيف يعمل المفتي فقال
 يختار له القاضي أحد المذكورين قال أبو عمرو بن الصلاح كنت عند أبي السعد
 ابن الأثير الجزري فحك لي عن بعض المفتين أنه سئل عن مسألة فقال فيها قولان فأخذ
 بروي عليه وقال هذا جيد الفتوى ولم يخلص السائل من عيائه ولم يروا بالمطو
 قلت وهذا فيه تفصيل فإن المفتي المتفكر من العلم المطلع به قد يتوقف في الصواب
 في المسئلة المتعارفة فيها فلا يقدم على الحكم بغير علم وغاية ما يمكنه أن يذكر الخلاف
 فيها للسائل ويذكر ما يسأل الإمام أحد وغيره من الأئمة عن مسألة فيقول فيها قولان
 وقد اختلفوا فيها وهكذا كثيرا في اجوبة الإمام أحمد لسعة علمه وورعه وهو كثير
 كلام الإمام الشافعي يذكر المسئلة ثم يقول فيها قولان وقد اختلف أصحابه هل أيضا
 القولان اللذان يحكيهما آل مذهبه وينسبان إليه أم لا على طريقين وإذا اختلف
 عليه ابن مسعود وابن عمر وابن عباس بن يزيد وابن زبير وغيرهم من الصحابة ولم يتبين
 للمفتي القول الرابع من أقوالهم فقال هذه مسألة اختلف فيها فلان وفلان من
 الصحابة فقد انتهى إلى ما قد عليه من العلم قال أبو إسحق الشيرازي سمعت أبا الطيب
 الطبري يقول سمعت أبا العباس الحصري يقول كنت جالسا عند أبي بكر بن داود
 الطاهري فجاءته امرأة فقالت ما تقول في رجل له زوجة لا هو مستكبر ولا هو
 مطلقها فقال لها اختلف في ذلك أهل العلم فقال قال ابن قتيبة ما لا يصبر ولا حسنا

وتبحث على التطلب والاكساب وقال قائلون من لا اتفاق ولا يحل على الطلاق ظنهم
المرأة قوله فاعادت المسئلة فقال يا هذا اجبتك عن مسئلتك وارشدك الى
طلبك وليس سلطان امضى ولا قاض فاقضى ولا روح فارضى فانصر في
فانك اذا سئل عن مسئلة فيها شرط واقف لم يحل له ان يلزم بالعمل به بل لا
يسوغه على الاطلاق حتى ينظر في ذلك الشرط فان كان يخالف حكم الله ورسوله
فلا حرمة له ولا يحل له تنفيذه ولا تسويغ تنفيذه وان لم يخالف حكم الله ورسوله فليظر
هل فيه قرينة او حرجان عند الشارع ام كان لم تكن فيه قرينة ولا حرجان لم يجب التزمه
ولم يحرم ولا ينقض حلفه وان كان فيه قرينة وهو راجح على خلافه فليظر هل يفوت
التزامه والتقييد به ما هو اوجب الى الله ورسوله وارضى له وانفع للمكلف واعظم
لتحصيل المقصود الواقف من الاجر فان فات ذلك بالتزامه لم يجب التزمه ولا
التقييد به قطعاً وبما زال العدل بل يستحب الى ما هو اوجب الى الله ورسوله وانفع للمكلف
واكثر تحصيل المقصود الواقف وفي جواز التزم شرط الواقف في هذه الصورة تفصيل
ذكره صاحب الاعلام وان كان فيه قرينة وطاعة ولم يفوت التزمه ما هو اوجب الى الله ورسوله
منه ونسأوى هو وخيرة في تلك القرينة وتحصيل غرض الواقف بحيث يكون
هو خيرة طريقين موصلين الى مقصودة ومقصود الشارع من كل وجه لم يتعين عليه
التزام الشرط بل له العدل عنه الى ما هو اسهل عليه وارقى به وان ترجح موجب الشرط
وكان قصد القرينة والطاعة فيه اظهر وجب التزمه فهذا هو القول الكل في شروط
الواقفين وما يجب التزمه منها وما يسوغ وما لا يجزى من سلك غير هذا السلك
تناقض اظهر تناقض ولم يثبت له قلم يعتمد عليه والمقصود انما هو التعاون على البر
والتقوى وان يطاع الله ورسوله بحسب الامكان وان يقدم من قدمه الله ورسوله
ويؤخر من اخره الله ورسوله ويعتبر ما اعتبر الله ورسوله ويلغي ما ألغاه الله ورسوله
وابن في كلام الله ورسوله او احد من الصحابة ما يدان على ان صاحب المال ان يقف
ما اراد غلبه من اراد ونشر ظمما اراد ويجب على الحاكم والفتي ان ينفذوا وفقه بلزوم شرط

قال ليس المجيب ان يطابق الجواب في مسألة فيها تفصيل الا اذا علم السائل انما
 سأل عن احد تلك الافواع بل اذا كانت المسئلة تحتاج الى التفصيل استقصاه كما
 استقصى النبي صلى الله عليه وسلم اقرار الزاهل وجد منه مقد مائة او حقيقته فلما اجاب
 عن الحقيقة استقصاه هل به جنون فيكون اقراره غير معتبر ام هو عاقل فلما علم
 عقله استقصاه هل احسن ام لا فلما علم انه قد احسن اقام عليه الحد ومن هذا
 قوله صلى الله عليه وسلم هل على المرأة من غسل اذا هي حملت فقال نعم اذا رأت الماء
 فضمن هذا الجواب الاستفصال بانها يجب عليها الغسل في حال ولا يجب عليها في حال
 ومن ذلك ان ابن ام مكتوم استقناه هل يحل له رخصة ان يصلي في بيته فقال هل
 تسمع النداء قال نعم قال فاجب فاستقصاه بانه يسمع النداء او لا يسمعه ومن ذلك
 انه لما استفتي عن رجل وقع على جارية امرأته فقال ان كانه استكرهها في حرة وعليه
 مثلها وان كانت طوعه في له وعليه لسيدتها مثلها وهذا كثير مما يقع غلط المجيب في هذا
 التنبيه على وجوب التفصيل اذا كان يحل السؤال محتملا فكتيرا ما يقع غلط المجيب في هذا
 القسم فالمجيب ترد عليه المسائل في قالب متنوعة جدا فان لم يتفطن لحقيقة السؤال وانفق
 هلك واهلك فتارة تورد عليه المسئلان صورتها واحدة وحكمهما مختلف فيجمع بين
 ما فرق الله ورسوله بينه وتارة تورد عليه المسئلان صورتها مختلفة وحقيقتهم واحدة
 وحكمهما واحد فيذلل باختلاف الصورة عن تساويهما في الحقيقة فيفرق بين ما جمع
 الله بينه وتارة تورد عليه المسئلة الباطلة في دين الله في قالب مزخرف ولفظ حسن
 فيتبادر الى تسويها وهي من ابطال الباطل وتارة بالعكس فلا اله الا الله كما فهمنا من زيادة
 اقل ام وعمل او هام وما دعي محي الى حق الا اخرج الشيطان على لسان اخيه ووليه من
 الانس في قالب تنفر عن خفا فينش البصائر وضعفاء العقول وهم اكثر الناس وما حل
 احد من باطل الا اخرج الشيطان على لسان وليه من الانس في قالب مزيف يستحق
 به عقول ذلك الضرب من الناس فيستخفون به واكثر الناس نظرهم قاصر على الصور لا
 يتجاوزها الى الحقائق فهم محبوسون في سجن الالفاظ مقيدون بقيود العبارات كما قال تعالى

وكذلك جعلنا لكل نبي عدوا شياطين الانس والجن ويحي بعضهم الى بعض زخرف القول
 غرورا ولو شأنا ربك ما فعلوه فانهم وما يفترون قال الحافظ ابن القيم اذكر لك من هذا
 مثالا وقع في زماننا وهوان السلطان امر ان يلزم اهل الذمة بتغيير عمامتهم وان تكون
 خلاف اللون عمامة المسلمين فقامت لذلك قيامتهم وعظم عليهم وكان في ذلك
 من المصالح واعزاز الاسلام واذلال الكفر ما قوت به عيون المسلمين فالله الشيطان على
 السنة اوليا لله واخوانه ان صوّافقيا يتوصلون بها الى ازالة هذا العيار وهي ما تقول
 السادة العلماء في قوم من اهل الذمة الزموا لباس غير لباسهم المعتاد وزيّ غير
 زيهم المألوف فحصل لهم بذلك ضرر عظيم في الطرقات والغارات وتجرى عليهم
 السفهاء واذوهم غاية الايذاء فهل يسوغ للامام ردّهم الى زيهم الاول واعادتهم الى ما
 كانوا عليه مع حصول التمييز بعلامه يعرفون بها اهل ذلك مخالف للشرع ام لا
 فاجابهم من منع التوفيق وصّد عن الطريق يجوز ذلك وان للامام اعادتهم الى ما كانوا
 عليه قال شيخنا الفاضل تقي الفتوى فقلت لا يجوز اعادتهم ويحب ابقاءهم على الزي الذي
 يميزون به عن المسلمين فلهذا امر غير والفتوى ثم جازى بها في قالب آخر فقلت لا يجوز
 اعادتهم فلهذا امر آخر ابقا في قالب آخر فقلت هي المسئلة المينة وان خرجت في
 قولك ثم ذهب الى السلطان وتكلم عدلا بكلام عجب منه الحاضرون فاطبق القوم على
 ابقائهم المألوف ونظا هذه الحادثة اكثر من ان يخص سبحانه الله كمر وصل هذه الطريق
 الى البطل الحق وانبات باطل واكثر الناس اغماهم اهل ظواهر الكلام واللباس و
 الاصل اهل التقدير منهم الذين يعبرون عن الظاهر الى حقيقة وباطنه لا يباغض
 عشر معشار غيرهم ولا قريب من ذلك **فان** اذا سئل عن مسئلة من الفرائض
 لم يجب عليه ان يذكر موانع الارث فيقول بشرط ان لا يكون كافرا ولا رقيقا ولا قاتلا ولا اذا
 سئل عن فريضة فيها اخ وجب عليه ان يقول ان كان لاب فله كذا وان كان لام فله
 كذا وكذلك اذا سئل عن الامام وبنينهم وفي الاخرة فلا بد من التفصيل ومن تأمل
 اجوبة النبي صلى الله عليه وسلم يجد يستفصل حيث تدعو الحاجة الى الاستفصال ويتركه

قلت الخلف بين القوم
 ان السوال الطائفة في
 الصورة الاولى والى على
 العاشر الذي لم يغير
 مانع في الارث كذا
 سئل عن رجل مات
 او جازا وتزوج اوارث
 لم يجب عليه ان يذكر
 مانع العشرة من البنين
 كذا كذا وكذا جازا
 يكون للاب والبن سوادا
 سئل عن رجل مات

حيث لا يحتاج اليه بحمل فيه مرة على ما علم من شرعه ودينه من شروط الحكم وروايته
 بل هذا كثير في القرآن كقوله تعالى واحل لكم ما وراء ذلكم وقوله تعالى فلا تخجلتم يا ايها
 حتى تتكلم زواجا غيره وقوله تعالى والحصانات من المؤمنات والحصانات من الذين اربوا
 الكتاب من قبلكم ولا يجب على المتكلم والمفتي ان يستوعب شرائط الحكم وموانعه كلها
 عند ذكر المسئلة ولا ينفذ السائل والمتعلم قوله بشرطه وهدم موانعه ونحو ذلك فلا يمان
 انهم من بيان الله ورسوله صالحوه وهذا كان هدي الصحابة والتابعين **فتاوى** لا يجوز
 للمقلدان يفتي في دين الله بما هو مقلد فيه وليس على بصيرة منه سوى انه قول من قلده
 دينه قال الحافظ ابن القيم هذا اجماع من السلف كلهم وصرح به الامام احمد والشافعي
 وغيرها قال ابو عمرو بن الصلاح قطع ابو عبد الله الحلي امام الشافعيين بما وراء البهرو
 القاضي ابو الحسن الروياني صاحب بحر المذهب غيرهما بل لا يجوز للمقلدان يفتي بما هو
 مقلد فيه وذكر الحلي عن شيخه ابي بكر القفال الروزي انه لا يجوز لمن حفظ كلام صاحب
 مذهب ونصوصه ان يفتي ان لم يكن عارفا بقواعده وحقائقه كما لا يجوز للعامة الذي
 جمع فتاوى المفتين ان يفتي كما قال ابو عمرو فعل هذا من عارضا في اصناف المفتين
 المقلدان ليسوا على الحقيقة من المفتين ولكنهم قاموا بمقام المفتين وادعوا عنهم
 فعدوا منهم وسبيلهم في ذلك ان يقول مثلاً مذهب الشافعي كذا وكذا لا مقتضى
 مذهب كذا وكذا وما اشبه ذلك ومن تركوا منهم اضافة ذلك الى امامه فان كان ذلك
 التقاء منه بالمعلق عن الصريح فلا بأس قال الحافظ ابن القيم وما ذكره ابو عمرو حسن الا ان
 صاحب هذه المرتبة يجرم عليه ان يقول قال الشافعي كذا المألة يعلم انه نصه الذي افتى به
 او يكون شهر تبيين اهل المذهب شهرة لا يحتاج معها الى الوقوف على نصه كشهرة مذهب
 فالحجج بالسمعة والقنوت في الفجور وجوب تبيين التنية لصح الفرض من الدليل ونحو ذلك
 فاما ما يجد في كتب من انتسب الى مذهب من الفروع فلا يسعه ان يضيفها الى نصه
 ومذهبه بمجرد وجودها في كتبهم فكيف فيها من مسئلة لا نص فيها البتة ولا ما يدل عليه
 وكيف فيها من مسئلة نصه فيها على خلافها وكيف فيها من مسئلة اختلف للتفسير اليه

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

[illegible]

فتأذنه اذا عرف العاقل حكم حادثة بدليلها فهل له ان يفتي به ويسوغ لغيره تقليد
فيه فغية ثلاثة اوجه للشافعية وغيرهم احد ها الجواز لانه قد حصل له العلم بحكم تلك الحادثة
عن دليلها كما حصل للعالم وان تميز العالم عنه بقوة يتمكن بهما من تقرير الدليل ودفع
المعارض له فهذا قد رزاه على معرفة الحق بدليله الثاني لا يجوز له ذلك مطلقا لعدم
الاستدلال وعدم علمه بشرطه وما يعارضه ولعله يظن دليلا لما ليس بدليل الثالث
ان كان الدليل كتابا او سنة جاز لا قضاء وان كان غيرهما لم يجوز لان القرآن والسنة خطأ
لجميع المكلفين فيجب على المكلف ان يعمل بما وصل اليه من كتاب به وسنة نبوية صالحة
ويجوز له ان يرشد غيره اليه ويدله عليه **فتأذنه** ذكر ابن بطاينة في كتابه في الخلع عن
الامام احمد انه قال لا ينبغي للرجل ان ينصب نفسه للفتيا حتى تكون فيه خمس خصال اهلها ان
تكون له نية فان لم تكن له نية لم يكن له عليه نورا وعلى كلامه نور الثانية ان يكون له
علم ووقار وسكينة الثالثة ان يكون قويا على ما هو فيه وعلى معرفة الاربعة الكفافية
والامضغة الناس الخامسة معرفة الناس انتهى وهذا ما يدل على جلالة احمد ومكانته
العلم والعرفه فان هذه الخمسة هي دعائم الفتوى اي شيء نقص منها ظهر الخلل في الفتوى
بحسبه واطال في الاعلام في بيان هذه الخمسة **فتأذنه** دلالة العالم للمستفتي
على غير ما وضع خطره جدا فينظر الرجل ما يجد من ذلك فانه متسبب بالائتاء اما
الكذب على الله ورسوله في احكامه او القول عليه بلا علم فهو اعمى على الاثر والعدول
واما معين على الله والتقوى فيلنظر الانسان الى من يدل عليه وليتوكل الله به وكان
شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله يقول قال ابن القيم ذلك مرة بحضوره على
مفتي او مذهب فانه يري وقال مالك له دعه وقد رأى رجل ربيعة بن ابي عبد الله
يسكن في قتل ما يبيك فقال استفتي من لا علم له وظهر في الاسلام امر عظيم قال لبعض
يفتي عن الحق بالسجن من السراق قال بعض العلماء كيف لو رأى سبعة زنا مشا واقدام
من لا علم سنده على الفتيا فخر به عليه او مدعى التكلف اليها مع قلة الخبرة وسوء السيرة
وشوم السيرة وهو من اهل العلم وتكلموا غريب ليس له في معرفة الكتاب والسنة

وانك اذا لفت نصيب ولا يبتدي جوابا باحسان وان ساعد القدر فتراه كذلك يقول

فلان بن فلان

يمدون للافتاء باعاصيرة واكثرهم عند الفتاوى بذلك وقد اقام الله سبحانه لكل عالم ورئيس وفاضل من نظم مما تلتد وترى الجوال وهم اكثر من مساجلة ومشاكلة وانه يجري معه في الميدان وانما عند المسابقة تكسري دهان ولا سيما اذا طول الارادان وارضى الذنب واكثر نبالان وهذا باللسان

وخلى له الميدان الطويل من الفهمان

فالوليس الجسم انشاب خبز لقال الناس يا لك من حماد
فانك اذا لفت نصيب ولا يبتدي جوابا باحسان وان ساعد القدر فتراه كذلك يقول
بالفتيا ولا يعلم فان علم فله ان يكذب ذلك وهل الاولى له الكذب او الجواب المستقل
فيه تفصيل فلا يخالو البتدي اما ان يكون اهلا ومسكينا متعا طيما ليس باهل
له فان كان الثاني فذلك الكذب الاولى مطلقا اذ في كذبه تغرب له على الافتاء وهو
هو كما الشهادة بالاهلية وكان بعض اهل العلم يضرب على فتوى من كتب وليس باهل
فان لم يتمكن من ذلك خوف الفتنة منه قيل لا يكتب معه في الورقة ويرد السائل
وهذا نوع غشام في الصواب انه يكتب في الورقة الجواب ولا يناف من الاخبار بدين الله
الذي يجب عليه الاخبار بكتابه من ليس باهل فان هذا ليس جذا عند الله ورسوله
وهل العلم في كتمان الحق بل هذا نوع رياسة وكبر والحق فكيف يجوز ان يعطل
حق الله ويكثر دينه لاجل كتابة من ليس باهل وان كان البتدي بالجواب اهلا
للافتاء فلا يخالو اما ان يعلم المكن ذلك صواب جوابه ولا يعلم فان لم يعلم صوابه
لم يكذب لتقليد اله اذ عمله ان يكون قد خلط ولونه لرجع وهو معد وروى المكن ذلك
معد ولا يلزم مقت بغير علم ومن افاقي بغير علم فائمه على من افتاء وهو احد المغتدين
الذين همما في النار وان علم انه قد اصاب فلا يخالو اما ان تكون المسئلة
ظاهرة لا يخفى وجه الصواب فيها بحيث لا يظن بالمكذب انه قادر فيما لا يعلم وتكون خفية

لله
تفضل على ان الولى
اذا اشكره على ان الولى
لا يقدر على ان الولى
وتفضل على ان الولى
لا يقدر على ان الولى
قال ابن القيم
الفرق بين الولى
انما في الولى
خطا في الولى
المكذب والولى
الولى في الولى
فان الولى
فان الولى
فان الولى

فان كانت ظاهرة فالاول الكذب لانه اعانة على البر والتقوى وشهادة للمفتي بالصواب وبرائة
 من الكبر والحية وان كانت خفية بحيث يظن بالمكانك انه وافقه تقليدا محضاً فان علمته
 ايضاح ما اشكاه الاول وزيادة بيان او ذكر قيد او تنبيه على ما غفله فاجواب المستقل او
 وان لم يمكنه ذلك فان شاء كذبك وان شاء اجاب مستقلاً **فالثاني** لا يجوز للمفتي ان
 يفتي اياه وابنه وشريكه ومن لا تقبل شهادته له وان لم يجز ان يشهد له ولا يقضي له
 والفرق بينهما ان الافتاء يجري مجرى الرولية فكانه حكم عام بخلاف الشهادة والحكم فانه
 يخص المشهود له والمحكوم له ولهذا يدخل الراوي في حكم المحدث الذي يرويه ويحل
 في حكم الفتوى الذي يفتي ولكن لا يجوز له ان يحايي من نفسه فيفتي اياه وابنه او صديق
 بشيء ويقتي غيرهم بضد صحابة بل هذا يقدح في عدالته الا ان يكون سبباً يقتضيه
 التخصيص غير المحاباة ويجوز له ان يفتي نفسه كما يفتي غيره وقد قال النبي عليه السلام في
 استفت قبلك وان افتاك المفتون نعم لا يجوز له ان يفتي نفسه بالرخصة وغيره بالمنع
 بخلاف نفسه قول الجواز لغيره قول المنع قال شيخ الاسلام سمعت بعض الامراء يقول عن
 بعض المفتين من اهل زمانه تكون عندهم في المسئلة ثلاثة اقوال احدها الجواز والثاني
 المنع والثالث التفصيل فاجاز لهم والمنع لغيرهم وعليه العمل **فالثالث** لا يجوز للمفتي
 ان يعمل بما شاء من الاقوال والوجوه من غير نظر في التجميع ولا يعتد به بل يكتفي في العمل
 بمجرد كون ذلك قولاً قاله امام او جها ذهب اليه جماعة فيعمل بما شاء من الوجوه و
 الاقوال حيث رأى القول وفق ارادته وغرضه عمل به فارادته وغرضه هو العيار وبها
 التجميع وهذا حرام باتفاق الامة وهذا مثل ما حكى القاضي ابو الوليد الباجي عن بعض
 اهل زمانه من نصب نفسه للفتوى انه كان يقول ان الذي لصديق علي اذا وقعت
 له حكومة او فتيا ان افتيه بالرواية التي وافقه وقال واخبرني من اتفق به انه فقت له
 واقعة فافقه جماعة من المفتين بما يضره وانه كان غائباً فلما حضر سألهم بنفسه
 فقالوا له لم نعلمه الا بشيء تراشفت بالرواية الاخرى التي وافقه قال وهذا عمل خلاف
 بين المسلمين ممن يمتدحهم وبالحجة فلا يجوز العمل والافتاء في دين الله بالشبهة والتخبر

وموافقة الغرض فيطلب العقل الذي يوافق غرضه وغرض من يحاسبه فيعمل به
ويقتي ويحكم به على عدوه ويقتيه بضده وهذا من اتفق الفسوق والكبر الكبار
وابه المستعان **فائدة** المقتنون الذين نصبوا أنفسهم للفتوى اربعة اقسام
احدها العالم يكتب الله وسنة رسوله واقتوال الحكاية فهو المجتهد في احكام النوازل
يقصد فيها موافقة الادلة الشرعية حيث كانت ولا ينافي اجتهاده تقليد لغیر
احيانا فلا يجد احد من الائمة الا وهو مقلد من هو اعلم منه في بعض الاحكام وقد
قال الشافعي في موضع من الحج قلته تقليد العطاء فهذا النوع هو الذين يسوغ لهم
الافتاء ويسوغ استفتائهم ويتأدى بهم فرض الاجتهاد وهم الذين قال فيهم النبي صلى الله
عليه وسلم ان الله يبعث لهذه الامة على رأس كل مائة من يجد طمعا دينها وهم غرض الله لا يزال
يغرسهم في دينه وهم الذين قال فيهم علي بن ابي طالب ان تخلوا الارض من فاجر
لله بحجة النوع الثاني مجتهد مقيد في مذهب من ائتم به فهو مجتهد في معرفة قباؤه
وقواله ومأخذه واصوله عارف بها متمكن من التخيير عليها وقياس ما لم ينص النظم عليه
على منصوصه من غير ان يكون مقلدا امامه في الحكم ولا في الدليل لكن سلك طريقه في
الاجتهاد والفتيا ودعا الى مذهبه ورتبه وقرره فهو موافق له في مقصده وطريقه
وقد ادعى هذه المرتبة من الحنابلة القاضي ابو يعلى علي بن موسى في شرح الارشاد
الذي له ومن الشافعية خالق كثير وقد اختلف الحنفية في ابي يوسف ومحمد
وزفر بن الهذيل والشافعية في المزني وابن شريح وابن المنذر ومحمد بن نصر المروزي
والمالكية في اشتهب بن عبد الحكيم وابن القاسم وابن وهب والحنابلة في ابي حامد
والقاضي هل كان هؤلاء مستقلين بالاجتهاد او متقيدين بغير ائمتهم على
قولين ومن تأمل احوال هؤلاء وقتا واهم اخيرا اتهم علمهم لم يكونوا مقلدين لائمتهم
في كل ما قالوه وخلافهم لم يظهروا ان ينكروا ان كان منهم المستقل والمسكن وتبين
مؤلا دون الائمة في الاستقلال بالاجتهاد النوع الثالث من هو مجتهد في مذهب من
نسب اليه مقرر له بالدليل متقن لفتاواه عالم بها لكن لا يتعد اقواله وفناواه ولا يخالفها

واذا وجد نص امامهم لم يعدل عنه الى غير البتة وهذا شأن اكثر المصنفين في مذاهب
 اثنتهم وهو حال اكثر علماء الطوائف وكثير منهم يظن انه لا حاجة به الى معرفة الكتاب
 والسنة والقريظة فكونه يجرى بنصوص امامه في عندة كنصوص الشارع قد اكتفى بها
 من كلفة التعب المشقة وقد كفاه الامام استنباط الاحكام ومعرفة استخراجها من
 النصوص وقد راعى امامه وقد ذكر حكما يدل عليه فيكفي هو بذلك الدليل من غير
 بحث عن معارض له وهذا شأن كثير من اصحاب الوجه والطرق والكتب المطولة
 والمختصرة وهو لا يدعون الاجتهاد ولا يقرن بالتقليد وكثير منهم يقول اجتهادنا في
 المذاهب فرأينا اقربنا الى الحق مذهب امامنا وكل منهم يقول ذلك عن امامه يزعم
 انه اولى بالاتباع من غيره ومنهم من يغلو فيوجب اتباعه ويمنع من اتباع غيره فيالله
 العجب من اجتهاد فخص بهم الى كون متبعيهم ومقلديهم احق بالاتباع
 ممن سواه وان مذهبه هو الراجح والصواب دائر مع ما قد جزم الاجتهاد في كلام الله
 ورسوله على غاية البيان وتضمنه لجامع الكلم وفصل الخطاب وبراءته من التناقض و
 الاختلاف والاضطراب فعدت بهم همهم واجتهادهم عن الاجتهاد فيه ونقضت
 بهم الى الاجتهاد في كون امامهم اعلم الامة والاهايا والصواب اقواله في غاية القوة وموافقة
 السنة والكتاب والله المستعان النوع الرابع طائفة تفقهت في مذاهب من نسبت
 اليه وحفظت فتاواه وفرعه وافرت على انفسها بالتقليد المحض من جميع الوجوه
 فان ذكر والكتاب والسنة يوما في مسألة فعلى وجه التبرك والفضيلة لا على وجه
 الاحتياج والعمل واذا رآوا حديثا صحيحا مخالفا لقال القول من انتسبوا اليه اخذوا بقوله وتركوا
 الحديث اذا رآوا ابا بكر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم قد افتوا بفتيا ووجدوا
 لامامهم فتيا مخالفا اخذوا بفتيا امامهم وتركوا فتاوى الصحابة قائلين الامام اعلم الله
 منا ونحن قد قلنا فلا تتعداه ولا تخطاه بل هو اعلم بما ذهب اليه منا ومن جداه هؤلاء
 فتكلف مختلف قد بنا نفسه عن نسبة المشتغلين وقصر عن درجة الخاصين فمضى
 مكذبا مع المكذبين وان ساعد القدر واستقل بالحجاب قال يجوز بشرطه بصريح النظر

ويجوز عالم يمنع مانع شرعي ويرجع في ذلك إلى رأي الحاكم ونحو ذلك من الأجوبة التي
يحسنها كل جاهل ويستحي منها كل فاضل فتتأوى للقسم الأول من جنس توقيعات
نواهم وخلفائهم وتتأوى النوع الثاني والثالث من جنس توقيعات خلفاء نواهم
من عداهم فتشيع بما لم يسطر متشبه بالعلماء بحال الفضلاء وفي كل طائفة من الطوائف
متحقق فقيه وعالم له متشبه ^{وقد} إذا كان الرجل مجتهدا في مذهبه اماما لم
يكن مستقلا بالاجتهاد فهل يفتي بقول ذلك الامام على قولين وهما وجهان لا صاحب
الشافعي في أحد أحدهما الجواز ويكون متبعا مقلدا للميت كاله وإمامه مجرد النقل عن
الامام والثاني لا يجوز له ان يفتي لأن السائل مقلد له لا الميت وهو لم يجتهد له
والسائل يقول له أنا قل لك فيما تعطيني به والتحقيق ان في هذا تفصيلا فان قال له
السائل اريد حكم الله في هذه المسئلة أو اريد الحق أو ما يخلصني ونحو ذلك لم يسعه
الا ان يجتهد له في الحق ولا يسعه ان يفتيه بمجرد تقليد غيره من غير معرفة بانه
حق أو باطل وان قال اريد ان اعرف في هذه النازلة قول الامام ومذهبه سأغله
الاخباره ويكون ناقلا له ويبقى المردك على السائل فالردك في الوجه الاول على المفتي
وفي الثاني على المستفتي ^{وقد} هل يجوز للمفتي تقليد الميت والعمل بفتواه من غير اعتبارها
بالدليل الموجب لصحة العمل بها فيه وجهان لا صاحب أحمد والشافعي فمن منعه قال
يجوز بغير اجتهاده لو كان مجرد النظر عند نزول هذه النازلة أما وجوبا ولما استجابا
على النزاع المشهور لعلمه لو كان مجرد النظر أرجح النظر عن قوله الاول والثاني الجواز عليه
عمل جميع المقلدين في قطار الارض وخيار ما يابى من التقليد تقليد الاموات
ومن منع منهم تقليد الميت فانما هو شيء يقول بلسانه وعمله في فتاواه واحكامه ^{محمدا}
ولا قال لا تقبل بوجوب قلها كما لا تقبل الاخبار بوجوب راويها وناقلها ^{وقد} إذا اجتهد الحاكم
تقبل التجري ولا انقسام فيكون الرجل مجتهدا في نوع من العلم مقلدا في غيره او في باقي
ابوابه كمن استفرغ وسعه في نوع العلم بالفرائض وادلتها واستنبأها من الكتاب السنة
دون غيرها من العلوم او في باب الجهاد والحج او غير ذلك فهذا دليله الضروري فيما لم يجتهد فيه

ولا تكون معرفته لما اجتمع له فيه مسوعة له الافناء بما لا يعلم في غيره وهل له ان يفتي
 في النوع الذي اجتمع فيه ثلاثة اوجه اصحها الجواز وهو الصواب للقطع والثاني المنع والثالث الجواز
 في الفرائض وغيرها فحجة الجواز انه قد عرف الحق بدليله في رد الجهد في معرفة الصواب فحكمه في ذلك
 حكمه عند المطلق في سائر الانواع وحجة للنسب تعلق ابواب الشرع واحكامه بعضها ببعض فليس بعضها
 مظنة للتقصير في الباب النوع الذي عرفه لا يخفى الا ربنا طيبين كتاب النكاح والطلاق والعدة
 وكتاب الفرائض كذلك الا ربنا طيبين كتاب المهاد وما يتعلق به وكتاب الحدود والاقضية
 والاحكام وكذلك عامة ابواب الفقه ومن فرق بين الفرائض وغيرها يرى انقطاع احكام
 قسمه الموارث في معرفة الفرائض ومعرفة مستحقاتها عن كتاب البيوع والاجارات والرهون وغيرها
 وعدم تعلقها بها وايضا فان عامة احكام الموارث قطعية وهي منصوص عليها في كتاب الله
 ولما من رد الجهد في معرفة مسئلة او مسئلتين فيجوز له ان يفتي بهما في اصح القولين وهو الجواز
 لاصحابنا احمد وهل هذا الامر بالتبليغ عن الله ورسوله وخبري الله من اعان الاسلام ولو شطر
 كلمة خير او منع هذا من الافناء مما علم خط الخطى قد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في قوله لا تجادلوا
 الناس في الدين وما ينعون به من اهل الفتوى فهو امر عام من اقره من ولاية الامور على ذلك
 فهو امر ايضا قال ابن الجوزي ويلزم ولي الامر منهم كما فعل في وامية وهو لا بمنزلة من رذل
 الركب ليس له علم بالطريق ومنزلة من لا معرفة له بالطب هو يطيب الناس بل هو اسوء
 حال من هو لا حكمهم واذا تعين على ولي امر منع من لم يحسن التطبيب من مداواة فكيف
 بمن لم يعرف الكتاب السنة ولم يتفقه في الدين وقد روى احمد وابن ماجه عن النبي صلى الله عليه
 وسلم فروعا من افتي بغير علم كان اثم ذلك على الذي افتاه وفي الصحيحين من حديث عبد الله
 بن عمر بن العاص عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الله لا يقبض العلم انتزاعا ينتزعه من صدور الرجال
 ولكن يقبض العلم افاض الميرق عالم الخذلان رؤسا جملهم لا فسادوا فافوا بغير علم فاضلوا
 واضلوا وفي اثره فوج ذكره ابن الجوزي وغيره من افتي الناس بغير علم لعنه ملائكة
 السماء وملائكة الارض وكان مالك يقول من سئل عن مسألة فبغى في من قبل
 ان يجيبها ان يعرض نفسه على الجنة والنار وكيف يكون خلاصه في الآخرة

قال القاضي الفقيه
 وكان شيخنا في الفتوى
 شديدا لا يأكل على غير
 ضمة يقول قال علي
 بعض قولنا راجعت
 قلبا على الفتوى فقلت
 لا يكون على الجواز
 الا من علم في ذلك
 على الفتوى فقلت
 لا يكون على الجواز

ضم يحجب فيها وسئل عن مسألة فقال لا ادري فقيل لها انها مسألة خفيفة
 سهلة فغضب وقال ليس في العلم شيء خفيف الا سمعت قول الله عز وجل اناس لم يعلموا
 قولنا فقيل لا فالعلم كله ثقيل وضابطه يسئل عن يوم القيامة وقال ما اتيت من شهداء
 اني اهل ذلك قال لا ينبغي لرجل ان يرى نفسه اهل الشيء حتى يسأل من هو اعلم منه وما
 اتيت حتى سألت ربيعة ويحيى بن سعيد فامراني بذلك ولو تخيلا في انهيته قل اذا
 كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم تضعب عليهم السائل ولا يجيب احدهم
 في مسألة حتى يأخذوا في صاحبهم مع ما رزقوا من التوفيق والطهارة فكيف بنا الذين
 غطت ان نوب والخطايا قلوبنا وكان ربحا اذا سئل عن مسألة فكانه واقف بين الحجة والبيان
 وقال غطاء ابن ابي رباح ادركت اقواما كان احدهم ليسئل عن الشيء في تكلموا به
 ليرد وسئل النبي صلى الله عليه وسلم فقال لا ادري حتى اسأل جبرئيل فقال فقال الوفا
 وقال لا ما احد من عرض نفسه للقتيا فقد عرضها لاهر عظيم الا انه قد يلجى الضرورة
 وسئل الشعبي عن شيء فقال لا ادري فقيل لا تستحي من قولك لا ادري وانت فقيه
 اهل العراق فقال ولكن الله لا يثبته لم تسع حين قالوا لا علم لنا الا ما علمتنا وقال بعض
 اهل العلم تعلم لا ادري فانك ان قلت لا ادري علمك حتى تدري وان قلت ادركت
 سألوك حتى لا تدري وقال عتبة بن مسلم صحبت ابن عمر اربعة وتلدين شهرا فكان
 كثيرا ما يسئل فيقول لا ادري وكان سعيد بن السيد لا يكاد يفتي فتيا ولا يقول شيئا
 الا قال اللهم سلمني وسلم في وسئل الشافعي عن مسألة فسكت فقيل لا تجيب فقال
 لا ادري الفضل في ساكوتي وفي الجواب قال ابن ابي ليلى ادركت مائة وعشرين من
 الانصار ومن اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يسئل احدهم عن المسئلة فيرد هاهذا الى هاهذا الى
 هذا حتى يرجع الى الاول ما منهم من احد يجحد بحديثه او يسئل عن شيء الا ودان اخا
 كفاة قال ابو احسين لا ادري ان احدهم ليفتي في المسئلة لو وردت على عمر بن
 الخطا لجمع لها اهل بدر وسئل القاسم بن محمد عن شيء فقال لا احسنه فقال السائل
 اني جئتك لا اعرف غيرك فقال له القاسم لا تنظر الى طول كعبي وكن شرا للناس

حري والله ما احسنه فقال شيز من قرأه من جالس الى جنبه يا ابن اخي الزمها والله ما
 زلت في مجلس اهل منك اليوم فقال القاسم والله لان تقطع لساني احب الي من
 ان اتكلم بما لا علم لي به وكتب سلمان الى ابى الدرداء وكان بينهما مواخاة بلغني
 انك تعدت طبيباً فاحذر ان تكون متطبباً او تقتل مسلماً فكان ردماً جازاً للخصم
 فيحكم بينه ما ثم يقول ردوها على متطبب الله اعيدا علي فستكما **وقال** اذا نزلت
 بالعامي نازلة وهو في مكان لا يجد من يسأله عن حكمها فقيه طريفاً للناس احذر
 ان له حكم ما قبل الشرع على الخلاف في المحظور والاباحة والوقف لان عدم المرشد في
 حقه بمنزلة عدم المرشد بالنسبة الى الامة والطريقة الثانية انه يخرج على الخلاف في
 مسألة تعارض الادلة عند الجهد هل يعمل بالاخف او بالاشد او بحري والاصول ائمة
 يجيبون ان يبقى ما استطاع ويحوى الحق بجهد ويتعرف بمثله وقد نصب الله تعالى على الحق
 امارات كثيرة ولم يسو اهل بين ما يحبه ويخطئه من كل وجه بحيث لا يميز هذا من هذا
 ولا بد ان تكون القطر السليمة مائلة الى الحق موثقة له ولا بد ان يقوم لها عليه بعض الامارات
 المرجحة ولو بنماد ولو بالعام فان قدر ارتفاع ذلك كله وعدم صحة جميع الامارات فمنا
 يسقط التكليف عنه في حكم هذه النازلة ويصير بالنسبة اليها كمن لم تبلغه الدعوة وان
 كان مكلفاً بالنسبة الى غيرها فاحكام التكليف تتفاوت بحسب التمكن من العلم والقدرة
 والله اعلم **وقال** الفتيا اوسع من الحكم والشهادة فيجوز فتيا العبد والحر والمرأة والرجل
 والقريب والاجنبي والامي والقاري والاخرس بكتابه ولانطاق والعدو والصدوق
 وفيه وجاهة لا تقبل فتياً العدو ولا من لا تقبل شهادته له كالشهادة والوجهان في الفتيا
 كالوجهين في الحكم وان كان الخلاف في الحكم اشتهر ما قضي الفاسق فان ائق غيره
 لم تقبل فتواه وليس للمستفتي ان يستفتيه وله ان يعمل بغوى نفسه ولا يجب عليه
 ان يفتي غيره وفي جواز استفتاء مستور الحال وجهان والاصول ائمة استفتائه وافتاؤه
 وكذلك الفاسق الا ان يكون معلناً بفسقه داعياً الى بدعته فحكم استفتائه حكم امامته
 وشهادته وهذا يختلف باختلاف الامكنة والازمنة والقدرة والعجز فالواجب شيء والواقع شيء

والفقيه من يطبق بين الواقع والواجب بنفذ الواجب بحسب استطاعته لا من يلحق
العداوة بين الواجب والواقع زمان حكمه والناس بزمانهم أشبه منهم بابائهم وإذا عم
الفسوق وغلب على أهل الأرض فلو منعت إمامة الفساق وشهدا دأبهم وأحكامهم وقفاؤهم
وولايتهم لعطلت الأحكام وفسد نظام الحق وبطلت أكثر الحقوق ومع هذا فالواجب
اعتبار الأصل فالأصلح وهذا عند القدرة والاختيار وإما عند الضرورة والغلبة بالباطل
فليس الأصل طبار والقيام بأضعف مراتب الكفار قائل لا فرق بين القاضي وغيره في
جواز الافتاء بما تجوز الفقيه به ووجوبها إذ تعينت ولم يزل السلف والخلف على هذا
فإن منصب الفقيه داخل في ضمن منصب القضاء عند الجمهور والذين لا يجوزون قضاء
أجماهل فالقاضي مغمى في مثبت لما أفتى به وذهب بعض الفقهاء من أصحاب الإمام أحمد
والإمام الشافعي إلى أنه يكره للقاضي أن يفتي في مسائل الأحكام المتعلقة به دون الظواهر
والصلوات والزكوة ونحوها فاحتج بأب هذا القول بأن فتية يصير حكمهم منه على الخصم ولا
يمكن نقضه وقت المحاكمة قالوا لأنه قد يتغير اجتهاده وقت الحكومة أو يظهر له قرائن لم
تظهر له عند الافتاء فإن أصح على فتية الحاكم هو حجبها بحكم خلاف ما يعتقد صحته لأن
حكم خلافها طرق الخصم إلى قهقهة والتشنيع عليه بأن الحكم بخلاف ما يعتقد ويفتي به
ولهذا قال شريح أنا قاضي كمر ولا أفتي حكاة ابن المنذر واختار كراهة الفتوى في الأحكام
وقال الشيخ أبو حامد الأسفرائني أصحابنا في فتواه في مسائل الأحكام جوابان أحدهما أنه
ليس له أن يفتي فيها لأن كلام الناس عليه محال ولا أحد المحققين عليه مقلدا والنائي
له ذلك لأنه أهل له فتا كمل فقيه الحاكم ليست حكما منه فلو حكمه غير بخلاف ما أفتى به
لم يكن نقضا حكمه ولا هي كالحكم ولهذا يجوز أن يفتي الحاضر والغائب عن مجز حكمه ومن
لا يجوز ولهذا لم يكن في حديث هناد دليل على الحكم على الغائب لأنه صلى الله عليه وآله إنما أفتى
مجردة ولم يكن ذلك حكما على الغائب فإنه لم يكن غائبا عن البلد وكانت مراسلة أحضار
مكنة ولا طلب المينة على دعواها وهذا ظاهر بحمد الله تعالى ثم إذا سألته لم يستفت
مسئلة لم تقع فهل تستحب إجاسته أو تكراهه ونحو فيه ثلثة أقوال وقد جئني عن كثير من السلف

انه كان لا يتكلم فيما لم يقع وكان بعض السلف اذا سألهم الرجل عن مسألة قال هل كان
 ذلك فان قال نعم تكلف له الجواب الا قال عنافي عافية وقال الامام احمد لبعض اصحابه
 ان تتكلم في مسألة ليس الشافعي اماما ولا حتى التفصيل فان كان في المسألة نص من كتاب
 الله او سنة عن رسول الله صلي الله عليه وآله او عن الصحابة لم يذكر الكلام فيها وان لم يكن فيها
 نص ولا اثر فان كانت بعيدة الوقوع او مقدرة لا تقع لم يستحب له الكلام فيها وان كان
 وقوعها غير نادر ولا مستبعد وعرض للسائل الاحتياط بعلمها اليكون فيها على بصيرة
 اذا وقعت استحباب الجواب على علمه لاسيما ان كان السائل ينفعه ذلك فيعتبر بها
 نظائرها او يفرغ عليها فحيث كانت مصلحة الجواب احيى كان هو الاولى والله اعلم فان ذلك
 لا يجوز للمفتي تتبع التحيل المعروفة والمذكورة ولا تتبع الرخص لمن اراد تفعة فان تبع ذلك
 فسحق وحرم استفتاؤه فان حسن قصده في حيلة فجازة لا شبهة فيها ولا مفسدة
 التخلص المستفتي بها من حرج جاز ذلك بل استحبابه قد ارشد الله تعالى به ايووب
 عليه السلام الى التخلص من الحنث بان ياخذ بيد ضعفا فيضرب به الرأفة حتى
 واحدة وارشد النبي صلى الله عليه وسلم الى بيع التمريد لهم ثم يشتري بالدرهم ثم اخرجهما من
 الربا فاحسن الخراج ما خلاص من المأثم واقبح التحيل ما وقع في المحارم واسقط ما وجب الله
 ورسوله من الحق الا لارام وقد ذكرنا احوال الفهم في الاعلام من النوعين ما علمك
 لا تظفر بجلالت في غير ذلك الكتاب والله الموفق في الصواب فائق في حكمه رجوع المفتي عن
 فتياه اذا افتى المفتي بشي ثم رجع عنه فان علم المستفتي رجوعه ولم يكن علم بالاول فقبل
 يحرم عليه العمل به وعندنا في المسألة تفصيل فانه لا يحرم عليه الاول بمجرد رجوع
 المفتي بل يتوقف حتى يسأل غيره فان افتاه بموافقة الاول اسقر على العمل به وان افتاه
 بموافقة الثاني ولم يفت احد بخلافه حرم عليه العمل بالاول ان لم يكن في البلد الا فتاه
 واحد سألته عن رجوعه عما افتاه به فان رجع الى اخيه دخل خلافه مع تسوية لم يحرم عليه
 وان رجع لخطأ بان له وان ما افتاه به لم يكن صوابا حرم عليه العمل بالاول وهذا اذا كان
 رجوعه لخطأ فدل على شرعي فان كان رجوعه بحجج مبان له ان ما افتى به خلافه فهو

لهم حرم على المستفي ما افناه به او الا ان تكون المسئلة اجماعية فتوقع بقوله ودخل
رجع المفتي لم يحرم عليه مسالك امرائه الابد ليل غربي يقضي تحريمها ولا يجب عليه مفاقتها
بمجرد رجوعه ولا سيما ان كان انما رجع لما تبين له انما انفي بخلاف مذهبه وان وافق
مذهب غيره هذا هو الصواب واطلق بعض اصحاب احمد واصحاب الشافعي رجوع
مفارقة عليها وحكموا في ذلك بجهين وهو اوجب للمفارقة قالوا ان الرجوع عنه
ليس مذهباً له كما لو تغير اجتهاده ومن قلنا ان القليلة في اثناء الصلوة يقول مع الامام
في الاصح فيقال لهم المستفي قد دخل بامرأته دخولا صحيحا سائفا ولم يقر ما يجب
مفارقة لها من نص والاجماع فلا يجب مفارقة غيرها بمجرد تغير اجتهاد المفتي واما قيا سكم
على القبل فهو حجة عليكم فانما يبطل ما فعله بالما موم والاجتهاد الاول ويلزمه القول
ثانيا لانه ما موربنا بعة الامام بل نظير مسئلتنا ما لو تغير اجتهاده بعد الفراغ من الصلوة
فانه لا يلزمه الاعادة ويصل الثانية بالاجتهاد الثاني واما قول ابي عمر من الصلح ابي
عبد الله بن حمدان اذا كان المفتي انما يفتي على مذهب امام معين فاذا رجع لم يكن له
قطعا انه خالف في فتواه نص مذهب امامه فانه يجب نقضه وان كان ذلك
على الاجتهاد لان نص مذهب امامه في حقه كنص الشارع في حق المفتي المجتهد
المستقل فليس كما قالوا ولم ينص على هذه المسئلة احد من الائمة ولا نقضها اصول
الشريعة ولو كان نص امامه بمنزلة نص الشارع لحرم عليه وعلى غيره مخالفة وفسق
بخلافه ولم يوجب احد من الائمة نقض حكم الحاكم ولا بطلان فتوى المفتي بكونه خلا
قول زيد او عمر ولا يعلم من حكم الحاكم ما خالف نص كتاب او سنة او اجماع الامة
ولم يقل احد ينقض من حكمه ما خالف قول فلان او فلان وينقض من فتوى المفتي
ما ينقض من حكم الحاكم فكيف يسوغ نقض احكام الحكماء فتاوى اهل العلم بكونها مخالفة
قول واحد من الائمة ولا سيما اذا ثبتت نصا عن رسول الله صلى الله عليه وآله وفتاوى الصحابة
اليسوغ نقضها لمخالفة قول فلان وحده ولم يجعل الله ولا رسوله ولا احد من الائمة
بمنزلة نص الله ورسوله بحيث يجب اتباعه ويجوز خلافه فاذا بان للمفتي انه خالف

هذا هو الصواب
وقد خرج من هذا
مذهب احمد واصحابه
ولا يوجب نقض
حكم الحاكم ولا
بطلان فتوى المفتي
بكونه خلا قول
زيد او عمر ولا يعلم
من حكم الحاكم ما
خالف نص كتاب او سنة
او اجماع الامة ولم
يقول احد ينقض من
حكمه ما خالف قول
فلان او فلان وينقض
من فتوى المفتي ما
ينقض من حكم الحاكم
فكيف يسوغ نقض
احكام الحكماء فتاوى
اهل العلم بكونها
مخالفة قول واحد من
الائمة ولا سيما اذا
ثبتت نصا عن رسول
الله صلى الله عليه
وآله وفتاوى الصحابة
اليسوغ نقضها لمخالفة
قول واحد من الائمة
ولا سيما اذا ثبتت
نصا عن رسول الله
صلى الله عليه وآله
وافتاوى الصحابة

ووافق قول الأئمة الثلاثة لم يحجب الزوج ان يفاك امرأته ويجزى بيته ويشته شمله
 وشمل ولاده بمجرد كون المفتي ظهروا ان ما افق به خلاف نص امامه ولا يحل له ان يقول
 فارق اهلها بمجرد ذلك ولا سيما ان كان النص مع قول الثلاثة وباجلها فبطلان هذا
 القول اظهر من ان يتكلف بيانه **فتاوى** اختلف فيما لو تغير اجتهاد المفتي فهل يلزم
 اعلام المستفتي أم وقيل لا يلزمه اعلامه فانه عمل اوله بما سوغ له فاذا لم يعلم بطلانه
 لم يكن انما هو في سعة من استقراره وقيل بل يلزمه اعلامه لان ما رجع عنه قد عتقه
 بطلانه وبأن له ان بما افتاه ليس من الدين يجب عليه اعلامه كما جرى لعبد الله
 بن مسعود حين افق رجلا جمل ام امرأته التي فارقها قبل الدخول ثم سافر الى مكة
 وتبين له خلاف هذا القول فرجع الى الكوفة وطلب الرجل وفرق بينه وبين اهلها
 وكما جرى للحسن بن زياد اللؤلؤي لما استفتي في مسألة فاحطأ قبها ولم يعرف الله
 افتاه فاستاجر مناديا ينادي ان الحسن بن زياد استفتي يوم كذا وكذا في مسألة
 فاحطأ فمن كان افتاه الحسن بن زياد بشي فليرجع اليه فخلت ايا ما لا يفتي حتى وجد
 صاحب الفتوى فاعلم انه قد اخطأ وان الصواب خلاف ما افتاه به قال القاضي
 ابو يعلى في كفايته من افق بالاجتهاد فغير اجتهاده لم يلزمه اعلام المستفتي وان كان
 انما ظهر له انه خالف مجرد مذهبه او نص امامه لم يجب عليه اعلام المستفتي
 على هذا يخرج قصة ابن مسعود فانه لما ناظر الصحابة في تلك المسئلة بفتوى له ان
 صريح الكتاب يحرمها لكون الله اجمعها فقال وامهات نسائكم وذن عبد الله ان
 قوله اللاتي دخلتمهن راجع الى الاول الثاني فيقول انه انما يرجع الى امهات الربائب
 خاصة فصرح له الحق وان القول بجلها خلاف كتاب الله ففرق بين الزوجين لم
 يفرق بينهما بما يكونه تبين له ان ذلك خلاف قول زيد او عمرو والله اعلم **فتاوى**
 اذا عمل المستفتي بفتيا مفت في اتلاف نفس او مال ثم بان خطاه فقال ابو اسحق
 الاسفرايني من الشافعية يضمن المفتي ان كان اهلا للفتوى وخالف القاطع وان لم يكن
 اهلا فلا ضمان عليه لان المستفتي قصر في استفتائه وتقليده ووافقه على ذلك ابن جمل

في كتاب ادب المفتي والمستفتي له طم اعرف هذا الاحد قبيلا من الاحباب ثم حكى فيها
 في تضمين من ليس اهل قال لانه تصدى ما ليس له باهل وعثر من استغناه بتصد
 لذلك قلت خط المفتي خطأ الحاكم والشاهد وقد اختلف الرواية في خطأ الحاكم في
 النفس والطرف فمن اجمد في ذلك روايتان احدهما انه في بيت المال لانه كما ذكرنا الحكم
 فالوجه العادلة لكان ذلك اضرا اعطيا بهم والثانية انه على ما قلناه كما لو كان الخطا
 بسبب غير الحاكم واما خطأه في المال فاذا حكم بحق ثوبان كفرانهم بودا وفسقهم بقض
 حكمه ثم رجع المحكوم عليه سيدل المال على المحكوم له وان كان الحكم مصيبا لاف
 مباشرة بالسراية فقيه ثلاثة اوجه احدها ان الضمان على الشريكين لان الحكم انما
 وجب بتكليفهم واثناني بضمه الحاكم لانه لم يثبت بل فرط في المبادرة الى الحكم وترك
 البحث والسؤال والثالث ان المستفتي تضمين ايها شاع والقرار على المزكين لا على الحاكم
 الحاكم الى الحكم فعلى هذا الضمان وعلى هذا اذا استفتى الامام او الوالي فمقتضاها قاه
 ثوبان له خطأ فحكم المفتي مع الامام حكم المزكين مع الحاكم وان عمل المستفتي بفتواه
 من غير حكم الحاكم ولا امام فان تلف نفسه او ماله فان كان المفتي اهلا فلا ضل على الحاكم
 على المستفتي وان لم يكن اهلا فعليه الضمان لقول النبي صلى الله عليه وسلم من تطيع امر يعرف
 منه طب فوضا من هذا يدل على انه اذا عرف منه طب اخطأ لم يضمن والمفتي
 اولى بعدد الضمان من الحاكم والامام لان المستفتي خير من قبول فتواه ودرهها فان قيل
 لا يلزم بخلاف حكم الحاكم والامام واما خطأ الشاهد فاما ان يكون شاهدا اجمالا او طلاقا
 او حق او قود فان بان خطأه قبل الحكم بذلك حكمه حكمه بان بعد شهادته
 فعليه مدية مالتف ويسقط الغرم على عددهم وان بان خطأه قبل الحكم بالمال فثبت
 شهادههم ولم يضمنوا وان بان بعد الحكم بنقض حكمه كمال شهادته وبوت رجوعه استفاضة
 لحكم الحاكم بقسم ميراثه ثوبان حيااته فانه ينقض حكمه وان بان خطأه في شهادة
 الطلاق من غير حجة ثم كمال شهادته طلاق يوم كذا فكذا اظهر الحاكم له في ذلك
 اليوم كان محبوبا يصل اليه احد او كان معي عليه فحكمه ذلك حكمه ما لو بان كفرهم

او فسقم فينقض حكمه وقد المرأة الى الزوج ولو تزوجت بغيره بخلاف ما اذا
 قالوا رجعتا عن الشهادة فان رجوعهما ان كان قبل الدخول ضمنوا نصف المسمى
 لانهم قرروا عليه ولا تعود اليه الزوجة اذا كان الحاكم بكلمة بالفرقة وان رجعا بعد
 الدخول فغير روايتان احدهما اهم لا يفرمون شيئا لان الزوج استوفى النكحة بالزواج
 فاستقر عليه عرضها والثانية يفرمون المسمى كله لانهم فروقوا عليه البضع بشهادهما
 واصلاها ان خروج البضع من يد الزوج هل هو مستقوم او لا وما شهدوا العتق فان بان
 خطاهم تبينا انه لا عتق وان قالوا رجعتا غرسا للسيد قيمة العبد **وقال** لا ليس
 للمفتي القوي في حال غضب شديد او جمع مفرط او هم مقلق او خوف مزيج او تعاصر
 خالب او شغل قلب مستول عليه او حال مدافعة الاخبيين بل متى احس من نفسه
 شيئا من ذلك يخرج به عن حال اعتداله وكمال نيته وبنيت امسك عن القوي فان
 افترق في هذه الاحوال بالصواب صححت فتياه ولو حكم في هذه الاحوال **فهل** ينفذ حكمه
 او لا ينفذ فيه ثلثة اقوال النفوذ وعدمه والفرق بين ان يعرض له الغضب بعد
 فهم الحكومة فينفذ وبين ان يكون سابقا على فهمها فلا ينفذ في مذهب الامام
 احمد **وقال** لا يجوز للمفتي ان يفتي في الافاير والايمان والوصايا وغيرها كما
 يتعلق باللفظ بما اعتاده هو من فهم تلك الالفاظ دون ان يعرف عرف اهلها
 المتكلمين بها فيجعلها على ما اعتاده وعرفه وان كان مخالفا لمخالفاتها الاصولية فمتى
 لم يفعل ذلك ضل واضل فلفظ الدينار عند طائفة اسم ثمانية دراهم وعند طائفة
 اسم لاثني عشر درهما والدرهم عند غالب اهل البلاد اسم للمغشوش فاذا اقر له بدراهم
 او حلف ليعطينها اياه او اصدقها امرأة لم يجوز للمفتي ولا الحاكم ان يلزمه بالخالصه فلو
 كان في بلد انما يعرفون الخالصه لم يجز له ان يلزم المستحق للمغشوشه وكذلك في الفاظ
 الطلاق والعتاق فلو جرى عرف اهل بلد او طائفة على استعمال لفظ الحرة في العفة
 دون العتق فاذا قال حلهم عن ملوكه انه حرا وعن جاريته انها حرة وارا بدلك
 العفة لم يخطربا له غيرها لم يعتق بذلك قطعا وان كان اللفظ صريحا عند من الف

استعماله في العتق ولكن اذا جرى عرف طائفة في الطلاق بلفظ التسليم بحيث لا يعرفون
لهذا العتق غيره فاذا قالت سمح لي فقال سمحت لك فهذا صحيح في الطلاق عند هؤلاء
ان يقبل تفسير من قال لفلان علي مال جليل او عظيم بدائق او درهم ونحو ذلك لا سيما
ان كان من الميسرين الاغنياء الكثيرين والملوك وكذلك لو اوصى له بقوس في حلة
لا يعرفون الا الاقواس العربية او اقواس الرجل او حلف لا يشم الريحان في محل لا يعرفون
الريحان الا هذا الفارسي وحلف لا يركب دابة في موضع عرفهم بلفظ الدابة الحمار والفرس
او حلف لا ياكل غمرا في بلد عرفهم في الثار نوع واحد منها لا يعرفون غيرها او حلف لا
يلبس ثوبا في بلد عرفهم من الثياب القميص وحدها دون الاردية ولا زر والجبنة
ونحوها فقيس ذلك يمينه بذلك وحده في جميع هذه الصور واختصت بغيره
دون موضع اللفظ لغة او في عرف غيره بل لو قالت المرأة لزوجها الذي لا يعرف
التكلم بالعربية ولا يفهمها قل لي انت طالق وهو لا يعلم موضع هذه الكلمة فقال لها
لم نطلق قطعا في حكم الله ورسوله وكذلك لو قال الرجل لآخر انا عبدك وعملوك
على جهة الخضوع له كما يقول الناس لا يستقيم لك رقبته بذلك ولو لم تراع للماض
والنيات والعرف في الكلام فانه يلزمه ان يجوز له بيع هذا القاتل ومالك رقبته بمجرد
هذا اللفظ وهذا باب عظيم يقع فيه المقي الجاهل فيغر الناس ويكذب على الله
ورسوله ويغير دينه ويحرم ما لم يحرمه الله ويوجب ما لم يوجبه الله وتكلموا بالاحلال
على هذا الفصل كلاما مشعبا وفيما كافي **فتأمل** لا يحرم على المقي اذا جاعته مسئلة
فيها تحيل اسقاط واجب او تحيل محرم او مكر او ضار ان يعين المستقي فيها او يرشد
الى مطلوبة او يفتيه بالظاهر الذي يتوصل به الى مقصده بل ينبغي له ان يكون بصيرا
بمكر الناس وخلعهم واحوالهم ولا ينبغي له ان يحسن الظن بهم بل يكون حذرا فطنا
فقيما في احوال الناس وامورهم وان يفقه في الشرع وان لم يكن كذلك زاعا زافا
كثير من مسئلة تظاهرها ظاهر جميل وباطنها ظلم قبيح فالعريف نظر الى ظاهرها ويقضي بحجازه
وذو البصيرة ينقد مقصدها وباطنها فالاول عليه دخل المسائل كما يروج الجاهل

سيدنا الحسن بن علي بن فضال
 قال في بعض النسخ كان
 ابا ذر غفيرا فغيره ابي ذر
 في صورة باطل ومن له احدى فطنة وخبرة لا يخفى عليه ذلك بل هذا اغلب احوال الناس
 وكثرته وشهرته يستغني عن الامثلة بل من تأمل المقالات الباطلة والبدع كلها واهلها
 وان اخبرها اصحابها في قلوب مستحسنة وكتبوها الفاظا يقبلها من لم يعرف حقيقتها
 ولقد احسن القائل
 تقول هذا جنة النخل قد حده وان تشاقلت ذائق الزنا بذر
 مدحا وخما وما حاد ووصفا والحق قد يعتريه سوء تعبيرا
 والمقصود انه لا يحل له ان يبقى بالحيل المحرمة ولا يعين عليها ولا يدل عليها فيضاد الله
 في امره قال الله تعا ومكروا ومكر الله والله خيرا للماكرين وقال تعا ومكروا ومكر الله
 تعا ومكروا ومكر الله والله خيرا للماكرين وقال ولا يفتق المكروا السيئ الا باهله وقال ان
 المنافقين يخادعون الله وهو خادعهم وقال تعا يخادعون الله والذين امنوا اولئك
 الا انفسهم وما يشعرون وقال تعا وما يمكرون الا بانفسهم وما يشعرون وقال تعا
 في حق ارباب الحيل المحرمة ولقد علمنا الذين اعدوا منكم في السبت فقلنا لهم انوا قرعة
 خاسئين فجعلناهم نكالا لما يبين يدينا وما خلفنا من عظة لمنتقين وفي صحيح مسلم
 عن النبي صلى الله عليه واله قال ملعون من ضار مسلما او مكروه وقال لا تركبوا ما تركت اليه
 فلتخولوا محرم الله بهادق الحيل وقال المكروا والخديعة في النار وفي سنن ابن ماجه وغيره
 عنه صلى الله عليه واله قال ملعون بحد الله ويستمخون بايانته طلقك باجنتك وفي
 لفظ خلعتك باجنتك في الصحيحين عنه صلى الله عليه واله هو حرمة عليهم الشجر فحياها
 فباعوها واكلوا اثمانها وقال ايوب السخياي بخادعون الله كما يخادعون الصديك
 وقال بعض السلف ثلث من كن فيه كن عليه المكروا والبغي والنكث قال تعا ولا يفتق
 المكروا السيئ الا باهله وقال انما بغيتكم على انفسكم وقال فمن نكث فاما نكثك على نفسه

بالتقد دخل الداهم والثاني يخرج زيفها كالمخرج النافذ زيف النقود وكما باطل الخرج
 الرجل بحسن لفظه وتمنيقه واربازة في صورته حتى يخرجه من حجة وسوء بصيرة
 في صورة باطل ومن له احدى فطنة وخبرة لا يخفى عليه ذلك بل هذا اغلب احوال الناس
 وكثرته وشهرته يستغني عن الامثلة بل من تأمل المقالات الباطلة والبدع كلها واهلها
 وان اخبرها اصحابها في قلوب مستحسنة وكتبوها الفاظا يقبلها من لم يعرف حقيقتها
 ولقد احسن القائل
 تقول هذا جنة النخل قد حده وان تشاقلت ذائق الزنا بذر
 مدحا وخما وما حاد ووصفا والحق قد يعتريه سوء تعبيرا
 والمقصود انه لا يحل له ان يبقى بالحيل المحرمة ولا يعين عليها ولا يدل عليها فيضاد الله
 في امره قال الله تعا ومكروا ومكر الله والله خيرا للماكرين وقال تعا ومكروا ومكر الله
 تعا ومكروا ومكر الله والله خيرا للماكرين وقال ولا يفتق المكروا السيئ الا باهله وقال ان
 المنافقين يخادعون الله وهو خادعهم وقال تعا يخادعون الله والذين امنوا اولئك
 الا انفسهم وما يشعرون وقال تعا وما يمكرون الا بانفسهم وما يشعرون وقال تعا
 في حق ارباب الحيل المحرمة ولقد علمنا الذين اعدوا منكم في السبت فقلنا لهم انوا قرعة
 خاسئين فجعلناهم نكالا لما يبين يدينا وما خلفنا من عظة لمنتقين وفي صحيح مسلم
 عن النبي صلى الله عليه واله قال ملعون من ضار مسلما او مكروه وقال لا تركبوا ما تركت اليه
 فلتخولوا محرم الله بهادق الحيل وقال المكروا والخديعة في النار وفي سنن ابن ماجه وغيره
 عنه صلى الله عليه واله قال ملعون بحد الله ويستمخون بايانته طلقك باجنتك وفي
 لفظ خلعتك باجنتك في الصحيحين عنه صلى الله عليه واله هو حرمة عليهم الشجر فحياها
 فباعوها واكلوا اثمانها وقال ايوب السخياي بخادعون الله كما يخادعون الصديك
 وقال بعض السلف ثلث من كن فيه كن عليه المكروا والبغي والنكث قال تعا ولا يفتق
 المكروا السيئ الا باهله وقال انما بغيتكم على انفسكم وقال فمن نكث فاما نكثك على نفسه

وقال الامام احمد هذا الخيل التي وضعها هو لا تعد وفاقا لوالى السنن فاحتالوا
 في نقضها التوالى الذي قيل لغيره حرام فاحتالوا فيه حتى طلق وقال ما اخبرهم
 يعني اصحاب الخيل يجتالون لنقض سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال من احتال
 بحيلة فهو حائث وقال اذا حلف على شيء ثم احتال بحيلة فبطل الحلف فقد صدق الله
 الذي حلف عليه بعينه وقد تكلم في الاعلام على هذه المسئلة مستوفى لملك لا نظفر
 بمثله في كتاب غيره فان شئت فراجع وبالله التوفيق **فتاوى** في اخذ الاجرة و
 الهدية والرزق على الفتوى هي تلك صور مختلفة السبب الحكم فاما اخذ الاجرة فلا يجوز
 لان الفتيا منصب بليغ عن الله ورسوله فلا يجوز المعاوضة عليه كما قال له لا املك
 الاسلام او الوضوء او الصلوة الا باجرة او سئل عن حلال او حرام فقال للسائل اجيبك
 عنه الا باجرة فهذا حرام قطعا ويلزمه رد العوض ولا يملكه وقال بعض المتأخرين ان اجبا
 بالخط فله ان يقول للسائل لا يلزمي ان اكتب لك خطي الا باجرة وله اخذ الاجرة وجعله
 بمنزلة اجرة الناسخ فانه ياخذ الاجرة على خطه لا على جوابه وخطه قد زاد على جوابه
 والصحيح خلاف ذلك ولانه يلزمه الجواب بحمان الله بلفظة وخطه ولكن لا يلزمه الورق ولا
 الحبر واما الهدية ففيها تفصيل فان كانت بغير سبب الفتوى كمن عاده الله بديه اثنى
 لا يعرفه انه مفت فلا بأس بقبولها والاولى ان يكافئ عليها وان كانت بسبب الفتوى فان
 كانت سببا الى ان يفتيه بما لا يفتيه به غيره ممن لا يهدي له لم يجز له قبول هديتها لانها
 تشبه المعاوضة على الافتاء واما اخذ الرزق من بيت المال فان كان محتاجا اليه جاز
 له ذلك فان كان غنيا عنه فضيه وجهان وهذا فرع مازد بين عامل الزكاة وعامل
 اليتيم فمن الحق به عامل الزكاة قال النقع فيه عام فله الاخذ ومن الحق به عامل اليتيم
 منعه من الاخذ وحكم القاضي في ذلك حكم المفتي بل القاضي اولى بالمنع وقد نقل
 من الكلام وبسطه في هذه المسئلة مستوفى في كتابنا طفر الاضي بما يجنب القضاء
 على القاضي فلا حاجة الى عاده هنا ولعلك لا نظفر بمثله في غير كتابنا المشار اليه
فتاوى اذا افتى في واقعة ثم وقعت له مرة اخرى فان ذكرها وذكر مستند على تجزئ

ما تغير اجتهاده ائقي بها من غير نظر ولا اجتهاد وان ذكرها ونسي مستندها فهل له
 ان يفتي بها بدون تجديد نظر واجتهاد فيه وجهان لاحكام احمل للشاغي احدهما
 انه يلزمه تجديد النظر لاحتمال تغير اجتهاده وظهور ما كان خافيا عنه والثاني لا يلزمه
 تجديد النظر لان الاصل بقاء ما كان على ما كان وان ظهر له تغير اجتهاده لم يجز له
 البقاء على القول الاول ولا يجب عليه نقضه ولا يكون اختلافه مع نفسه قادحا في
 علمه بل هذا من كمال عقله وورعه ولاجل هذا خرج عن الائمة في المسئلة في الاكثر
 قال الحافظ ابن القيم رحمه الله سمعت شيخنا رحمه الله يقول حضرت عقد مجلس عند نائب السلطان
 في وقف ائقي فيه قاضي البلد بجوابين مختلفين فقرأ جوابه الموافق للحن في اخرج
 المحاضرين جوابه الاول وقال هذا جوابك بضد هذا فكيف تكتب جوابين متناقضين
 في واقعة واحدة فوجها كما كرم فقلت هذا من علمه ودينه ائقي او لا شيء ثم تبين له
 الصواب فخرج اليه كما يفتي امامه بقول ثورثين له خلافة فخرج اليه ولا يقدح ذلك
 في علمه ولا دينه وكذلك سائر الائمة فسر القاضي بذلك وسري عنه **فائدة قول**
 الشافعي رحمه الله تعالى اذا وجدتم في كتابي هذا خلافا لسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بسنة رسول الله ودعوا ما قلته وكذلك قوله اذا صح الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم
 انا قولنا فارجع عن قولنا قائل بذلك الحديث قوله اذا صح الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فاضربوا بقولي الحائط وقوله اذا رويت حديثا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فاحملوا
 ان عقلي قد ذهب غير ذلك من كلامه في هذا المعنى صريح في مدلوله وان مذهبه
 ما حل عليه الحديث لا قول له غيره ولا يجوز ان ينسب اليه ما خالف الحديث يقال
 هذا مذهب الشافعي ولا يجل الافتاء بما خالف الحديث على انه مذهب الشافعي
 والاحكام به صحيح بذلك جماعة من ائمة اتباعه حتى كان منهم من يقول للقاري اذا
 قرأ عليه في مسألة من كلامه قد صح الحديث بخلافها اضرب هذه السلسلة بالحائط فليست
 مذهبه وهذا هو الصواب قطعا ولو لم ينص عليه فكيف اذا نص عليه وايد عليه
 واعادة وصرح فيه بالفاظ صريحة في مدلولها قال ابن القيم رحمه الله فحق شاهد الله ان مذهبه

فلان وفلان كان قول فلان وفلان عيارا على اللسان ومزكيا لها وشرطا في العمل هوذا
 من ابطال الباطل وقد اقام الله الحجج برسوله دون احاد الامه وقد امر النبي صلى الله عليه
 وسلم ودعا الى بلغيها فلو كان من بلغته لا يعمل بها حتى يعمل بها الامام فلان والامام فلان
 لم يكن في تبليغها فائدة وحصل الاكتفاء بقول فلان وفلان قالوا والنسخ الواقع في
 الاحاديث الذي اجتمعت عليه الامه لا يبلغ عشرة اشياء احاديث البتة ولا شرطها فقد
 وقع الخطأ في الذهاب الى النسخ اقل بكثير من وقوع الخطأ في تقليد من يصيب
 بخيطة ويجوز عليه التناقض والاختلاف ويقول القول ويرجع عنه ويحكي في المسئلة
 الواحدة عدة اقوال ووقوع الخطأ في فهم كلام المعصوم اقل بكثير من وقوع الخطأ
 في فهم كلام الفقيه المقتضى فلا يفرض احتمال خطأ من عمل بالحديث في الشيء بالادعاء
 اضعافه حاصل من اقل تقليد من لا يعلم خطأ من صحابه قال الحفاظ ابن القيم رحمه الله
 في هذه المسئلة التفصيل فان كانت دلالة الحديث ظاهرة بينة لكل من سمعه لا يخفى على
 قلوبهم ولا يفتي به ويقتي به ولا يطلب منه التركية من قول فقيه او امام بل الحجج قول رسول
 الله صلى الله عليه وآله وان خالفه من خالفه وان كانت دلالة خفية لا يبين الراعي منها لم يجز له ان
 يعمل ولا يفتي لما يتوهم مراد حتى يسأل و يطلب بيان الحديث وجهه وان كانت دلالة
 ظاهرة كالعام على افرادة ولا امر على الوجوب في النبي صلى الله عليه وآله وسلم والفتوى يخرج
 على اصل وهو العمل بالظواهر قبل البحث عن المعترض فيه ثلثة اقوال في مذهب احمد
 وخبره الجواز والمنع والفرق بين العام فلا يعمل به قبل البحث عن المخصص ولا مروا في
 فيعمل به قبل البحث عن المعارض وهذا كله اذا كان له نوع اهلية ولكنه قاصر في معرفة
 الفرع وقوا على الاصوليين والعربية واذا لم تكن ثم اهلية قط فرضه ما قال الله تعالى
 فاسألوا اهل الذكرا ان كنتم لا تعلمون وقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم الاسألو اهل العلم
 انما شاعرا في السؤال اذا جاز اعتماد المستفتي على ما يكتبه للفتي من كلامه او كلام شيخه
 وان على صعد من كلام امامه فلان يجوز اعتماد الجبل على ما يكتبه الثقات من كلام
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اول الجواز واذا قل انهم لا يفهم الحديث كما لو لم يفهم

محضة والصواب انه اذا ترجع عند قول غير امامه بدليل راجح فلا بد ان يخرج على اصول
امامه وقواعده فان الائمة متفقة على اصول الاحكام ومتى قال بعضهم قولنا صريحا فاصله
ترده ويقضى القول بالراجح لكل قول صحيح فهو يخرج على قواعد الائمة بلا ريب فاذا تبين لهذا
الجهل المقيد بحجج هذا القول وصحة ما خذ به خرج على قواعد امامه فله ان يفتي به
وبالله التوفيق وقد قال الفقهاء لو ادى اجتهاده الى مذهب ابي حنيفة قلت من هذا الشافعي
كذا لکنی اقول بمذهب ابي حنيفة لان السائل انما يسألني عن مذهب الشافعي فلا بد ان
اعرفه ان الذي افتيه به غير مذهبه قال ابن القيم فسألت شيخنا قدس الله روحه فقال
فقال اذكر المستفتين لا يخطر بقلبه مذهب معين عند الواقعة التي سأل عنها وانما سأل
عن حكمها وما يعمل به فيها فلا يسع المفتي ان يفتيه بما يعتقد الصواب في خلافه **فان**
اذا اعتدل عند المفتي ولان ولم يترجح له احد هما على الآخر فقال للقاضي ابو يعلى له ان يفتي بايها
شاء كما يجوز له ان يعمل بايها شاء قبل بل يخير المستفتي فيقول له انت تحمير بينك لانه انما
يفتي بما يراه والذي يراه هو التخيير وقيل بل يفتيه بالاحوط من القولين قلت لاظهر
انه يتوقف ولا يفتيه بشيء حتى يتبين له الراجح منهما لان احدهما خطأ فليس له ان يفتيه
بما لا يعلم انه صواب وليس له ان يخيره بين الخطأ والصواب وهذا كما لو تعارض عند الطبيب
في امر المريض امران خطأ وصواب ولولم يتبين له احدهما لم يكن له ان يقدم على احدهما
ولا يخيره وكما لو استشار في امر فيعارض عند الخطأ والصواب من غير ترجيح لم يكن له
ان يشير باحدهما ولا يخيره فكما لو تعارض عند طريقان مهلكة وموصلة ولم يتبين له
طريق الصواب لم يكن له الاقدام ولا التخيير فمسائل الجلال والحوار اول بالتوقف **فان**
اتباع الائمة يفتون كثيرا بالاحكام القديمة التي رجوا عنها وهذا موجود في سائر الطوائف
فالحنفية يفتون بالزوم المنذرات التي خرجها مخرج الصوم والحج والصدقة وقد حكوا لهم
عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى انه رجع قبل موته بثلاثة ايام الى التكفير والحنابلة يفتون كثير
منهم بوقوع طلاق السكران وقد صرح الامام احمد بالرجوع عنه الى عدم الوقوع و
الشافعية يفتون بالقول القديم في مسئلة التشويب وامداد وقت الغروب ومسئلة

التباعد عن النجاسة في الماء الكثير وعدم استحباب قراءة السورة في الركعتين الأخيرتين
 وغير ذلك من المسائل وهي أكثر من عشرين مسألة ومن المعلوم أن القول الذي صرح
 بالرجوع عنه لم يبق مذهباً له فإذا افق المقتضي به مع نصه على خلافه لم يجز له عندنا الرجوع
 ذلك عن التمسك به بذهب فمما لا ينبغي محرم عليه أن يغني بقول غيره من الأئمة الأربعة
 وغيرهم إذا ترجع عند فأن قيل الأول قد كان مذهباً له مرة بخلاف ما لم يقل به قط
 قيل هذا فرق عدم التلايد ما قال به وصرح بالرجوع عنه بمنزلة ما لم يقله وهذا
 كله مما يبين أن أهل العلم لا يتقيدون بالتقليد المحض الذي يخرجون لأجله قول كل من
 خالف من قلادة هذه طريقة ذميمة وخيمة حادثة في الإسلام مستلزمة لأنواع من
 الخطأ أو مخالفة الصواب **وقال** لا يجوز على المقتضي أن يغني بضد لفظ النص وإن وافق
 مذهبه ومثاله أن يسئل عن رجل صلى من الصبح ركعة ثم طلعت الشمس هل يتم صلاته
 أم لا فيقول لا يتم وأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يسأل عن ركعتين عليه
 صياح هل يصوم عنه وليه فيقول لا يصوم عنه وليه وصاحب الشرع صام قال من تم
 وعليه صياح صام عنه وليه ومثّل أن يسأل رجل باع متاعه ثم أفسد الشتر في وجده
 بعينه هل هو أحق به فيقول ليس أحق به وصاحب الشرع يقول فهو أحق به ومثّل البطل
 عن رجل أكل في رمضان واشرب ناسياً هل يلزم صومه فيقول لا يتم صومه وصاحب
 الشرع يقول فليتم صومه ومثّل أن يسئل عن أكل ذي الناب من السباع هل هو حرام
 فيقول ليس محرماً وصاحب الشرع يقول أكل كل ذي ناب من السباع حرام ومثّل أن
 يسئل عن الرجل هل له منع جارية من غرض خبثه في جدارة فيقول له أن يمنعها
 صاحب الشرع يقول لا يمنعها ومثّل أن يسئل هل تجزي صلوة من لا يقهر صلابة من
 ركوعه وسجوده فيقول تجزي صلواته وصاحب الشرع صام يقول لا تجزي صلواته من
 لا يقهر فيصا صلبه بين ركوعه وسجوده ومثّل أن يسأل عن مسألة التفضيل بين
 الأولاد في العطية هل يصلح أو لا يصلح وهل هو حرام أم لا فيقول يصلح وليس محرراً وصاحب الشرع
 يقول أن هذا لا يصلح ويقول لا تنهني على حرره ومثّل أن يسأل عن الواهب هل يحل له

ان يرجع في هبته فيقول نعم لجل له الا ان يكون والد او ولد او قرابة فلا يرجع وصاحب
 الشرع يقول لا يجل لو اهب ان يرجع في هبته الا الولد فيما يهب ولذره ومثل ان يسأل
 عن نجل له شرك في ارض او دار او بستان هل يجل له ان يبيع حصته قبل اعلانه شركه
 بالبيع وعرضها عليه فيقول نعم لجل له ان يبيع قبل اعلانه وصاحب الشرع يقول من
 كان له شرك في ارض او ربيعة او حائط لا يجل له ان يبيع حتى يؤخذ شركه ومثل ان يسأل
 عن قتل المسلم بالكا فيقول نعم وصاحب الشرع يقول لا يقتل مسلم بكاف ومثل ان
 يسأل عن زرع في ارض قوم غيرهم فيقول نعم للزرع وصاحب الشرع يقول ليس له من الزرع شيء وانفقته مثل ان يسأل
 هل يصح تعليق الولاية بالشرط فيقول لا يصح وصاحب الشرع يقول اميركم زيد فان قتل
 فجعفران قتل فبعد الله بن راحة ومثل ان يسأل هل يجل القضاء بالشاهد واليمين
 فيقول لا يجوز وصاحب الشرع يقضي بالشاهد واليمين ومثل ان يسأل عن الصاوي الوسط
 هل هي صلاوة العصر ام لا فيقول ليست العصر وقد قال صاحب الشرع صلاوة الوسط
 صلاوة العصر ومثل ان يسأل عن يوم الحج الاكبر هل هو يوم النحر فيقول لا وقد قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم الحج الاكبر يوم النحر ومثل ان يسأل هل يجوز التبركة واحدة فيقول لا وقد قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا خشيت الصبر فابروا واحدة ومثل ان يسأل هل يسجد فاذا السماء
 انشقت واقربا باسم ربك الذي خلق فيقول لا يسجد وقد سجد فيها رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ان يسأل عن رجل عض يد رجل فانه نزعها من فيه فسقطت اسنانه فيقول له
 دينها وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يديه له ومثل ان يسأل عن رجل اطلع في بيت رجل
 فخزفه ففقد عينه هل عليه جناح فيقول نعم نذرمة عليه وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو فعل ذلك لم يكن عليه جناح ومثل
 ان يسأل عن رجل اشترى شاة او بقرة او ناقة فوجدها مصراة فهل له ردّها او ردّها
 صاع من تمر معها ام لا فيقول لا يجوز له ردّها ورجع الصاع من التمر معها وقد قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ردّها وصاعا من تمر ومثل ان يسأل عن الزاني البكر هل عليه مع الحد تعريب
 فيقول لا وصاحب الشرع يقول عليه جلد مائة وتعريب عام ومثل ان يسأل عن الخضاوات
 او عمادون خمسة اوسق هل فيها زكوة فيقول نعم وصاحب الشرع يقول لا زكوة فيها

أو يستل عن امرأة تكحت نفسها بدين اذن وليها فيقول كما حرم وصاحب الشرع
 يقول فتكاحها باطل أو يستل عن المحلل والمحلل له هل يستحقان اللعنة فيقول لا والله نعم
 الله صلواته عليه وغير وجهه أو يستل هل يجوز اكمال شعبان ثلثين يوما ليلة الايام فيقول لا
 وقد قال رسول الله صلواته عليه اذا غمر عليكم الحلال فأكملوا عدة شعبان ثلثين يوما أو يستل
 عن لطفة البتة هل لها نفقة وسكنى فيقول نعم وصاحب الشرع يقول لا نفقة لها
 ولا سكنى أو يستل عن الايام هل يستحب ان يسلم في الصلوة تسليمتين فيقول بكونك
 وقد روى خمسة عشر نفسا عن النبي صلواته عليه كان يسلم عن يمينه وعن يساره
 السلام عليكم ورحمة الله السلام عليكم ورحمة الله أو يستل عن رفع يديه عند الركوع
 والرفع منه هل صلاته مكروهة او نافضة فيقول نعم مكروهة صلاته او هي نافضة وروى
 عليه فقال باطلة وقد روى بضعة وعشرين نفسا عن النبي صلواته عليه كان يرفع يديه
 عند الافتتاح وعند الركوع وعند الرفع منه باسأيد صحيحة لا مطن فيها أو يستل عن بول
 الغلام الذي لم ياكل هل يجزي فيه الرش ميجب الغسل فيقول لا يجزي فيه الرش صا
 الشرع يقول يش من بول الغلام ورشه ولم يغسله أو يستل عن التيمم هل يكفي بضربة
 واحدة الى الكوعين فيقول لا يكفي ولا يجزي وصاحب الشرع قد نص على انه يكفي صريحا
 لا مبدفع له أو يستل عن بيع الرطب بالتمر هل يجوز فيقول نعم يجوز وصاحب الشرع سئل
 عنه فيقول لا اذن أو يسأله عن رجل اعتق ستة اعبدا لا يملك غيرها عند موته هل يكمل
 الحريته في اثنين منهم او يعتق من كل واحد سدا فيقول لا يجوز وقد اقرع بينهم
 رسول الله صلواته عليه فكل الحرية في اثنين وارق اربعة أو يستل عن القرعة هل هي جائزة او
 باطلة فيقول بل هي باطلة من احكام الجاهلية وقد اقرع رسول الله صلواته عليه بالقرعة
 في غير موضع أو يستل عن رجل يصلي خلف الصف حدة هل له صلاوة ام لا وهل يومر
 بالاعادة فيقول نعم له صلاوة ولا يومر بالاعادة وقد قال صاحب الشرع لا صلاوة ولا يومر
 بالاعادة أو يستل هل للرجل رخصة في ترك الجماعة من غير عذر فيقول نعم له رخصة
 الله صلواته عليه لا اجل لك رخصة أو يستل عن رجل اسلف رجلا مالا وباعه سلعة هل يجوز

من الخبر المفرد والحديث على ظاهرة وإذا احتمل المعاني فما أشبه منها ظاهرة أو لاهية
 فإذا تكافأت الأحاديث فاعلموا أسناد الأولها وليس المنقطع بشيء ما عدا منقطع ابن السبب
 ولا قياس أصل على أصل ولا يقال الأصل لم وكيف وإنما يقال للفرع فإذا صح قياسه
 على الأصل صح وقامت به الحجج ورواة الأصم عن ابن أبي حاتم وقال أبو المعالي الجويني
 في الرسالة النظامية في الأركان الأصلية ذهب أئمة السلف إلى الاكتفاف عن التاويل
 وإجراء الظواهر على مواردھا ونفويض معانيها إلى الرب تعالى والذي تكتفيه رأيا
 وتدين الله باتباع سلف الأمة فالأولى الاتباع وترك الابتداع والدليل السمع القاطع
 في ذلك أن إجماع الأمة حجة متبعة وهو مستند معظم الشريعة وقد رجع صحبة الرسول
 صلعم ورضي عنهم على ترك التفرع لمعانيها وذكر ما فيها وهم صفوة الإسلام والشعوان
 بأعباء الشريعة وكافوا الأيوان مجتهدا في ضبط قواعد الملة والتواصي بحفظها وتعليم
 الناس ما يحتاجون إليه منها ولو كان تأويل هذه الظواهر مسوغا ومحمولا لا وشك
 أن يكون اهتمامهم بها فوق اهتمامهم بفرع الشريعة وإذا انصرف عصرهم وعصر التابعين
 على الأضراب عن التاويل كان ذلك قاطعا بآية الوجه المتبع فحق على ذي الدين أن
 يعقد تنزه الباري عن صفات المحدثين ولا يخوض في تأويل المشكلات ويكل معناها
 إلى الرب تعالى وسندهم في ذلك الوقف على قوله تعالى ولا يعلم تأويله إلا الله
 الذي هو من العزائم ابتداء بقوله والراستخون في العلم وما استحسن من كلام مالك
 إذا سئل عن قوله تعالى الرحمن على العرش استوى كيف استوى قال الاستواء معلوم
 والكيف مجهول والإيمان به واجب والسؤال عنه بدعة فليجرب الاستواء والجمع وقوله
 لما خلقت بيدي وقوله ويبقى وجه ربك وقوله تجري بأعيننا وما صح من أخبار الرسول
 كخبر النزول وغيره على ما ذكرنا انتهى كلامه وقال أبو حامد الغزالي العجائب للخلق السالك
 في سلك الإيمان المرسل والتصديق المحل ومآله الله ورسوله بالبحث وتفكير وقال
 في كتاب التفرقة الحق الاتباع والكف عن تعبير الظاهر رأسا والمحل عن ابتداع تأويلات
 لم يصرح بها الصحابة وحسم باب السؤال بدلا والزجر عن الخوض في الكلام والبحث إلى أن قال

ومن الناس من يبادر الى التاويل ظنا لا قطعاً فان كان فتح هذا الباب والتصريح به
 يؤدى الى تشويش قلوب العوام ببلدع صاحبه وكل الم يورث عن السلف ذكره وما يتعلق من هذا
 الجنب بأصول العقائد المهمة فليحذر من يغدير الظاهر بغير برهان قاطع وقال كما امر
 يحتمل التاويل في نفسه وتواتر نقله من تصور ان يقوم على خلاف برهان فخالفة تكذيب
 محض وما انظر في اليه احتمال تاويل ولو يجاز بعيد فان كان برهانه قاطعاً وجب القول به
 وان كان البرهان يفيد ظناً غالباً ولا يعظم ضرورة في الدين فهو بدعة وان عظم ضرورة
 فهو كفر قال ولم يخرج عادة السلف بالادعاء لهذه المجازات بل شدوا القول على من يجوز
 في الكلام ويستغل في البحث والسؤال وقال ايضا الايمان المستفاد من الكلام ضعيف
 ولا ايمان الراسخ ايمان الحاصل في قلوبهم في الصبا بتواتر السماع وبعد البلوغ بتواتر
 ينعذر التعبير عنها قال وقال شيخنا ابو المعالي جرح الامام ما امكنه جميع عامة
 الخلق على سلوك سبيل السلف في ذلك انتهى وقد اتفقت الامة الاربعة على عدم الكلام
 واهله قال بعض اهل العلم كيف لا يخشى الكذب على الله ورسوله من اجل كلامه المتاويل
 المستنكرة والمجازاة المستكره التي هي بالاعمال والاحاجي اولي منها بالبيان والهداية وهل
 يا من على نفسه ان يكون من قال الله فيهم واكرم الويل ما تصفون قال الحسن هو والله كل
 واصف كذب الى يوم القيامة وهل يا من ان يقولوا قوله تعالى وكذا السجدة والمفردة
 قال ابن حبان هي لكل مفسر من هذه الامة الى يوم القيامة وقد نزه سبحانه نفسه عن كل ما
 يصف به خلقه الا المرسلين فانهم لما يصفونه بما اذن لهم ان يصفوه به فقال تعالى سبحان
 بها ورب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين وقال سبحانه عما
 يصفون الاعباد الله المخلصين ^{وقال} ^{في} لا يجوز للمستفتي العجز عن رد فتوى المفتي اذا لم يظن نفسه
 وحاك في صدره من فتواه وتردد فيها قوله صلى الله عليه وسلم ان افئدة الناس
 وافئدة فيهم عليه ان يستفتي نفسه او لا بخلاصة فتوى المفتي من الله اذا كان يعلم ان
 الامر في الباطن بخلاف ما افئدة كما لا ينفع قضاء القاضي لبدلك كما قال النبي صلى الله عليه وسلم
 له بشي من حق اخيه فلا يأخذ فانما انقطع القطع من نار والمفتي والقاضي في هذا سواء

الكلام على دفع
 الكلام والتاويل
 على التاويل في
 جوابه عما ذكره
 والده في كلامه
 قصد السبيل الى
 الكلام وان كان
 يبدو في الحق فان
 سلك به

ولا يظن المستفتي ان مجرد فتوى الفقيه يصح له ما سأل عنه اذا كان يعلم انه بخلافه
 في الباطن سواء تردد وحاك في صدره لعله بالكحل في الباطن اولسكه فيه او بجمله
 به او لعله جهل المفتي او محاباة في فتواه او عدم تقيده بالكتاب والسنة اولانه
 معروف بالفتوى بالحيل والرخص المخالفة للسنة وغير ذلك من الاسباب المانعة
 من الثقة بفتواه وسكون النفس اليها فان كان عدم الثقة والطمأنينة لاجل المفتي
 سأل ثانيا وثالثا حتى يحصل له الطمأنينة فان لم يجد فلا يكلف الله نفسا الا وسعها
 والى اجبة فتوى الله بحسب الاستطاعة فان كان في البلد مفتيان احدهما اعلم من
 الآخر فهل يجوز استفتاء المفضل مع وجود الفاضل فيه قولان للفقهاء وهما وجهان
 لاصحاب الشافعي احمد فمن جوز ذلك رأى انه يقبل قوله اذا كان وحده فوجد من
 هو افضل منه لا يمنع من قبول قوله كالشاهد ومن منع استفتاءه قال القصد حصول
 ما يغلب على الظن الاصابة وغلبة الظن بفتوى الاحملى قوى فتمعين والحق التفصيل
 بان المفضل ان ترجح بديانة وورع وتحرر للصواب وعدم ذلك الفاضل فاستفتاء
 المفضل جائز ان لم يتغير وان استويا فاستفتاء الاحملى اول والله اعلم **فائدة**
 اذا لم يعرف المفتي لسان السائل ولم يعرف المستفتي لسان المفتي اجزى ترجمة واحد
 بينهما لانه خير محض فيكفي فيه بواحد كاخبر الدريانات وطرد هذا الكنفاء بترجمة
 الواحد في الحج والتعديل والرسالة والدعوى والاقراء والاكابر بين يدي الحاكم الشجر
 في احادي الروايتين وهي مذهباي حنيفة وضوا الله عند اختارها ابو بكر اجراء له الشجر
 الخبر والرواية الثانية لا يقبل في هذه المواضع اقل من اثنين اجراء له اجزى الشهادة
 وسلوكها سبيلها لانها تثبت الاقرار عند الحاكم وتثبت عدالة الشهود وجرهم
 فافتقرت الى العدد كما لو شهد على اقراره شاهد واحد فانه لا يكتفى به وهذا بخلاف
 ترجمة الفتوى والسؤال فانه خير محض فافتقر **فائدة** اذا كان السؤال عمة للصواب
 صديقه فان لم يعلم الصورة المستولى عنها لم يجب عن صورة واحد فمنها وان علم الصورة
 المستولى عنها فله ان يخصها بالجاب ولكن يقيد لثلاثة وهو ان الجواب عن غير ما قيل

ان كان من كيت كيت والمسئول عنها كذا وكذا فالحجوا اليها كذا وكذا ان يفرد كل صورة بحجابه
 فيفصل الاقسام الخمسة ويذكر حكم كل قسم ومنع بعضهم عن ذلك ويجهن احدهما انه ذريعة
 الى تعاليم الجمل وفتح باب لدخول المستغني وخروجه من حيث شاء الثاني انه سبيل
 تلك الاقسام على هذا العملي مقصودة والحق التفصيل فيلزم حيث استلزم ذلك ولا كلفة
 بل يستحب اذا كان فيه زيادة ايضاح وبيان وازالة لبس وقد فصل النبي صلى الله عليه وسلم
 من اجوبته بقوله ان كان كذا فالامر كذا والعرفه والذي وقع على جارية امرأته ان كان
 استكرهها فحرة وعليه لسيد هانئ ^{في ذلك} كما ينبغي التقطن له ان رأى المفتي
 خلال السطور بما ضاحك ان يلحق به ما يفسد الجواب فيجوز منه فيما دخل من ذلك
 عليه مكروه فاما ان يامره بكتابة غير الورقة واما ان يخط على البيضاء ويشغله بشيء
 كما يجوز منه كتاب الوثائق والمكاتيب وبالحيلة فليكن حذرا فطنا ولا يحسن ظنه لكل
 احد وهو الذي حمل بعض المفتين على انه كان يقيد السؤال عندك في ورقة ثم يجيب
 في ورقة السائل ومنهم من كان يكتب السؤال في ورقة من عندة ثم يكتب الجواب
 وليس شيء من ذلك بل لا زوال الاعتماد على قرائن الاحوال ومعروفة الواقع والعادة
^{فأقول} ان كان عندة من يتق بعمله ودينه فينبغي ان يشاوره ولا يستقل بالجواب
 ذهابا بنفسه وارتقاء ان يستعين على الفتاوى بغيره من اهل العلم وهذا من الجمل
 فقد اثبت سبحانه على المؤمنين بان امرهم شورى بينهم وقال لنبيه صلى الله عليه وسلم
 في الامر فذكر كانت المسئلة قبل بعث النبي صلى الله عليه وسلم في الله عنه فيستشيرها من حضر الصحابة
 ودماء جمعهم وشاورهم حتى كان يشاور ابن عباس وهو اذ ذاك جديش للقوم سناوكان
 يشاور عليا وعثمان وطه والزيد وعبد الرحمن بن عوف وغيرهم ولا سيما اذا قصده
 تمرين الصحابة وتعليمهم وتشجيع اذها ثم قال البخاري في صحيحه باب القاء العالم المسئلة
 على صحابه واول ما التقى عليهم المسئلة التي سئل عنها هذا الامر تعارض ذلك مقصودة
 من افشاء سرائر السائل وتعريضه للاذى ومفسدة لبعض الحاضرين فلا ينبغي له ان
 يكتب ذلك وكذلك الحكم في عابر الرؤيا والمفتي والقاضي والطبيب يطالعون من اسرار الناس

وهو راقص على ما لا يطع عليه غيره فعلمهم استعمال المستقيمة لا الحسن الظاهر **قائلة**
 حقيق بالفتي ان يكثر الداء بالحدِيث الصحيح اللهم رب جبريل وميكائيل واسرافيل
 فاطر السموات والارض عالم الغيب والشهادة انت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه
 يختلفون اهدني لما اختلف فيه من الحق باذنك انك تهدي من تشاء الى صراط
 مستقيم قال الحافظ ابن القيم رحمه وكان فينجي كثيرون من الداء بذلك وكان اذا اشكلت
 عليه المسائل يقول يا معلم ابراهيم علمني ويكثر الاستعانة بذلك اقتداء بعاد بن جيل
 حيث قال مالك بن نجران الساسكي عند موته وقد ناله بكى فقال والله ما ابكى على الدنيا
 كنت اصيد بها منك ولكن ابكى على العلم والايمان الذين كنت اتعلمهما منك فقال عاذ
 رضى الله عنه ان العلم والايمان مكانهما من ابتغاهما وجد هما اطلب العلم عند اربعة
 عند عمر بن الخطاب وعند ابن مسعود وابي موسى الاشعري وذكر الرابع فان عجز
 عنه هؤلاء فاستأثر اهل الارض اعجز فعليك يا معلم ابراهيم وكان بعض السلف يقول
 عند الافتاء سبحانك لا علم لنا الا ما علمتنا انك انت العليم الحكيم وكان مكول يقول لا حول
 ولا قوة الا بالله وكان مالك يقول ماشاء الله لا قوة الا بالله العلي العظيم وكان بعضهم
 يقول رب اشرح لي صدري وبيّر لي امري واحلل عقدة من لساني يفقهوا قولي وكان
 بعضهم يقول اللهم وفقني واهدني وسددني واجمع لي بين الصواب والثواب اعدتني
 من الخطأ والحومان وكان بعضهم يقر بالمناقضة قال ابن القيم رحمه بنادى كفن فرأى نساء
 من اقرب اسباب الازمنة والموت في ذلك على حسن النية وخلوص التقصد وصدق
 التوجه في الاستعداد من المعلم الاول معلم الرسل والانبياء فانه لا يرد من صدق في التوجه
 اليه للتبليغ دينه وارشاده جليله ونصيحتهم والتخلص من القبول عليه بلا على فاذا صدقت
 نيته ورغبته في ذلك لم يعدم اجالا فانه اجران والله المستعان **قائلة** قد تذكر كثير
 من اهل الافتاء اعلاما لك عما يفتون به بما يعلنون انه الحق اذا خالف غرض السائل ولم يوافق
 كثير منهم يسأل عن غرضه فان صدقوه عنده تركت له والا جله على مفت او مذهبه يكون عنده
 عنده وهذا غير جازع على الاطلاق بل لا بد فيه من تفصيل فان كان المسائل عنده مسك

العالم والسنة والمسائل العليات التي فيها نص عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يسع المفتي
 تركه الى غرض السائل بل ذلك امر عظيم وكيف يسعه من الله ان يقدم غرض السائل
 على الله ورسوله وان كانت المسئلة من المسائل التي لا يستحق دية التي يتوجب عند الاثول
 ولا قنسة فان لم يرجح له قول منها لم يسع انه ان يرجح لغرض السائل ولان ترجيح له
 قول منها وظن انه الحق فاولي بذلك فان السائل انما يسأل عما يلزمه في الحكم وليس
 عنده فان عرفه المفتي افاق به سواء وافق غرضه او خالفه ولا يسب ذلك ايضا اذا
 علم ان السائل يدور على من يفتيه بغرضه في تلك المسئلة فيجمل استفتاءه تنفيذ الغرض
 لا تعبد الله بأداء حقه عليه ولا يسعه ان يدار له على غرضه ان كان بل ولا يجب عليه
 ان يفتي هذا الضرب من الناس فاهم لا يستفتون ديانة وانما يستفتون توصلا الى
 حصول اغراضهم بأي طريق اتفق فلا يجب على المفتي مسا عدهم فاهم ولا يريدون
 الحق بل يريدون اغراضهم ولهذا اذا وجدوا اغراضهم في أي مذهب اتفق لتبعوه
 في ذلك الموضع وقد هبوا به كما يفعل ارباب الخصومات بالدعوى عند الحكم لا
 يقصد احد منهم حاكمها بعينه بل أي حاكم نفذ غرضه عندا صار اليه قال ابن القيم
 قال شيخنا مرة انا مخير بين افتاء هؤلاء وتركهم فاهم لا يستفتون الدين بل لوصول
 اغراضهم لو وجدوها عند غيري لم يجهتوا الي بخلاف من يسأل عن دينه وقد قال تعالى
 لنبيه صلى الله عليه وسلم في حق من جاءه يتحاكم اليه لاجل غرضه لا لثراءه لدينه صلى الله عليه وسلم
 الكتاب فان جاءوك فاحكم بينهم او اعرض عنهم وان تعرض عنهم فلن يضروك شيئا
 فهو لا علم له بلزموه دينه لم يلزمه الحكم بينهم والله اعلم فائدة غاب بعض الناس ذكر
 الاستدلال على الفتوى هذا العيب اولي بالعيب بل جمال الفتوى من حيا هو الدليل فكيف
 يكون ذكر كلام الله ورسوله واجماع المسلمين عند من يقول بحجية وذكر اقوال الصحابة
 والتابعين والقياس الصحيح صيا وهل ذكر قول الله ورسوله الا طرانا الفتاوى وقول المفتي
 ليس بموجب الاخذ به فاذا ذكر الدليل فقد حرم على المستفتي ان يخالفه ويرى هو
 من عهد الفتوى بلا علم وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسأل عن المسئلة

ليس على ثقة من بقاء المفتي على اجتهاده الاول فلعله يرجع عنه فيكون المستفتي قد عمل بما هو خطأ عند من استفتاه ولهذا يرجع بعضهم العمل بقول الميت على قول الحي واجتنبوا قول ابن مسعود ومن كان منكم مستدنا فليستن عن قدماء فان الحي لا يؤخذ عليه الفتنة **فإنك** هل يلزم المستفتي ان يحتدل في اعيان المفتين ويسأل الا علم والادين ام لا يلزمه ذلك فيه مذهبان كما سبق وبيننا ما اخذهما والصحيح انه يلزم بالمستطاع من تقوى الله تعالى المأمور بها كل احد واذا اختلف عليه مفتيان اوسع واعلم فايهما يجب تقليد فيه ثلاثة مذاهب حتى توجهها وهل يلزم العايم ان يتخذ بعض المذاهب المعروفة ام لا فيه مذهبان احدهما لا يلزمه وهو الصواب المقطوع اذ لا واجب الا ما اوجبه الله تعالى ورسوله صلوا عليه وسلموا تسليما والى وجوب الله ورسوله على احدهم الناس ان يتخذوا مذهب رجل من الائمة فيقلدوا دينه دون غيره وقد انطوت القرون الفاضلة منذ اهل البيت من هذه النسبة بل لا يصح للعايم مذهب ولو كان به فالعايم لا مذهب له لان المذهب انما يكون لمن له نوع نظر مستدل وبصر بالذات على حسبه او لمن قرأ كتابا في فروع ذلك المذهب وعرف فتاوى امامه واقواله وامام من لم يتأهل لذلك البتة بل قال انا شافعي او حنبلية وغير ذلك لم يصح كذلك بحجج القول كما لو قال انا فقيه او نحوي او كاتب لم يصح كذلك بحجج قوله يوحى به ان القائل انه شافعي او مالكي او حنفي او حنبلي يزعم انه متبع لذلك الامام سالوا عن طهر وهذا انما يصح اذا سلك سبيله في العلم والعرفه والاستدلال فما مع جماله وبعدة جل عن سيرة الامام وعلمه وطريقه فكيف يصح له ان يتسأب اليه الا بالدعوى المجردة والقول الفارغ عن معنى العايم لا يتصور ان يصح له مذهب ولو تصور له ذلك لم يلزمه ولا غيره ولا يلزم طحال اظان يتميز بمذهب رجل من الامة بحيث يأخذ اقواله كلها ويرجع اقوال غيره وهذا بدعة فيجوز حدث في الامة وعمت الافاق وشملت اهل الارض كلها لم يقل بها احد من ائمة الاسلام وهم اهل البيت واجل قالوا صلوا عليه ورسوله من ان يلزموا الناس بذلك وابتعد منه من قال يلزمه ان يتخذ مذهب باحد المذاهب الاربعة

في الله العجب ما أت مذهب أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم مذهب التابعين
 وتابعيهم وسائر أئمة الإسلام وبطلت جلها الأربعة المذاهب الأربعة لنفس نقط من بين سائر
 الأئمة والفقهاء وهل قال ذلك أحد من الأئمة أو دعى إليه أو دلت نقطة واحد من
 كلامه عليه والذي أوجه الله تعالى ورسوله على الصحابة والتابعين وتابعيهم هو
 الذي أوجه على من بعدهم إلى يوم القيامة لا يختلف الواجب ولا يتبدل وإن اختلف
 كيفية أو قلدة باختلاف القدرة والعجز والزمان والمكان والحال فذلك أيضاً تابع
 لما أوجه الله ورسوله ومن صحح للعالمي مذهباً قال هو اعتقد أن هذا المذهب الذي
 انتسب إليه هو الحق فعليه إرفاء بموجب اعتقاده وهذا هو الذي قاله هو لا وجه
 للزوم منه تخيير استفتاء أهل غير المذهب الذي انتسب إليه وتخير قد ذهب
 بمذهب نظير امامة أو أوج منه أو غير ذلك من اللوازم التي يدل فسادها على فساد ملوكها
 بل يلزم منه أنه إذا رأى نص رسول الله صلى الله عليه وسلم أو قول خلفائه الأربعة مع غير امامه
 أن يترك النص وأقوال الصحابة ويقدم عليها قول من انتسب إليه وعلى هذا القول
 أن يستغني من شأن اتباع الأئمة وغيرهم ولا يجب عليه ولا على المقلد التمسك
 بالأربعة بأجماع الأئمة كما المرجح على العالم أن يتقيد بحديث أهل بلدة أو غيره
 من البلاد بل إذا صح الحديث وجب العمل عليه حجازياً كان أو عراقياً أو شامياً أو
 مصرياً أو يمنياً وكذلك لا يجب على الإنسان أن يتقيد بقراءة المشهورين بأنفاً أو يسلياً
 بل إذا وقعت القراءة رسم المصحف الإمام وصحت في العربية وصح سندها جازت
 القراءة بها وصحت الصلوة بها أنفاً قابل لو قرأ بقراءة تخرج عن مصحف عثمان وقد قرأ
 بها رسول الله صلى الله عليه وسلم أو الصحابة فقد جازت القراءة بها ولم تبطل الصلوة
 بها على قول الثاني تبطل الصلوة بها وهاتان روايتان منصورتان عن الإمام أحمد
 والثالثان قرأ بها في مكان لم يكن موحداً بالقرآن في غير أماكن مبطله و
 هذا اختيار أبي البركات ابن تيمية لأنه لم يثبت الاثبات بالركن الأول والاثبات
 بالبطل في الثاني ولكن ليس له تتبع رخص المذاهب أخذ غرضه من أي مذهب وجعل

فيه بل عليه اتباع الحق بحسب الامكان وبالله التوفيق وهو المستعان **فائدة** اختلف
عليه مفتيان فالكثير فهل يأخذ با غلط الاقوال او يا خفيا او يتخير او ياخذ بقول الاعلم او
الاورع او يعدل الى مفت اخر فينظر من يوافق من الاولين فيعمل بالفتوى التي يوافق عليها
او يجب ان يتخى او يبحث عن الرابع يحل فيه سعة مذاهب ارجحها السابعة فيعمل كما
يعمل عند اختلاف الطريقتين او الطبيبين او الشيرين وبالله التوفيق **فائدة** اذا
استفتى فافتاه المفتي فهل تصير فتواه موجبة على المستفتي العمل بها حيث يكون عاصيا
ان لم يعمل بها الا لوجوب عليه العمل فيه اربعة اوجه لا محاب احمل وغيرهم احدى
انه لا يلزمه العمل بها الا ان يلزمه هو والثاني انه يلزمه اذا شرع في العمل فلا يجوز له حينئذ
التردد والثالث انه اذا وقع في قلبه صحة فتواه وانها حق لزمه العمل بها والرابع انه
ان لم يجد مفتيا اخر لزمه الاخذ بمفتياه فان فرضه التقليد وتقوى الله ما استطاع
وهذا هو المستطاع في حقه وهو غاية ما يقدر عليه وان وجد مفتيا اخر فان وافق
الاول فابلغ في لزوم العمل وان خالفه فان استبان له الحق في احد المجهدين لزمه العمل
به وان لم يستبين له الصواب فهل يتوقف او ياخذ بالاحوط او يتخى او ياخذ بالاسهل
فيه وجوه تقدمت **فائدة** يجوز العمل بخط المفتي وان لم يسمع الفتوى من لفظه اذا
عرف خطه او اعلم به من يسكن الى قوله ويجوز له قبول قول الرسول ان هذا خطه
وان كان عبدا او امرأة او صبيا او فاسقا كما يقبل قوله في الهدية والاذن في دخول
الدار اعتمادا على القرائن والعرف وكذا يجوز اعتماد الرجل على ما يجده من كتاب الوقف
على كتاب او رباط او خان ونحوه فيدخله وينتفع به وكذا يجوز له الاعتماد على ما يجده
بخطابه في شركته بما يجد انه له على فلان كذا وكذا فيخلف على الاستحقاق وكذا يجوز
للمرأة الاعتماد على الزوج انه ابانها فله ان تزوج بناء على الخط وكذا الوصي الوارث
يعتمد على خط الموصي فينفذ ما فيه وان لم يشهد شاهدان وكذا اذا كتب الراوي الغيب
حديثا جازا ان يعتمد عليه ويعمل به فيه ويروي به بناء على الخط اذا ثبت ذلك كله هذا عمل
هذه الامة قديما وحديثا من عهد نبينا صلعم الى الان وان اذكرك من اذكرك ومن العجب

ان من انكر ذلك وبالغ في انكاره ليس معه فيما يفتي به ويقضي به الا مجرد كتاب قيل انه
 كتاب فالتان فهو يقضي به ويفتي به ويحل ويجزى ويقول هكذا في الكتاب قل كان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يرسل كتبه الى الملوك والامم يدعونه الى الاسلام فتقوم
 عليهم الحجة بكتابه وهذا اظهر من ان ينكره للشوكا في اجابك نفيسة في العمل بالخط
 ذكرها في الفتح الراي وايدها بالدلة نادرة لا يجدها الا المبطلون وقد سبق منا الكلام ايضا
 على ذلك في كتابنا ظفر اللاذخي بما يجب في القضاء على القاضي فراجعوه وان كان كلامنا
 مختصرا فخير الكلام ما قل ودل ولم يمل ^{قائلا} اذا حدثت حادثة ليس فيها قول لاحد
 من العلماء فهل يجوز الاجتهاد فيها بالافتاء والحكم امر لايه ثلاثة اوجه احدها يجوز
 وعليه فتاوى الائمة واجوبتهم فانهم كانوا يستلون عن حوادث لم تقع قبلهم فيجوز
 فيها وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم اذا اجتهد الحاكم فاصاب فله اجران واذا اجتهد فخطا فله
 اجر وهذا يعمر ما اجتهد فيه مما لم يعرف فيه قول من قبله وما عرف فيه اقول الاول
 في الصواب منها وعلى هذا تدرج السلف والخلف والحاجة داعية الى ذلك لكثرة الوقائع
 واختلاف الحوادث ومن له مباشرة الفتاوى للناس يعلم ان المنقول وان اتسع غاية
 الاتساع فانه لا يفي بوقائع العالم جميعها وانما اذا تاملت الوقائع رايت مسائل كثيرة فوافقت
 وهي غير منقولة ولا يعرف فيها كلام الائمة الداهب والاتباعهم الثاني لا يجوز الالتماء
 والحكم بل يتوقف حتى يظفر فيها بقاتل قال احمد لبعض اصحابه اياك ان تتكلم في مسألة
 ليس لك فيها امام والثالث يجوز ذلك في مسائل الفروع لتعلقها بالعمل وشدة
 الحاجة اليها وسهولة حصرها ولا يجوز في مسائل الاصول واتحق التفاصيل وان ذلك
 يجوز بل يستحب او يجب عند الحاجة واهلية المفتي الحاكم فان عدم الامران لم يجز ان
 وجد احدهما دون الآخر احتمل الجواز والمنع والتفصيل فيجوز للحاجة دون عدمها
 فائدة الله سبحانه على كل احد عبودية بحسب مرتبته يسوى العبودية العامة للقيس
 بين عبادة فيها فعل الحاكم من عبوديته نشر السنة والعلم الذي بعث الله به رسوله
 ما ليس على الجاهل وعليه من عبوديته الصبر على ذلك ما ليس على خيرة وعلى الحاكم

انما في كتاب
 اوقاف ص ١٢

النيران من النبي صلواتها بيان نفس الوحي بظهوره حل لسانه بعد ان كان
 خفيا الثاني بيان معناه وتفسيره لمن احتاج الى ذلك كما بين ان الظلم المذكور في قوله
 ولم يلبسوا ايما انهم يظلمهم هو الشرك وان الحساب لهم هو العرض وان الخطا ^{بعض}
 والاسود هما بياض النهار وسواد الليل وان الذي رآه نزلة اخرى عند سدرة المنتهى
 هو جبريل كما فسر قوله او اني بعض آيات ربك انه طلوع الشمس من مغربها وكما فسر قوله
 ومثل كلمة طيبة كشجرة طيبة بانها النخلة وكما فسر قوله يثبت الله الذين امنوا بالقول
 الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة ان ذلك في القبر حين يستل من ربك وما يدريك
 وكما فسر الرعد بانه ملك من الملائكة موكل بالسحاب وكما فسر اتخا اهل الكتاب ابا لهم
 ورهباءهم اربابا باستحلال ما احلوه لهم من الحرام وتخويف ما حرموا عليه من الحلال و
 كما فسر القوة التي امر الله ان يعدها لاعدائه بالوحي وكما فسر الزيادة بانها النظر الى
 الله وكما فسر الدعاء في قوله ادعوني استجب لكم بانه العباداة وكما فسر ابار النجوم بانه
 الركعتان قبل الفجر وادبار السجود بالركعتين بعد المغرب ونظائر ذلك كثيرة الثالث
 بيان ما بالفعل كما بين اوقات الصلوة للسائل بفعله الرابع بيان ما سئل عنه من
 الاحكام التي ليست في القرآن فنزل القرآن ببيانها كما سئل عن قذف الزوجة فجاء
 القرآن باللعان الخامس بيان ما سئل عنه بالوحي وان لم يكن قرآنا كما سئل عن رجل
 احرم في جبة بعد ما تضيح بالخواق فجاء الوحي بان يزرع هذه الحبة ويفسل الخواف
 السادس بيان الاحكام بالسنة ابتداء من غير سوال كما حرم عليهم تحوم الحجر والمتعة
 وصيد المدينة ونكاح المرأة على عمتها وخالتها وامثال ذلك السابع بيان اللائمة جواز
 الشيء بفعله هو له وعدم فهمهم عن التماسي به التماس من بياضه جواز الشيء باقارده لمعلمه
 وهو يشاهده او يعلمهم بفعله انه التاسع بيان اباحة الشيء عفويا بالسكوت عن تحريمه
 وان لم ياذن فيه نطقا العاشر ان يحكم القرآن بايجاب الشيء او تحريمه او اباحته و
 يكون له ذلك الحكم شروط وموانع وقيد و اوقات مخصوصة واحوال واوقتها فيجعل الرب
 تعالى رسوله في بيانها كقوله تعالى واحل لكم ما وراثة لكم فاحل موقوف على شرط النكاح

وانتفاء موافقة وحضور وقته واهلية المحل فاذا جاءت الستة ببيان ذلك كله لم
يكن شيء منه نائلاً على النص فيكون نسخاً له وان كان رفعاً لظاهر اطلاقه ^{فصل} هذا كل حكم
منه صلوات الله على القرآن هذا سبيله سواء بسواء وقد قال تعالى يوصيكم الله في اولادكم للذكر
حظ الانثيين ثم جاءت السنة بان القاتل للكافر والريق لا يرث لم يكن نسخاً للقرآن مع انه انما
عليه قطعاً اعني في موجبات الميراث فان القرآن اوجبه بالولادة وحدها فزادت السنة
مع وصف الولادة اتحاد الدين وعدم الرق القتل **فأثله** تفسير المال هو العقوبة المالية
شرح في مواضع منها تحريق متاع الغال من الغنية ومنها حرمان اسمه ومنها اضعاف
الغرم على سارق الثمار المتعلقة ومنها اضعافه على كاتم الضلالة الملتقطه ومنها اشتر
مانع الزكاة ومنها غرمه على تحريق دو من لا يصلي في الجماعة ولو لم امنعه من انفاذ ما
غرم عليه من كون الذرية والنساء فيها فتعدى العقوبة الى غير الجاني وذلك لا يجوز كما
لا يجوز عقوبة المحامل ومنها عقوبة من اساء على الامير في الغز بجرحان سلب القتل
لمن قتله حيث شفع فيه هذا السعي وامر الامير باعطائه فحرم الشفع له عقوبة للشافع
الامر وهذا الجنس من العقوبات كان نوع مضبوط ونوع غير مضبوط فالمضبوط ما قابل المتلف
اما حق استحقاقه كاتلاف الصيد في الاحرام او حتى الاذي كاتلاف ماله وقد بابه الله سبحانه
على ان تضمن الصيد متضمن العقوبة لقول الميزق وبالمرء ومنه مقابلة الجاني بقض قصده من
الحرم كعقوبة القاتل لو رثه جرحان ميراثه وعقوبة المدبر اذا قتل سيد يبطلان تدبيره
وعقوبة الموصي لابطلان وصيته ومن هذا الباب عقوبة الزوجة الناشئة بسقوط نفقتها
وكسوتها النوع الثاني غير المقدور هو الذي يدخله اجتهاد الائمة بحسب المصالح وذلك
ما لم يأت فيه الشريعة بامر عام ولا يزد فيه ولا ينقص كاحرام دو لهذا اختلاف الفقهاء فيه
على حكمه منسوخ او ثابت الصواب انه يختلف باختلاف المصالح ويرجع فيه الى اجتهاد
الائمة في كل زمان ومكان بحسب المصلحة والادليل على النسخ وقد فعله المصنف في اشد من
بعدهم من الائمة ولما التعزير في كل معصية لاجل فيها والكفارة فالاول كالسرقة والشرب
والزنا والقذف الثاني كالوطي في نهار رمضان والوطي في الاحرام والثالث كوطي لامة المشتركة

بينه وبين غيره وقبيحة الاجنبية والمخلوة بها ودخل المحام بغير ميتر وكل الميتة والدله
 والحكم الخنزير ونحو ذلك اما النوع الاول فالحد فيه معنى غير التعزير واما الثاني فلهما يجب
 مع الكفارة فيه تعزير اما على قولين وهما في مذهب احمد واما الثالث ففيه التعزير ولا
 واحد لكن هل هو كالحل لا يجوز الا امام تركه او هو راجع الى اجتهاد الامام في اقامته وتركه
 كما يرجع الى اجتهاده في ذلة على قولين العلماء الثاني قول الشافعي والاول قول الجمهور وروى
 ما كان من المعاصي محرم الجنس كالظلم والفواحش فان الشارع لم يشرع له كفارة ولهذا
 لا كفارة في الزنا وشرب الخمر وقذف المحصنات والسوقة وطرد هذا انه لا كفارة في قتل العمد
 ولا في البين النعوس كما يقوله احمد وابو حنيفة ومن وافقهما وليس ذلك تخفيفا عن تكبهما
 بل لان الكفارة لا تعمل في هذا الجنس من المعاصي وانما عملها تنقيها فيما كان مباحا والاصل
 وحرم معارض كالوطي في الصيام والاحرام وطرح هذا وهو الصحيح وجوب الكفارة في وطى
 المحائض وهو موجب القياس ولو لم تكن به الشريعة فكيف وقد جاءت به مرفوعة
 وموقوفة وعكس هذا الوطي في الدبر لا كفارة فيه ولا يصح قياسه على الوطي في المحيض
 لان هذا الجنس لم يبرح قط ولا تعمل فيه الكفارة ولو وجبت فيه الكفارة لوجب في الزنا
 والواط بطريق الاولى فهذه قاعدة الشارع في الكفارات وهي في غاية المطابقة للحكمة
 والصليحة **قَالَ** عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه قال اجعل امرأة المفقود اربع
 سنين وامرها ان تزوج فقدم المفقود بعد ذلك فغضبه عمر بين امراته وبين مهرها
 فذهب الامام احمد الى ذلك وقال ما ادري من ذهب الى غير ذلك الى اي شيء يذهب
 وقال ابو داود في مسائله سمعت احمد وقيل له في نفسك شيء من المفقود فقال
 ما في نفسي منه شيء هذا خمسة من اصحاب رسول الله صلوا امرؤها ان ترض
 قال احمد هذا من ضيق علم الرجل ان لا يتكلم في المفقود وقد قال بعض المتأخرين
 من اصحاب احمد ان مذهب عمر في المفقود بخلاف القياس والقياس انهار وجبة الفادر
 حال الا ان يقول الفرقه تنفيذ ظاهر لو باطنا فتكون زوجة الثاني في كل حال على قول بعض المخالفين
 لعمر في ذلك فقالوا الوجه حكاه يقول عمر في ذلك لنقض حكمه بعد عن القياس طائفة ثالثة

اخذت ببعض قول عمرو تركوا بعضه فقالوا اذا تزوجت ودخل بها الثاني فهي زوجته
 ولا تدخل الاول وان لم يدخل بها كدلت الى الاول قال شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه من خالف
 عمر لم يفتد الى ما اهتدى اليه عمر ولم تكن له من الخبرة والقياس الصحيح مثل خبرة عمر
 المفقود المتقطع خبرة ان قيل امرأتها بقي الى ان يعلم خبره بقيت كايما فلا ذات زوج الى
 ان تبقى من القواعد وتومت والشرعية لا تأتي بمثل هذا فاما اجلت اربع سنين ولم
 يكشف خبره حكم بموته ظاهر وهذا المأثور عن عمر في مسئلة المفقود هو عند طائفة
 من الفقهاء من ارجح الاول عن القياس حتى قال بعض الفقهاء لو حكموا بحكمه وهو مع هذا الصحيح لا قالوا اجزا
 في القياس في كل قول قبل سواء فهو خطأ من قال انها فاعدا لا الاول وكل حال لو تكون مع الثاني في كل قول
 خطأ قال السيد الامام العلامة محمد بن اسمعيل الامير اليماني رحمه في رسالته بهذا الموضع في حكم الاعمار
 وامرأة المفقود واما ما روي عن المغيرة بن شعبه مرفوعا ان امرأة المفقود امراته حتى يأتيها
 البيان فاستأده ضعيف اخرجه الدارقطني ضعفه ابن حبان وقال منكر وضعفه ايضا البيهقي
 وقال لا يخرج به وكذا عبد الحق وابن القطان وغيرهم والعمدة هو قوة الدليل لا متاعه لا قائل
 ولو ذهب الى خلاف ما قام عليه الادلة العلماء المجلة فانه ليس المجلة الا في الكتاب السنة
 لا فيما قاله ائمة المذاهب والاصحاب والمسئلة اذا لم تكن في الاصطلاح فالواجب الرجوع الى قول
 الصحابة وقد وقع هذا في زمن عمر بن الخطاب رضي الله عنه فحكم في امرأة المفقود ان تزور
 اربع سنين ثم تعتل اربعة اشهر وعشر اخرجه مالك والشافعي به قال عثمان وابن عباس
 وابن عمر فلهذا اربعة من الصحابة اتفقوا على هذا الحكم ولم يخالفهم احد من الصحابة الا
 ما حكاه عبد الرزاق عن علي بن كرم الله وجهه وذهب الى قول عمر بن الخطاب من اهل المذهب
 مالك واحمد والشافعي وروي عن ابن مسعود وعن جماعة من التابعين منهم النخعي وعطاء
 والزهرري ومكحول والشافعي هذا هو الحكم الذي في هذه الشريعة الغراء المبنية على جلب
 المصالح ودفع المفاسد ورحم العباد وعماراة البلاد وادي مصلحة في حبسها بعد هذه
 المدة فليست المرأة ما يدخر بل كل ما مضى عام من عمرها انهدم جزء من جمالها وما
 يرغب فيها وادي مفسدة اشد من منعها عن الزواج مع طلبها الخلوص والحلل لها

وابي مصلي القناب في اتفاق ماله عليها مع انه اذا عا دله رغبة فيها فانه يخاف ويخو
 اليه واتي انتفاعه بها حتى يحسبها عليه فهذا الحكم الذي قاله اكثر واشتهر بنسبة الى
 سيدنا عمر وهو وفق الاقوال بحسن الشريعة وجلب مصلحتها ودفع مفاسدها فخلص المرأة
 من حبسها وبهذا يعرف تدرجته العناية وجوده انظارهم وغوص فكادهم على اسرار
 الشريعة النبوية فريعلم بانهم قائلون بان للمرأة حق في الوطى وانه رأي الاكثر من الامة
 وقد اخرج ابن ابي الدنيا عن الحسن قال سأل عمر ابنته حفصة كمر تصد المرأة عن الرجل
 قالت ستة اشهر فقال لا حريم الا حيز رجلا اكثر من ستة اشهر وفي الباب روايات
 بالفاظ وطرق وبهذا عرفت ما كان عليه اهل العصر الاول من اثبات حق المرأة على
 زوجها في الوطى وان هذا كان امر مستقرا عند من لم يقل احد منهم انه ليس له حق في غير النفقة
 والكسوة بل كان عمر يأمر امراء الجيوش بان يأمر واسبانهم بالعود الى اهلهم بعد ستة
 اشهر لو اربعة على الشك انتهى حاصله ولذا كرام على هذه المسئلة ايضا في رسالة القضاء
 فراجعها ينضم لك ما هو الراجح في هذا الباب والله تعالى اعلم بالحكي والصواب **فائدة**
 ليس في الشريعة شيء على خلاف القياس ان ما يظن مخالفة للقياس فاحد الامور كرام
 فيه ولا بد ما ان يكون القياس فاسدا او يكون ذلك الحكم لم يثبت بالنص كونه من الشرع
 قال ابن القيم سألت شيخنا قدس سره ووجهه عن ما يقع في كلام كثير من الفقهاء من
 قولهم هذا خلاف القياس لما ثبت بالنص او قول الصحابة او بعضهم وربما كان مجمعا عليه
 كقولهم طهارة الماء اذا وقعت فيه نجاسة خلاف القياس والوضوء من كحوم الابل والقطر
 من الحجامه والسلام ولا جارة والحالة والكتابة والمضاربة والمزارعة والمساقاة والقرض
 وصحة صوم الاكل للناسي والمضي في الحج الفاسد كل ذلك على خلاف القياس فهل ذاك
 صواب ام لا فقال ليس في الشريعة ما يخالف القياس انتهى اصل هذا ان نفظ القياس لفظ
 مجمل يدخل فيه القياس الصحيح والفاسد والصحيح هو الذي وردت به شريعة وهو اشبع بين
 المتماثلين والفرق بين المتخالفين في اس لطيف والثاني قياس العكس وهو من العادل الذي
 يشبه الله به بنبيه صلا في القياس الصحيح مشايخ ان تكون المعاملة التي عتق بها الحكر في الاصل

موجودة في الفرع من غير معارضة في الفرع يمنع حكمها ومثل هذا الاختصاص لا تالفة
الشرعية بخلافه فلو كان ذلك الاختصاص بالغاء التمسك به بالاعتقاد بالاعتقاد بالاعتقاد بالاعتقاد
فوق مؤثر في الشرع فمثل هذا الاختصاص لا يثبت في الشرع بخلافه وهو من جملة التمسك به
باعتباره من جملة الاعتقاد بالاعتقاد بالاعتقاد بالاعتقاد بالاعتقاد بالاعتقاد بالاعتقاد بالاعتقاد
بوجوب اختصاصه بالحكم ويمنع أدواته من أن تكون الوصف الذي انخفض في الشرع
يظهر لبعض الناس وقد لا يظهر لبعض شروط القياس الصحيح ان يعارض بمحضته كل احد من رأي
تسميا من الشريعة في القياس بالاعتقاد بالاعتقاد بالاعتقاد بالاعتقاد بالاعتقاد بالاعتقاد بالاعتقاد
للقياس الصحيح الثابت في نفس الامر يشهد بان النص في التمسك به بالاعتقاد بالاعتقاد بالاعتقاد
انه قياس فاسد بمعنى ان صورة النص امتازت من تالفة في الشرع بالاعتقاد بالاعتقاد بالاعتقاد
بوصف واجب تخصيص الشارع لحد ذلك الحكم وليس في الشريعة ما يخالف قياسا صحيحا
ولكن يخالف القياس الفاسد ان كان بعض الناس لا يعلم فساد ذلك وقد اطال في الاحكام
في بيان ذلك اذ الفحسنة كافية وافرة شافية لا توجد في غير ذلك دعوة
الرسول صلى الله عليه وآله وسلم في يوم القيمة والواجب على من
بعد الصحابة هو الواجب عليهم بعينه وان تفرقت صفاته وكيفية تالفة باختلاف الاحوال
ومن المعلوم ان الصحابة لم يكونوا يعرفون ما يسمعون منه صلى الله عليه وآله وسلم اقول علماء
بل لم يكن لعلمائهم قول غير قوله ولم يكن احد منهم يتوقف في قبول ما سمعه منه على موقعه
موافق ما رأي ذي رأي اصلا وكان هذا هو الواجب ان لا يتم الايمان بالاياه وهويته
الواجب علينا وعلى سائر المكلفين الى يوم القيمة ومعلوم ان هذا الواجب لم ينتج بعد
ولا هو مختص بالصحابة من خرج عن ذلك فقد خرج عن اجماع اوجب الله تعالى رسوله
قائلة اقول العلماء والراؤهم لا تنضبط ولا تنحصر ولم يثبتوا الا اذا اتفقوا
ولم يثبتوا فلا يكون اتفاقهم لاحكام من الخيال بل بحسب ما في رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
ولا ينحصر ولم يثبت لنا عصمة من الخطأ ولم يثبت لنا حليلا علم ان احد العلماء لم يثبت بان
ناخذ قوله كله من الاخبار بل قوله في ذلك وهو قوله في ذلك هذا كتابه الى ان يشهد الله

او بعض به الاذا كان احد القائلين وسولا والاخر كاذبا حل الله الفرض حيثما ما يعينه
 هؤلاء المقلدون مع متبعيهم ومخالفهم **فانك** ان النبي صلى الله عليه وسلم قال بدأ الاسلام غمرا
 وسيجود كحدا واخبر ان العلم يقل فلا بد من وقوع ما اخبر به الصادق ومعلوم ان
 كتب المقلدين قد طبقت شرق الارض وغربها ولم يكن في وقت قط اكثر منها في هذا
 الوقت ومن زاده اكل عام في ارباب وكثرة المقلدين يحفظون منها ما يمكن حفظه
 بحروفه وشبهاتها في الناس خلاف الغيبة بل هي المعروفة الذي لا يعرفون غيرة فلو كانت
 هي العلم الذي بعث الله به رسوله لكان الدين كل وقت في ظهور زيادة والعلم في تهمر
 وظهور وهو خلاف ما اخبر به الصادق **فانك** الاختلاف كثير في كتب المقلدين
 وافعالهم وما كان من عند الله فلا اختلاف فيه بل هو حق يصدق بعضه بعضا والشهد
 بعضه لبعض وقد قال تعالى ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلاف كثيرا
فانك ان الله تعالى ذم الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعا وكل حزب بما لديهم فرحون
 هؤلاء هم المقلدة باحيانهم وتفرقهم بينهم مما لا يحجز الامم كما ابرأ عن الخلاف
 اهل العلم فاتهم وان اختلفوا الميراث فاديبهم ولم يكونوا شيعا بل شيعا واحدة
 متفقة على طلب الحق وايتا مقاصدهم وطريقهم فالطريق واحد والقصد واحد و
 المقلدون بالعكس مقاصدهم شتى وطريقهم مختلفة فليسوا مع الائمة في القصد ولا في
 الطريق **فانك** ان الله سبحانه ذم الذين قطعوا امرهم بينهم زبرا والذين لا يكتفون بالصنف
 التي رغبوا بها عن كتاب الله وما بعث به رسوله وقد امر الله بالامر به اهمهم ان ياكلوا
 من الطيبات وان يعملوا صالحا وان يعبدوه وحده ويطيعوا امره وحده وان لا يتفرقوا
 في الدين فمضت الرسل واتباعهم على ذلك متمثلين لامر الله قائلين لرحمته حتى شئت
 خلوف قطعوا امرهم بينهم زبرا لكل حزب منهم فرحون فمن نذر هذه الآية ونزلها
 على الواقع تبين له حقيقة الحال وعلم من اتي الخبيث هو **فانك** ان الله سبحانه قال
 ولتكن منكم امة يدعون الى الخير ويامرون بالمعروف وينهون عن المنكر اولئك هم
 المفلحون فخص هؤلاء بالفتح دون من حللهم والداعون الى الخير هم الداعون الى الله

وسنة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم الى باي فلان وقباس فلان ونفعه فلان **فأئذ**
ان الله سبحانه ذم من ادّعى الى الله ورسوله اعرض ورضي بالحق كقول غيره وهذا شأن
اهل التقليد فكل من اعرض عن الداعي اليه الى ما اتزل الله ورسوله الى غيره فله نصيب
من هذا الذم فمستكثر ومستقل **فأئذ** قلتم يا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حكيم ياخذ قول
من الامة بعينه وترك قول نظيره ومن هو اعلم منه واقرب الى الرسول والذكر في قوله
تعالى فاستأوا اهل الذكر هو القرآن والحديث الذي امر الله تعالى نساء نبيه ان يذكرنه بقوله فاذا ذكر
ما ينسب في بيتك من انك الله والحكمة هذا هو الذي ذكر الذي امرنا بانباة وامر من لا علم
عنده ان يسأل اهله وهذا هو الجواب على كل احد ان يسأل اهل العلم بالذي ذكر الذي انزله
على رسوله ليخبروه به فاذا اخبروه به لم يسعه غير انباة وهذا كان شأن ائمة اهل العلم
لم يكن لهم قلد معين يتبعونه في كل ما قال فكان ابن عباس يسأل الصحابة عاقل الله رسول
الله صلى الله عليه وآله وسلم او فعله او سنة لا يسألهم عن غير ذلك وكذلك الصحابة كانوا يسألون ائمة المؤمنين
خصوصا عائشة عن فعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في بيته وكذلك التابعون كانوا يسألون الصحابة
عن شأن بينهم فقط وكذلك ائمة الفقه كما قال الشافعي لاحمد يا ابا عبد الله انت اعلم بالحد
مني فاذا صح الحديث فاعلمني حتى اذهب اليه شاكيا كان او كوفيا او بصريا ولم يكن احد
من اهل العلم قط يسأل عن رأي رجل بعينه ومذهبه في اخذه ووجهه ويخالفه
ما سواه **فأئذ** ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ارشد المستفتين كصاحب الشجرة بالسؤال عن
حكمه وسنته فقال قتادة قتلهم الله فدعا عليهم حين افتوا بغير علم في هذا الخبر
الافتاء بالتقليد فانه ليس علما باتفاق الناس فان ما دعا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على علمه
فهو حرام وذلك احد دلالة الخبر وكذلك سؤال ابي العيص الذي روى في امرأة مستأجرة
لاهل العلم فاهل العلم اخبروه سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في البكر الزاني اقره على ذلك ولم ينكره
فلم يكن ثمة سوالهم عن ارايهم ومذاهبهم **فأئذ** اولوا الامر قيل هم الامراء وقيل هم
العلماء وروايتان عن احمد وغيره والتحقيق ان الآية تتناول الطائفتين وطاعة
من طاعة الرسول لكن خفي على المقلدين اغمر غمرا بطاعون في طاعة الله اذ الامر والامر لله

ورسوله فكان العلماء مبلغين لامر الرسول والامراء منفذين له فحينئذ توجب طاعتهم
تبعاً لاطاعة الله ورسوله فابن في الآية تقدير اداء الرجال على سنة رسول الله صلى
وايشار التقليد عليها **فان قيل** قد رجع عن النبي صلى الله عليه وآله قال فانه من يعش منكم
بعدي فسيرى اختلافاً كثيراً وهذا اذم للمختلفين وتحذير من سلوك سبيلهم
وانما اكثر الاختلاف وتفاقمه بسبب التقليد واهله الذين فرقوا الدين و
شتتوا الجماعة وصيروا اهله شيعا كل فرقة تنصرو متبوعها وتدعو اليها وتذم من
خالفها ولا يرون العمل بقولهم حتى كانوا ملة اخرى سواهم يدلون ويكذبون الخ
عليهم ويقولون كتبهم وكتبنا واثمتهم واثمتنا ومن ههنا هذا والنبي
واحد والقرآن واحد والدين واحد والرب واحد فالواجب على الجميع ان يتفادوا
الى كلمة سواء بينهم كالهم ان لا يطيعوا الا الرسول ولا يجعلوا معه من يكون اقواله
كنصوصه ولا يتخذ بعضهم بعضا رايا فالوا تفتت كلمتهم على ثلاث وانقاد كل
منهم لمن دعا الى الله ورسوله وتحاكموا كالهم الى السنة وانما الصواب لقل الاختلاف
وان لم يعد من الارض ولهذا تجد اقل الناس اختلافاً اهل السنة والجماعة
فليس على وجه الارض طائفة اكثر اتفاقا واقل اختلافاً منهم لما بنوا على هذا
الاصل وكلما كانت الفرقة عن الحد يشابعد كان اختلافاً فهم في انفسهم اشد
واكثر وان من رد الحق مرج عليه امرة واختلط عليه والتبس عليه وجه الصواب
فلم يدرك اين يد هب كما قال تعالى بل كذبوا بالحق لما جاءهم فهم في امر مريج
فان قيل لا يقال ان الائمة المقلدين في الدين على هدى فمقلدون هم على هدى
قطعا لانهم سألوا عن خلفهم لانقول سلوكهم خلفهم مبطل لتقليد هم لهم
قطعا لان طريقةهم كانت اتباع الحجة والنهي عن تقليد هم فمن ترك الحجة وترك
ما هو اعنه وظى الله ورسوله عنه قبلهم فليس على طريقهم وهو من المخالفين لهم
وانما يكون على طريقهم من اتبع الحجة وانقاد للدين ولم يترك رجلا بعينه
الرسول صلى الله عليه وآله عن اهل الكتاب السنة بعينه كما عليه قوله ولهذا يظهر

بطلان قول من جعل التقليد اتباعاً وإيهامه وتبليس بل هو مخالف للاتباع وقد
فرق الله ورسوله وأهل العلم بينهما كما فرقت الحقائق بينهما فان الاتباع سلوك طريق
التبعية والاتباع بمنزلة ما أتى به والتقليد قبول قول الغير بلا حجة وقد مدح الله تعالى
الاتباع وأهلها وذم التقليد في غير موضع من كتابه وحكى التقليد من الكفرة
ونقل الاتباع عن المؤمنين وهذا في القرآن كثير طيب لا يحتمله إلا مجلد مستقل
من المؤلفات إذا بطل التقليد وجب التسليم للأصول التي يجب التسليم لها وهي
الكتاب والسنة وما كان في معناها وقد صح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال تركت فيكم
أمرين لن تضلوا إن تمسكتم بهما كتاب الله وسنة رسوله **عليه السلام** فأئذ قالوا يا رسول الله
يؤتى لك بدائل خائفة يعصوم فلا يجوز قبول كل ما بقوله وتنزيل قوله منزلة قول العصور
فهذا الذي ذمه كل عالم فيما يزل فيه وفيما لم يزل وليس له حرم تمييز ذلك
فياخذون الدين بالخطأ ولا بد فيجولون ما حرم الله ويجرمون ما أحل الله ويشرعون
ما لم يشرع ولا بد لهم من ذلك إذا كانت العصمة منتفية عن قلادة الخطأ واقع
منه ولا بد وقد ذكر الباقين من حديث كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف عن أبيه عن
جدته فروقاً تتوارثها العامة وانتظر رأيته وعن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
ما أخوف علي امتي ثلاث زلة عالم وجدال عناف بالقرآن ودنيا تقطع أعناقكم ومن
العلوم أن المخوف في زلة العالم تقليد فيها إذ لو أن التقليد لم يخف من زلة العالم على
غيره فاذا عرفت أنها زلة لم يخف له أن يتبعه فيها يا أتباع المسلمين فإنه اتباع الخطأ
على عمل ومن لم يعرف أنها زلة فهو أعمى ومنه وكلاهما مغرط فيما أمر به في كل طائفة
من معاشرة المقلدين قد أنزلت جميع الصحابة وجميع التابعين وجميع علماء الأمة من أولهم
إلى آخرهم إلا من قلادته في مكان لا يعتد بقوله ولا ينظر في فتواه ولا يشتغل بها ولا يعاين
بها ولا وجه للنظر فيها إلا التحمل وأعمال الفكر وكذا في الرد عليهم إذا خالف قولهم في متبوعهم
وهذا هو المسيح للرد عليهم عندهم إذا خالف قول متبوعهم نصاً من الله ورسوله
فالواجب التحمل والتكليف في إخراج ذلك النص عن دلالة والتحليل لدفعه بكل طريق

حتى يصح قول متبوعهم في الله والدينه وكتابه وسنة رسوله وليدعة كالموت تشل
 عرش الايمان وقد ركنه كوكا ان الله ضمن لهذا الدين ان لا يزال فيه من يتكلم باطلا
 ويذب عنه فمن اسوء ثناء على الصحابة والتابعين وسائر علماء المسلمين واشد
 استخفافا بحقهم واقل رعاية لما جبهوا واعظم استهانة بهم من لا يلتفت الى قول
 رجل واحد منهم ولا الى فتواه غير صاحبه الذي اتخذ من بعده من دون الله ^{رسوله}
صلواته فاشد العجب من هذا كماله ان معاشرا هل التقليد اذا وجدوا الآية ثم كفوا
 الله قوافي راي صاحبهم اظهر وانهم ياخذون بها والعمدة في نفس الامر على ما قاله
 صاحبهم لا على الآية واذا وجدوا الآية نظيرها يخالف قوله لم ياخذوا بها وتطلبوا لها
 وجه التاكيد واخراجها عن ظاهرها حيث لم وافق رايه وهكذا يفعلون في نصوص
 السنة سواء اذا وجدوا حديثا صحيحا او وافق قوله اخذوا به وقالوا الناقول صلاهم كيت
 كيت واذا وجدوا مائة حديث صحيح بل اكثر يخالف قوله لم يلتفتوا الى حديث منها ولم
 يكن لهم منها حديث واحد فيقولون لنا قوله صلاهم كذا وكذا واذا وجد امر سلا قد
 وافق رايه اخذوا به وجعلوه حجة فاذا وجدوا مائة مرسل يخالف رايه اطرحوها
 كلها من اولها الى آخرها وقالوا لا نأخذ بالمرسل والعجب من هذا انهم اذا اخذوا بالحد
 مرسل كان او مسند التوافقه لرأي صاحبهم ثم وجدوا فيه حكما يخالف رايه لم
 ياخذوا به في ذلك الحكم وهو حديث واحد وكان الحديث حجة فيما وافق رأيهم
 قلدهم وليس بحجة فيما خالف رايه ذكر في الاعلام من هذا طرافا رجعه فانه من عجيب
 امورهم والقصور ان التقليد حكم عليهم بذلك وقادهم اليه قهر اولو حكموا الدليل
 على التقليد لم يقعوا في مثل هذا فان تلك الاحاديث ان كانت حقا وجب الاتقياد
 والاخذ بما فيها وان لم تكن صحيحة لم يوجب خذل شيء مما فيها فاما ان تصح ويوجبها فافاق
 قول المتبوع ونضعف افعوا واذا خالفت قوله او تقول فقد اسعظم الخطا والتناقض **فائدة**
 في التقليد قد ارتكبت مخالفة امر الله امر رسوله هذا احكامه لئلا يتهم سلكوا هذه طريق اهل العلم
 امر الله فانه لم يخرج ما تنازع فيه المسلمون اليه الى سواه المقلدون قالوا انهم قالوا من قبلنا امر رسوله

فانه صلوات الله عليه لا خلاف في الاخذ بسنة وسنة خلفائه الراشدين المهديين وامر ان يتمسك
بها ويعض عليها بالتواجد وقال المقلدون بل عند الاختلاف يتمسك بقول من قبلنا
ونقله عنه على كل ما عداه واما هدي الصحابة فمن المعلوم بالضرورة انه لم يكن فيهم
شخص واحد يقلد رجلا في جميع اقواله ويخالف من عداه من الصحابة بحيث لا يرد من
اقواله شيئا ولا يقبل من اقواله شيئا وهذا من اعظم البدع واقبح الحوادث فاما مخالفتهم
لاقتهم فان الائمة فهو اعم تقليد هم وحدثوا منه واما سلوكهم ضد طريق اهل العلم
فان طريقهم طلب اقوال العلماء النظر فيها وعرضها على القرآن والسنة الثابتة عن
رسول الله صلوات الله عليه واقوال خلفائه الراشدين فما وافق ذلك منها قبلوه وما وافق الله به
وقضوا به وافقوا به وما خالف ذلك منها لم يلتفتوا اليه ردة وما لم يقين لهم كان ^{عنده}
من مسائل الاجتهاد التي غايتها ان تكون سائفة الاخذ لا واجبا للاتباع من غير ان يلزموا
بها احد ولا يقولوا انها الحق دون ما خالفها هذه طريقة اهل العلم خلفا وسلفا واما
هو لا يخاف فكسوا الطريق وقلوبوا واضاع الدين فزيغوا كتاب الله وسنة رسوله و
اقوال خلفائه وجميع اصحابه فعرضوها على اقوال من قلدها فاضا وافقها منها قالوا
وانقادوا له مذعنين وما خالف اقوال متبوعهم منها قالوا اجحجهم بكذا وكذا ولم
يقبلوه ولم يرد بنوابه واحتال فضلا وهم في ردها بكل ممكن وتطلبوا الوجوه المحيل
التي ردوها حتى اذا كانت موافقة لما اجهلهم وكانت تلك الوجوه بعينها قائمة فيها اشنعوا
على منادعهم وانكروا عليه ردها بمثل تلك الوجوه بعينها وقالوا لا ترد النصوص بمثل هذا
ومن له همة تسعى الى الله ومرضاه ونصر الحق الذي بعث به رسوله اين كان ومعين
كان لا يرضى لنفسه بمثل هذا المسلك الخيم والخلق الذميمة والله غفور رحيم ^{فانك}
ان الله افنى على السابقين الاولين من المهاجرين والانصار والذين اتبعوهم بالايمان
واثبتهم على مسلكهم منها جميعا وقد نفوا عن التقليد كون الرجل امهرا واخباروا
انه ليس من اهل البصيرة ولم يكن فيهم من له الحول على واحد على مذهبه ولا المقلدين
وقد اعادهم الله وعافاهم عما ابتلى من برد النصوص لاراء الرجال تقليد ما فسد التقليد

ضد متابعتهم وهو يقين بحالهم فالتابعون لهم أحسان حقاً عند أولو العلم والعباد
 الذين لا يقدحون على كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وآله ولا قياساً ولا معقلاً ولا قولاً
 أحد من العالمين ولا يجعلون مذهب أحد عياداً على القرآن والسنة فهو لا يتابعهم
 حقاً جعلنا الله منهم فضلاً ورحمة ^{وقد} فأنزل فكان الصحابة يفتون ورسول الله صلى
 حي بين أظهرهم ولم يكن ذلك تقليد للمستفتين لهم لأن فتواهم إنما كانت بتطوعها
 عن الله ورسوله وكانوا بمنزلة الخبيرين فقط لم تكن فتواهم تقليد الراي فلا يكون
 فلان وإن خالفت النصوح فبعضهم يكون تقليداً من في فتواهم ولا يفتون بغير
 النصوح ولم يكن المستفتون لهم تقليد إلا على ما يبلغهم إياه عن النبيهم فيقولون
 امر بكذا أو فعل كذا أو شيء من كذا هكذا كانت فتواهم فتجوز على المستفتين كما هي
 حجة عليهم ولا فرق بينهم وبين المستفتين لهم في ذلك إلا في الواسطة بينهم وبين
 الرسول وعدمها والله ورسوله وسائر أهل العلم يعلمون أنهم من مستفتيهم لم
 يعملوا إلا بما علموه عن نبيهم وشاهدوه وسمعوه منه هؤلاء الواسطة وهو لا يغير
 واسطته ولم يكن فيه من يأخذ قوله وأصل من لا يملك عقله ما أحلله ويحرم ما
 حرمه ويستطيع ما أباحه وقد أنكر النبي صلى الله عليه وآله على من أفتى بغير السنة منهم كما أنكر
 علي بن السائب وكذبته وأنكر على من أفتى برجم الزاني البكر وأنكر على من أفتى باعتدال
 الجرح حتى مات وأنكر على من أفتى بغير علم كمن يفتي بما لا يعلم صحته وأخباره
 أم المستفتي عليه فافتاء الصحابة في حياته صلى الله عليه وآله كان أحدها كان يبلغه ويرفع
 عليه فهو حجة باقراة لا تجرد افتاءهم الثاني ما كانوا يفتون به مملعين له عن نبيهم
 هم فيه رواية لا مقلدون ولا مقلدون ^{فأنزل} قد جاءت الشريعة يقبل قول
 القائف الخارص والقاسم والمقوم والحكامين بالمثل في حراء الصيد وليس فيه
 ما يستروحون اليه من التقليد الذي قام الدليل على بطلانه بل قبول قول هؤلاء
 من باب قبول خبر الخبر والشاهد لا من باب قبول الفتيا في الدين من غير قيام
 دليل على صحته بل يحرم أحسان الظن بقائلها مع تجوز الخطأ عليه فإن قيل لا

والشهادات ولا قائل ^{بالإجماع} التقليد في الغنوى والخبر هذه الأمور يخبر عن امر حسي طريق
العلمية اذراكه بالحواس والمشاعر الظاهرة والباطنة وقد امر الله سبحانه بقبول خبر
المخبر به اذا كان ظاهر المصدق والعدالة وطرح هذا ونظيره قبل خبر المخبر عن رسول الله
صلواته عليه قال او فعل وقبول خبر المخبر عن اخبر عنه بذلك وهو لم يجر هذا حتى لا يتراع
فيه احد واما تقليد الرجل فيما يخبر به عن ظنه فليس فيه اكثر من العلم بان ذلك
ظنه واجتهاده فتقليد ناله في ذلك منزلة تقليد ناله فيما يخبر به عن رؤيته سمعه
واذراكه فاقن هذا ما يوجب علينا اولى سوغ لنا ان نفتي بذلك او نكفر به وندين الله به
ونقول هذا هو الحق وما كلفه باطل وترك له نصوص القرآن والسنة والافراس
الصحيحة واقتل من عداه من جميع اهل العلم ومن هذا الباب تقليد الاعشى القبلة
ودخول الوقت وغيره ومن ذلك التقليد في قبول الترجمة والرسالة والتعريف والتعاط
والجرح فكل هذا من باب الاخبار التي امر الله بقبول الخبر بها اذا كان عدلا صادقا ليس
هذا تقليد ان الغيب والحكم واذا كان تقليد لها فانه سبحانه شرع لنا ان نقبل قول
هؤلاء ونقلهم عنه ولم يشرع لنا ان نلقى احكامه عن غير رسوله صلواته عليه من ان
نترك سنة رسوله لقول واحد من اهل العلم ونقدم قوله على قول من عداه من
الامة **قوله** ان من رحمة الله سبحانه بنا ورافته انه لم يكلفنا بالتقليد فلو كلفنا
به لضاعت امورنا وفقدت مصالحنا لاننا لم يكن ندرى من نقل من المفتين ^{الفقهاء}
وهو عدل فوق المشين ولا يدري عدلهم في الحقيقة ^{الله} فان المسلمين قد ملأوا
الارض شوقا وغربا وجنوبا وشملا وانتشر الاسلام بحمد الله وفضله وبلغ مبلغ الليل فلو
كلفنا به لافترقنا في اعظم العنت الفساد ولكلفنا بتحليل الشيء وتحريمه واجبا
الشيء واسقاطه مع ان كلفنا بتقليد كل عالم وان كلفنا بتقليد الاعلم فلا علم في
ما حل عليه القرآن والسنة من الاحكام اسهل بكثير من معرفة الاعلم الذي جمعت
فيه شروط التقليد ومعرفة ذلك مشقة على العالم الراعي فضلا عن المقلد الذي هو
كالاخي وان كلفنا بتقليد البعض وكان جعل ذلك الى تشييعنا واخيارنا صار ^{الله} ^{لنا}

لا رادتنا واختيانا وشهواتنا وهو عين الحال فلا بد ان يكون ذلك راجعا الى امر
 الله باتباع قوله وتلقى الدين من بين يديه وذلك محمد بن عبد الله بن عبد المطلب
 رسول الله وامينه على وجهه وجهته على خلقه ولم يجعل الله هذا المنصب بعد ابد
 قائم في كل واحد من اهل البيت يصدق الرسول فيما اخبره بطبيعته فيما امره بذلك ليكون
 الابدل معرفة تامرة وعبرة ولم يوجب الله سبحانه من ذلك على الامة الا ما فيه حفظها
 ودنياها وصلاحها في معاشها ومعادها وبها حال ذلك فطبع مصالحها وتفسد امورها
 فما خراب العالم الا بالجهل ولا عار له الا بالعلم واذا ظهر العلم في بلد او محلة قال الشريفي
 واذا خفي العلم هناك ظهر الشر والفساد من لم يعرف هذا فهو من لم يجعل الله له
 نورا قال الامام احمد لو لا العلم كان للناس كالبهايم وقال الناس ارجع الى العلم مخم
 الطعام والشراب في الطعام والشراب يحتاج اليه في اليوم مرتين وثلاثا والعلم يحتاج
 اليه في كل وقت فالتكليف ان الواجب على كل عبد ان يعرف ما يخصه من الاحكام والى
 عليه ان يعرف ما لا بد من الحاجة الى معرفته وليس في ذلك اضاغة لصالح الخلق الا بتعليم
 لمعاشهم فقد كان الصحابة قائلين بمصالحهم ومعاشهم وعجاء حروهم والقيام على شئهم
 والضرب في الارض لمتاجرهم والصنفي بالاسواق وهم العلماء الذين لا يسبق غبارهم
 قائم في العلم النافع هو الذي جاء به الرسول دون مقدمات الاذهان ومسائل
 الخوص والافان وتفرعات العقول وتفرعات الاحكام وتاويلات الاحكام والاحكام
 اهل البطالة وذلك بحول الله ايسر شيء على النفوس تحصيله وحفظه وفهمه فانه كتاب
 الله الذي يشهد للذكر كما قال لقد نيرنا القرآن للذكر فصل من ذكر قال البخاري في
 صحيحه قال منظر الوراق هل من طالب علم فيعان عليه ولم يقل فتضيع عليه
 مصالحه وتتغل عليه معاشه وشنة رسوله وهي نجد الله تعالى مضبوطة محظوظة
 واصول الاحكام التي تدور عليها خمسة احدث وفرشها وتفاصيلها نحو اربعة آلاف
 وانما الذي هو في غاية الصعوبة والمشقة مقدمات الاذهان واغلوطة المسائل و
 الفروع والاصول التي ما انزل الله بها من سلطان التي كل ما لها في غم وزيادة وتوليد

والذين كل باله في عبادة وتقصان **فأما** من ادعى ان جميع العلماء ضروريون
التقليد في عبادة بالاطاعة وقد ذكر في الاعلام وغيره من كلام الصحابة والتابعين وائمة
الاستاذين في التقليد واهله والذي عنده ما لا يكاد يخصه كانوا يسمون التقليد الامعة
وتعجب منه كما قال ابن مسعود الامعة الذي يحضه منه الرجل وكانوا يسمونه الامعة
لا يصير له ولهم من التقليد اتباع كل داعي يمايون مع كل صاحب لم يستضوا بنور العلم
ولم يلجأ الى الحق وثبت كما قال فهم علي بن ابي طالب وكما سماه الشافعي جاطيل وهو عن
تقليد وتقليد غيره فجزاه الله عن الاسلام خير القدر نعم الله ورسوله العبد المذنب
الى كتاب الله في سنة رسوله وامر باتباع ما دون قوله وامر بان تعرض لقوله عليهما
فيقبل منهما ما وافقهما ويترك ما خالفهما وغاية ما نقل عنهم من التقليد في مسائل يسيرة
لم يظفر واقيها انص عن الله ورسوله ولم يحدوا فيها سوى قول من هو اعلم منهم
تقليد وهذا فعل اهل العلم وهو الواجب ان التقليد انما يسبح للمضطر اما من عدل
عن الكتاب والسنة واقوال الصحابة وعن معرفة الحق بالدليل مع تمكنه منه الى التقليد
فهو كمن عدل الى الية مع قدرته على المذكي فان الاصل ان لا يقبل قول الغير الا بدليل
الا عند الضرورة في حال الضعف والاسهول هو **فأما** جعل الله سبحانه في فطرته
العباد تقليد المعلمين المسلمين والاستاذين في جميع الصنائع والفنون وهذا
ظاهر لا ينكره حافل لكن لا يستلزم ذلك صحة التقليد في دين الله وقبول قول المتبوع
بغير حجة توجب قبول قوله ونقد بعبارة على قول من اعلم منه وترك الحجة لقوله وترك
اقوال اهل العلم جميعا من السلف والخلف لقوله فهل جعل الله ذلك في فطرته احد
من العالمين ثم يقال بل الذي فطر الله عليه عبادة طلب الحق والدليل على صحة
قوله ولاجل ذلك اقام الله سبحانه البراهين القاطعة والحجج الساطعة والادلة الظاهرة
والآيات الباهرة على صدق رساله اقامة للحجة قطعا للمعدن وهذا هو اصدق خلقه
واعلمهم وبرهم واكملهم وانما اوجب الله تعالى قبول قولهم بعد قيام الحجة وظهور الآيات
المستلزمة لصحة دعواهم لما جعل في فطرته عبادة من الانقياد للحجة وقبول صاحبها وهذا هو

مشترك بين جميع اهل الارض مؤمنهم وكافرهم وجاهلهم وعاجلهم هو الانقياد للحجة
 وتطهير صاحبها وان خالفوه عمادا وبغيا فلفوا غواصهم بالانقياد لولا ان حصل القائل
 ابن وجه قول الحق في قلب سامع ودعه فنوال الحق بسوي ويشوق
 سيولته رشدا وليس نفارة كما ينبغي التوثيق من هو مطلق
 ففطر الله سبحانه وشعره من اكبر الحجج على فرقة التقليد بكل مولود وتمامه ولد على فطرة
 الحق فابواه يحنفانه ويشفعانه ويملكانه ويحنبلانه وكان امر الله قد امقد ولما
فأشده لا يقال ان الله فوات بين الاذهان كما فوات بين قري لا بدان فلا يلحق
 بحكمته وعدله ان يفرض على كل احد معرفة الحق بدليله في كل مسألة
 لانه لا ينكر ذلك ولا ندعي ان الله فرض على جميع خلقه معرفة الحق بدليله في
 كل مسألة مسألة من مسائل الدين دقة وجلاله وانما انكرنا ما انكره الائمة ومن تقدمهم
 من الصحابة والتابعين وما حدث في الاسلام بعد انقضاء القرون الفاضلة في القرون
 الرابع المذكور على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم من نصب رجلا واحدا وجعل فتاواه بمنزلة
 نصوص الشارع بل يقدمها عليه ويقدم قوله على اقوال من بعد رسول الله صلى
 من جميع علماء ائمة الاكتفاء بتقليد عن تلقى الاحكام من كتاب الله وسنة رسوله
 وهذا مع تضمنه الشهادة بما لا يعلم الشاهد بالقول بلا علم والاخبار عن خالفه
 وان كان اعلم منه انه غير مصيب للكتاب والسنة او متبوعه هو المصيب ويقول
 كلاهما مصيب للكتاب والسنة وقد تعارضت اقوالهما فيجعل ادلة الكتاب والسنة متعاضدة
 متناقضة والله ورسوله يحكم بالشيء وضده في وقت واحد ودينه متعارف والواجب
 وليس له في نفس الامر حكم معين فهو اما ان يسلك هذا السلك او يخالف من خالفه
 ولا بد من واحد من الامرين وهذا من بركة التقليد عليه اذ اعرف هذا فاعلم
 ان الله اوجب على العباد ان يتقوا بحسب استطاعتهم واصل التقوى معرفة ما يتقوا
 من العمل به فالواجب على كل عبد ان يبذل جهده في معرفة ما يتقيه فاما امر الله
 به ونهاه عنه فليلتزم طاعة الله ورسوله وما خفي عليه فهو فيلسوف امتاله من عباده

الرسول فكل احد سواه قد خفي عليه بغض ما جاء به ولم يخرج به ذلك عن كونه
 من اهل العلم ولم يكلف الله ما لا يطيق من معرفة الحق واتباعه فاذا اوجب الله على
 كل احد ما استطاعه وبلغته قواه من معرفة الحق وحدته فيما خفي عليه منه
 فاختاره او قل في غير كان ذلك هو مقتضى حكمته وعدله ورحمته بخلاف
 ما لو فرض على العباد تقليد من شاؤا من العلماء وان يختار كل منهم رجلا
 ينصبه معيارا على حجة ويعرض عن اخذ الحكم واقباسها من مشكاة الوحي
 فان هذا يناقض حكمته ورحمته واحسانه ويؤدي الى ضياع دينه وهجر كتابه سنة رسول
 كما وقع فيه من وقع **قائمة** ذم الله سبحانه من حاكم الى غير الرسول وهذا كما
 انه ثابت في حياته فهو ثابت بعد ملكه فلو كان حيا بين اظهروا وتحكمنا الى غير
 لكننا من اهل الذم والوعيد فسلته وما جاء به من الهدى دين الحق لم تزل
 فقد من بين الامة شخصه الكريم فلم تفقد من بيننا سنته ودعوته وهديه و
 العلم واليمان بحمل الله مكانهما من ابتغاهما وجدها وقد ضمن الله سبحانه حفظ
 الذكر الذي انزله على رسوله فلا يزال محفوظا بحفظ الله محبا بحمايته لنقوم حجة الله
 على العباد قرا بعد ثبوت اذ كان نبيا ثم اخرا لنبيا ولا نبيا بعد فكان حفظه الله
 وما انزله على رسوله مغنيا عن رسول اخر بعد خاتم الرسل والذي اوجبه الله سبحانه
 وفرضه على الصحابة من تلقى العلم والهدى من القرآن والسنة دون غيرها هو عينه
 واجب على من بعدهم وهو محكم لا ينسخ ولا يتغير قاله النسخ حتى ينسخ الله العالم
 ويؤكد انما وقد ذم الله تعالى من ادعى الى ما انزل الله والى رسوله صلا وعرض
 وحلته ان تصيبه مصيبة باعراضه عن ذلك في قلبه ودينه ودنيا وحل
 من خالف عن امره واتبع غيره ان تصيبه فتنة او يصيبه عذاب اليم فالفتنة
 في قلبه والعذاب اليم في بدنه وروحه وهما متلازمان فمن فتن في قلبه ما عا
 عما جل به ومخالفته له الى غيره اصابه العذاب اليم ولا بد واخبر سبحانه انه اذا قضى
 امرا على لسان رسوله لم يكن لاحد من المؤمنين ان يختار من امره غير ما قضاه فلا يخير

قال ابو جابر
 عبد الله بن عبد
 رسول الله صلى الله
 وقضى على بعض
 امه اشق قلت
 واشهد ان لا اله الا
 محمد وانا لا اعلم
 غيره فان

بعد قضائه أو من البينة **فإن** قلنا قالت كل فرقة من المقلدين أنه ليس واجب
تقليد من قلناه دون غيره من الأئمة الذين هم مثله أو أعلم منه وأقل مآل في
ذلك معارضة قوليهم بغير الفرق الأخرى في ضرب هذا القول بعضها ببعض
يقال مما الذي جعل متبوعها إلى بالتقليد من متبوع الفرق الأخرى في كتاب الحياة
سنة ذلك وهل قطعت الأمة أمرها بينها كبر أو صار كل حزب بما لديهم فرحاً لا
بهذا السبب لكل طائفة تدعو إلى متبوعها وتنافي عن غيره وتنتهي عنه وذلك مختص
إلى التفريق بين الأئمة وجعل من الله تابعاً للتميز في الأغراض وعرضة للاضطراب لا خلا
وهذا كله يدل على أن التقليد ليس من عند الله الاختلاف الكثير الذي فيه ويكون في
فساد هذا المذهب تناقض محال ومعارضة أقوالهم بعضها ببعض ولولم يكن فيه
من الشبهة إلا إجماعهم تقليد صاحبهم وتوحيدهم تقليد الواحد من أكابر الصحابة
كما صرحوا به في كتبهم وبالله العجيب ما من أفتى أو حكم يقول واحد من مشايخ المذاهب
أفتى بالقبول من أفتى بقول الخلفاء الراشدين وابن مسعود وابن عباس وإبراهيم
وإبي الدرداء ومعاذ بن جبل وهذا من بركة التقليد عليهم صاننا الله تعالى عنه
فائدة المقدار من حكموا على الله تعالى قد لا وشرعاً بالحكم الباطل جهلاً والنحال الفاسق
أخبره رسول الله صلى الله عليه وآله الأرض من القائلين لله بحجة وقالوا الموق في الأرض
عالم منذ الأعصار المتقدمه وقالت طائفة ليس لأحد أن يختار بعد أبي حنيفة روح
وإبي يوسف ورفعه محمد بن الحسن والحسن بن زياد اللؤلؤي وهذا قول كثير من الحنفية
وقال بكري بن علاء القشيري المالكي ليس لأحد أن يختار بعد المالكيين من الهجرة وقال الخو
ليس لأحد أن يختار بعد الأوزاعي وسفيان الثوري ووكيع وابن المبارك وقالت طائفة
ليس لأحد أن يختار بعد الشافعي ثم اختلف المقلدون فمن يؤخذ بقوله من المنتسبين
إليه ويكون له وجه يفتي ويحكم به ومن ليس كذلك ثم اختلفوا متى انسحب بالاجتهاد على
أقوال كثيرة ما أنزل الله بها من سلطان وعند هؤلاء أن الأرض قد خلت من قائم الله
بهي ولم يبق فيها من يتكلم بالعلم لم يزل لأحد بعد أن ينظر في كتاب الله ولا سنة رسوله

قلت يجب أن
يرتب طائفة أصحاب
وجه كان في غير المذاهب
وإبي حامد الغزالي
طائفة أصحاب اجتهاد
والأصحاب وهو كان
المسالك والفتاوى
وجه لا اجتهاد
كما في حامد وشيخه
سعيد بن مسعود

الشارح عليه ووصفه العلماء القائلين بحقيقة ما آياه ورفع درجته وضمه لهم
 الملائكة في شهادتهم كما دلت على ذلك الآيات الأثيرة والأحاديث المستنيرة وقد
 كان من مضي من الأئمة المجتهدين والعلماء الراشدين خصوصاً عصاة المحدثين
 قائلين بنشر علوم الاجتهاد في جميع الأفاق وهم في ذلك متفاضلون فمنهم المحاكم
 الكتاب منهم القائم بضبط السنن والحديث المستطاب فما أعظم حظ من بذل نفسه
 وجهدها في تحصيل العلم حفظاً على الناس بما بقي في أيديهم منه فإن في هذه
 الأمانة قد غلب على أهلها الكسل والملل وحب الدنيا وقد قنع الخوص منهم من
 علوم القرآن بحفظ سواده واغفل علم تفسيره ومعانيه وفهم أحكام الشريعة من
 مبانيه واقتصر من علم الحديث على سماع بعض الكتب على شيوخ الكثر هم جاهل
 منه بعلم الأئمة فضلاً عن الدلية ومنهم من قنع بزيادة أذهان الرجال وكناسة الفكر
 وبالنقل عن مذهبه وقد سئل بعض العارفين عن المذهب فأجاب أن معناه
 دين مبديل ومع هذا يخيل إليه أنه من رؤس العلماء وهو عند الله وعند علماء
 الدين اجهل اجهل بل بمنزلة قيسل النصاري أو حبر اليهود لان اليهود والنصارى
 ما كفروا إلا بآبائهم في الأصول والفروع وقد جمع عن النبي صلى الله عليه وسلم التركيز
 سن من كان قبلكم الحديث فأئمة المصنفون المتصفون بالاكمال على نصرة
 امامهم المعتمد من عليها اعتماداً لائمة قباهم على الاصولين الكتاب السنة قد وقع
 في مصنفاتهم خلل كثير من وجهين عظيمين الأول أنهم يختلفون كثيراً فيما ينقلون
 من نصوص امامهم وفيما يصححونه منها وصارت لهم طرق مختلفة خراسانية وعراقية
 وبغدادية وهندية فترى هؤلاء ينقلون عن امامهم خلاف ما ينقله هؤلاء
 والمراجع في هذا كله الى امام واحد وكتبه مدونة مروية موجودة اقلها نواير جلت
 اليها وينقلون تصانيفهم من كثرة اختلافهم عليها الوجه الثاني ما يفعلونه في
 الاحاديث النبوية والآثار المروية من كثرة استدلالهم بالاحاديث الضعيفة على
 ما يذهبون اليه نصرة لقولهم وينقصون من الفاظ الحديث ثارة وتارة يزيدون فيها

ظهر محمد بن ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم على خلافه فالتصيب له على الحقيقة انما هو
 امتثال امره في ذلك وسلوك طريقته في قبول الاخبار والبحث عنها والتفقه فيها
 وقد روي عنه في ترجمته في تاريخ دمشق ما ورد عنه في ذلك واما الذين
 يظهر من التعصب لاقوال الشافعي وغيره كيفما كانت ان جاءت سنة بخلافها
 فليسوا متعصبين في الحقيقة لانهم لم يمتثلوا امام امره امامهم كذلك شات
 المقلدين الآخرين في ائمتهم فاعتبروا منه بالابصار فائتلفوا قال ابن
 ابي شامة في كتابه المؤمل ينبغي لمن اشتغل بالفقه ان لا يقتصر على مذهب
 امام معين بل يرفع نفسه عن هذا المقام وينظر في مذهب كل امام ويقتل
 في كل مسألة صححت ما كان اقرب الى لالة الكتاب السنة للحكمة وذلك ليسهل
 عليه اذا كان اتقن معظم العلوم وليتجنب التعصب النظر في طرائق الخلاف المتأخر
 فانها مضیعة للزمان واصفوه مكدره ولم ينزل الامر على ما وصفت الى ان استقر
 المذهب المدونة تراشته هزت المذاهب الاربعة وهجر غيرها فقصرت همما تبا عجم
 الاقليل منهم فقلدوا ولا ينظروا فيما نظريه المتقدسون من الاصلين الكتاب
 السنة فقل المجتهدون وغلب المقلدون حتى صار من يروم رتبة الاجتهاد يتعجبون
 له ويزدرون فالتوصل الى الاجتهاد بعد جمع المتيسر من الكتب المعتمدة اذا رزق
 الانسان الحفظ والفهم ومعرفة اللسان اسهل منه قبل ذلك لولا فله هم المتأخرون
 وعدم المتعبرين ومن اكبر اسبابه تعصبهم وتقيدهم بقرى الوثوق وجهد الله
 المتصددين منهم على ما هو المعروف الذي هو منكروا الف انهى حاصلا من
 ان هذا الفقه الذي اصطلحوا عليه وعملوا به ونسبوا انفسهم اليه صنفان فليس
 ضخمة وسود وابه فرا طيسر كثيرة وصلوا اليها اقطارا لا ديارا وبلغت فائزهم من امره
 من الثرى الى التريا لا الهجى لاحد من المسلمين الى الاشتغال به وتضييع عمره في
 وحفظ وصيانة فان غالبه رأي الرجال ومسائله تناقض ما جاء عن الله وسواء
 برأيه من غير ان يفرق بين ما في كتاب الله العزيز وسنة رسول الله المطهر

لاحكام الحوادث الموجودة والاشياء كلها ويحيط بجملة ما يحتاج الخلق اليها كما بينا ذلك في رسالة
ظفر الارض بما يجيب في القضاء على القاض على الله الوفي

خاتمة الكتاب

هذه الغرائد التي ذكرناها فصول حسنة واصول خباركة طيبة كثيرة الفوائد عظيمة
العوائد ينبغي لكل من يعتني باعلم النظر فيها ولا اطلاع عليها فقد لايت ان اختمها
بقائده اعترف ببيناها ابو حامد الغزالي في اول كتابه الاحياء وهي ان ادلة الطريق
هذه العلماء الذين هم ورثة الانبياء وقد شغل عنهم الزمان في المراتك المرسومة وقد استخوذ
على اكثرهم الشيطان واستغواهم الطغيان واصبح كل واحد بعاجل حظه مشغوفا
فصار يرى المعروف منكرا والمكرم مرفا حتى ظل علم الدين مندرسا ومنار الهدى
في اقطار الارض منطسا ولقد خيالوا الى الخلق ان لا علم الاقوى حكومة يستعين بها
القضاة على فصل الخصام عند تخاصم الطعام او جدل بدعي به طالب المباحات
الى الغلبة والافحام او جميع مزخرف يتوسل به الواعظ الى استدراج العوام اذا لم يروا ما سوا
هذه الثلاثة مصيدة للحرام وشبكة للطعام فاما علم طريق الآخرة وما درج عليه السلف
الصالح مما سماه الله تعالى كتابه ففها وحكمة وعلماء ورضاء ونو لو هداية ورشدا
فقد اصبح بين الخلق مطويا وصار نسيا منسيا الى اخر ما قال فان الله وانا اليمينا جعون
هذا ونقول لا ربنا انك لتعلم اننا نجعل احد من الناس عيانا على كلامك وكلام
رسولك ونزد ما تنازعنا فيه اليه ونجأكم الى قوله ونقدم اقواله على كلامك وكلام
رسولك وكلام اصحاب رسولك وكان الخلق عندنا احر من ان تقدم كلامهم اراهم
على وحيك بل اقمنا بما وجدناه في كتابك وبما وصل الينا من سنة رسولك وبما
افق به اصحاب نبينا ومن تبعهم بالا حسان من محد في امه رسولك ومبلغ سن نبينا
ما استطعنا وبلغ اليه علمنا وان عد لنا عنك فخطا منا لا عمل اعم نخذ من جونا ولا
رسولك ولا المؤمنين ليحيى ولم نفرق بيننا فنكون شيعا ولم تقطع امرنا بيننا ورجلنا اثنا
للمحدثين واصحاب الاخبار وعصاة الانبياء قد لنا ولسا نطيدنا ودين رسولك في نقايص

ما يلقوه اليانعين رسولك فاتبعناهم في ذلك فقد بناهم فينا امرتنا انت فامروا رسولك صلى
 بان يسمع منهم ثم يقبل ما يلغوه عنك وعن رسولك ثم دعا اليك لرسولك وطاعة وحقا وكرامة
 ولم يتخذ حماريا بالتخاكم الى اهل الحزم وتخاصم بها ونعادي عليها بل عرضنا اقا اهل الحزم على كتابك
 وسنة رسولك فما وافقنا قبلناه وما خالفنا العرضنا عنه وتركناه وان كانوا اعلم منك
 ورسولك فمن وافق قوله قول رسولك كان اعلم منهم في تلك المسئلة ثم ندعو الى الله
 طريقته قوم لم يبقوا الحق العلم وارادوا به الدنيا واعرضوا عما لهم به في الآخرة من الدرجة العليا
 فلم يهناوا بحلاوته ولم ينعوا بضراره بل خلقت عندهم ديبا حته ورثت حاله يعرفون
 جماعة من السادة فقطعوا ويحلقون وقررة واستغنوا به ورأى بعد المعرفة افضل ما
 اعطى البشر واحتقرنا في حينه كل من يقهر وتلوا فما الثاني الله خير ما الشكر وكيف يكون
 الامر كذلك العلم حياة والجهل موت وبلية كما بين الموت الحياة وتعين ابن عمر برفعة من
 قرأ القرآن فكانا استدراج النبوة بين جنبيه لانه لا يحى اليه ومن قرأ القرآن في
 ان احد من الخلق اعطى افضل مما اعطى فقد حقر ما عظم الله وعظم ما حقر الله اللهم
 فاجعلنا من اهل القرآن وخدايمه ومن متبعي السنة وطالبي الحديث في كل حال و
 للمتسكين باحكامها والى انشاء قلدها واجابة تجد يد وحيث حصل الكلام الى
 هذا المقام وانتهى شئ القلم وما خطه من هذا لاقام فليفتحه بالحمد لله رب العالمين
 فانها كلمة مباركة جعلها الله سبحانه مفتحة قرانه واخر دعوى اهل جنانة وخصما من
 اجتنابه من خلقه فكساها ملائكة سالته ورضوانه وكان ختام زبده وقام رقعة
 يوم الاحد لعلة السابع من شهر رمضان المبارك من شهر ر سنة اربع وتسعين و
 مائتين والف الهجرية على صاحبها الصلوة والتحية في بلدة بهو بال الحمية على يد
 مؤلفه الزاجي راحة ربه الباري ابي الطيب **صديق بن حسن** بن علي القنوجي
 الحسيني البخاري ختم الله له بالحسنى وزيادة وزادة بسطة في العلم والا فائدة
 لقد فرط في حسن ابتداء ورمت تخلصي يوم الزحام فبالحمد ارجو عفوا بي + ليرشدني
 قد تمت الرسالة الى حسن الختام + بعون الله وتوقيقه

حالة الط

مجمع

يقول الواحي رحمة ربه الباري علي بن صادق بن حسن الحسيني القادر
 قد تم طبع هذا الكتاب الفائق ذي المنهل العذب النوراني السني في الحق من أدب الفقيه
 بدار الطباعة العامة ذات المحاسن الباهرة في ظل من تحتها بها مراتب الدولة و
 الرياسة ونجست بها أكواب السعادة والسياسة فحقبة الرؤساء الميامين سلاسل السعادة
 الصناديد حضرة نواب شاهجهان بيگم منع الله الوجود بدوام
 وجودها ولا برحت من هملة على عاياها لم تحل كرمها وجودها وكان طبعه
 على دمة ذي الكرام السنية والحمد الرضية الولوي محمد عبد المجيد خان
 مدير الطبع بالدار البهوية ولما تكامل طبعه راق العيون وضعه الطابع في السنية
 النقي للثقي ذوالفقار أحمد القوي الحسيني راع الصريح في ميدان
 التفتيح بشركة اللعدي لأمير الولوي محمد عبد الصمد القشوري وكان
 تصدى لوزيرة المفيد ونسخه المجيد الحافظ الصالح السعيد علي حيدر الكنجي
 عافاه الله القوي فكان تمام طبعه وإيناع طبعه في آخر شهر الله ذي الحجة من شهر
 سنة أربع وتسعين ومائتين ألف الهجرة المحمدية على صاحبها الأجر مدام وأهله
 فلتندب لتخريج ختام الطبع ووجه الشيخ الماحد الفاضل العالم الماهر الأكمل
 أبو الفتح الممدوح عبد الرشيد بن محمد شفاء الله عنه عافاه الله تعالى عن كل مكره ونحو
 كل مرغوب وللشاعر الساهر المتكلم الفخرير الحافظ خان محمد خان الفاضل هبة الله تعالى
 وعافاه

له
 كتاب النوب خاتمة
 نقل على يد الشيخة فخرية
 قاسم دار فخر
 كتابه
 كتاب الفقه
 سيد محمد حسن خان

بسم الله الرحمن الرحيم

يا من جئت على وحدانيته آياته وتنهضت برؤيته مصروفاته فمجاور من الرجل
 لكل جهة هو مولعها وانتدب عبادة لطاعته فامة اوصليها عن مجليها وصل وسلم
 على من هو خير من الرجح للرسالة بوقال استفت قلبك ولو افانك المغنون في اية مسألة

وحل الله واصحابه المحمدين المراجع الشرائع والمشرقين بشواقيب الافهام غياضها
الحراش والوقائع الالههم فصل وسلم عليه اله واصحابه ما طلعت سماء التدين
من اهلها شمس سوا طمع وكانت صناعة احديث النبوي اشرف الصنائع وتبعد
فقد وقعت على هذه المصنفة ودونها الوقوف على الكبريت الاحمر ودمت للنظاير
في تسريح الانظار بما فيها من الدر والذكر فطفقت استفهم استفهام لادخل الحائر
عاصدي عليه قول الشاعر

ابرق بدا من جانب الغور مع امر ارتفعت عن وجه سلمي البراق
اهذا نسيم الارواح ام نسيم الاديح + قد انقضى مؤلفها عزه الله تعالى بالرسالة
لموصل اليها يد ولا عمر ولا سابق احد في هذا المضمرا لا اعياء الدهر ولا غر والوف
تلك بيان لا ينبغي لاحد من بعده وتحدث كلمة الحق على المدح والقبول في عهد
اوركث الله تعالى فرائد في هذه المقالة من مناهل فرائد الغنى ما رقى وصفاء وتوقا
لعباد الله الخ اصحابه الذين في جنات السنين والاثار قصورا وغر فارتحل ارباب
الله به خير على التمسك بالسنة المطهرة حنا واجب فادرك شأ والسلف الصالحين
في قوله صلى الله عليه وسلم ليبلغ الشاهد الغائب الفرح العلم الذي لا يخر له لسانه
الا قول الما شور في فيه + الحريه بان ينشد المنشد هذه الايات فيه

انت في العلم والمعال في	وبث الحديث انت الوحيد
لك عز قد اشرقت به	شمس فضل بها الضياء يزيد
وعاوم ابد عتها انفس م	بحارها يتوج المستفيد
غصبت فيها على نرا	في نخور احسان هن عقود
سائر افسك الشمس في كل قطر	مشركات واجعل منها يزيد
من يضا هي هذا اللقاه العله	ان هذا عن غيرك بعيد
واذا ما انتري اناس لاصل	انت المحمداؤا نسيم حفيد

اتعريفك للاحمر الكبر الذي يتبادر الذهن اليه اذا طلق لفظ امام وصاحبه

الحقيقة التبادر نواب على لجاه امير الممالك السيد الشريف
 صديق حسن خان بهادر اشرف الله به بذاته الشريفة وجوه السنة
 والكتاب وقوله من الذين ينادونهم المثلثة الى جنات عدن من كل باب ولعمري
 ليس كل من صنف اجاد ولا كل من قال في المراد وما كل رجز يجد به احادي ولا كل
 معرفة يعرفه اهل النباذي ولا كل من رقى المنبر خطيب ولا كل من انتسب نفسه الى
 المحدثان لسبب وقد خص الله بحكمته لكل فن رجالا ولكل ميدان ابطالا والذات
 وطعمة العنقاء وابن مسابقة الجياد من العرجاء فضر الله امر أحمل مقالتي هذه على مواقع
 النصيحة والقبول ولم يسود وجه الميضة باستكثار الآراء التي لا ترجع الى اصل من الاصول
 هذا وقد كتبت هذه الرسالة لحل التزويق والانطباع والتخلت بكل جواهر الختام
 عيون الاسماع في قعيت الطبع لدى الطبع موقع الماء الزلال عند اشتداد الغلة وازار
 من محبة المصدا العلة بعد العلة فله رسالة هي كثر الطالب وبغية الراغب اشتدت
 اليها رغبات من ابتلى بولاية الافناء والقضاء بفضاقت عليه الارض مع ما لها من كثر
 والقضاء وكان طبعها في دولة الريسة التي استمطر من هوا طل مكارمها الراح والغا
 وترنم بشعارها مدحا كل صاحب وشادي غلبت الملوكة والولاية بحسن سيرتها والقطر
 لا يلحق شأ والجواد والتميز لا يروج عند الصياف للنقاد والقيم مع الشمس تضيئ انوارها
 لا تحتج مع الثام ازهاره وتخطي السباع يد حما على منابر الانامل ومد من المسالك
 في صدور المدارس الخافل حسنة الدهر وزينة العصر فاقه الفخر والكمال **نواب**
شاهجهان بيگم صاحبه والية حوزة بهوپال جعلها الله على اعدائهم
 مستضى واهمهم في قوادح ساداتنا لفضا وبالع الجهد في تصحيح هذا السفر المبارك
 وتبيين خطائه عن صوابه وعرض النقول على الام المعول عليها وتجر يد القلم
 ليا به النظر الشريف السند السيف المهند المولى محمد والفقار احمة
 بمشكورة ذي الرأي الصائب اللب الثاقب المولى محمد عبد الصمد ابقاها الله
 تحاراقين في حل الحبوب منكئين على انك البهيبة السرة بدار الطباخة والوقع في حوزة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله

وحدوه بالصلاة والسلام على من لا نبي بعده أما بعد فهذا ذكر كتاب السيد الامام العلامة السيد الشافعي القائل
 حضرت شافعي على الجاه امير الملك بها ذكر الالاف والقرين العلي والتفاخر من اهل الشرف في
 قلاطيف الادب الكتاب المسمى بـ حضوره السلطان محمد عبد الحميد خان خلد الله ملكه
 والشافي المعنون باسمه باسم مصر القاهرة والبنائي باسمه اهل العلم والدين كما
 يظهر من فحوى كل رسلهم باليقين

بسم الله الرحمن الرحيم

نور الله شمس الاموال واطلوعها وتجري عيون معين الشريعة النبوية وانعها ولا
 كواكب الدين الحنيف استطعها واعي منار الملة الحنيفية ورفعها وكسر يراجم الشرك
 وقمعها وتزليل جموع الظلم والعدوان وزرعها وارعد قلوب الجبابرة المردة و
 افزعها وآلف بين قلوب المؤمنين والمسلمين وجمعها بدوام دفة مولانا السلطان
 الاعظم في الملك الباهر الانجم القاطع بسيف عزه عنق كل جبار اثم الهادي باوامره
 ونواهيته الى سواء المصراط المستقيم الذي اوتي الملك والحكم والله يختص برحمته من
 يشاء من فضله العليم شمس سماء الخلافة وقمرها المضيئ في الليل البهيم ظل الله في
 ارضه القائم باحياء سنته وفرضه ودينه القويم نعمة الله الواسعة وكان له القائل
 للحق على التعميم امين الله على خلقه وخليفته القائم بحقه بتقدير العزيز العليم
 الفخار وذاكي الفخار الفاتر بحوز قصبات السبق في الحسب الصميم الكافي لآل من فجا
 عن الهداية وسلك مسلك العناية وكان له في الجمالة والفضالة تصميم الذي لم يقص
 صفاته بتعداد ولوان الشجر اقلام والبحر مداد مولانا سلطان العرب للترك والجمع
 المختص بحماية الحرم المحترم السلطان بن السلطان بن السلطان مولانا السلطان الغازي محمد
 عبد الحميد خان بن السلطان الغازي عبد الحميد خان حرس الله جنابه العالي وحموه
 المحترمين صرفنا الايام والليالي وخذل ملكه وسلطانه وافاض على العالمين برة ورحمة

بما حفظ به الآيات والذكر الحكيم وأهدي إلى مقامه الشريف وعزة الشرف والسمعة
 التحية والتكريم ورحمته الطيبة وبركاته الصالحة الموصلة بنعيم دار النعيم
 فالباعث على تحرير هذا الرقيم أنه مما من الله به على هذا العبد الأليم أن اضطررتني
 سلك من فسر الشذيل وأظهر فيه كنوز الكشف وحقائق التأويل فكتب تفسيراً
 للكتاب العزيز في أربع مجلدات سماه فتح البيان في مقاصد القرآن وأن هذه الثمرة
 عظيمة وموهبة جسيمة لما يجب شكره على العبد ولا يكاد يوقدي شكره أحد وأن
 من جملة أداء الشكر وأظهار النعم إيصال ما تفضل به الولي على العبد إلى أخوانه
 المسلمين وأحبائه المؤمنين ولما كان مولانا الأعظم حميد الشيم سني اللهم صاحب
 السيف والقلم هو المشيد لأركان الإسلام وناشر الروية العدل والقائم بأصلاح
 أحوال الأمان أحييت أن يوضع هذا التفسير العزيز الذي هو أن شاء الله عند من
 وأمعن النظر فيه سلسلة الأبريز في خزائن كتب مولانا الأعظم وقد وثنا الكرم
 فعله أن يتجلى بنظر أرباب العلوم ويقف عليه ذوو الآداب والفهوم الذين ^{بالعلم}
 بسو حكم مقيمين وعلى أكناف دولته كونهين ^{بها} أنا أقدّمه إلى السدة الرعية والحضر
 المنيعه مصحوباً بكتابي الفارسي في الأحوال القبالة الموسوم ^{بالحج} الكرامة في ألقاها
 بواسطة الشيخ الأديب الفطين الرباني محمد امين اللدي الحلواني وهو أن كان شيئاً
 يسيراً لا يليق أن يرفع إلى السدة العلية وبانيها فلا غرو أن الهدايا على هذا
 فان فوئيل من لدى الحضرة السلطانية والدولة العثمانية بالقبول فهو ضحية
 الرجاء والمأول وتحرر غرة شوال يوم السعيد من عام الف وثمانين وأربع و
 تسعين من هجرة النبي الأمين صلى الله عليه وعلى آله وصحبه المبامين إلى يوم الدين
 + + حرره الراعي رحمة به الباري أبو الطيب صديق بن حسن الفخري بخاري +

بسم الله الرحمن الرحيم

نور الله ظهر البسيطة وأدام هجتها ورفع عمادها وحل ناصيتها أبدياً وعز أئمة
 الأعظم والشهم المكرم ذي الدولة الفاخرة حامي حمى مصر والقاهرة وحارس الممالك

اليوسفية وريثة المملكة المصرية هي رفاتكم ناشروا العلوم فوق العالم نقطة
 دائرة الزمان ووحيد العصر وفريد الإوان عزيز مصر الخديوي اسمعيل بن إبراهيم
 بن محمد علي بإشابة الله من الخيرات مانسا وأهدي إلى ذورته الحسنى ومقامه
 الرفيع الأسنى تسليماً فاخرة وتحيات عوافرة وادعية بشماة الشاء حاطرة وأطى إليه
 عامق الله به على هذا العبدان الخراط في سلك من فسر التنزيل وأظهر فيه كنوز الكشف
 وحقائق التأويل فكتب تفسير الكتاب العزيز في أربع مجلدات سماه فتح البيان ومقتضى
 القرآن وإن هذه النعمة عظيمة وموهبة جسيمة مما يجب شكره على العبد ولا يكاد يوفى
 شكره أحد وإن من حملة لواء الشكر وأظهر النعم اتصالاً بفضل به الولي على العبد إلى خواصه
 المسلمين وأحبائه المؤمنين ولما كان مقامكم المنيف وسو حكم الشريف أمرزل
 ولا يزال محققاً بابواب العلوم وأصحاب الآداب الفصوم المحائرين من العلم كل في شريف
 والبالغين في درجات الكمال إلى كل مقام منيف أحببت اتصال هذا التفسير العزيز
 الذي هو ان شاء الله عند من قام له وأمعن النظر فيه سلسلة الأبرار الخزان
 كتبكم الفاخرة وأسفاركم النكاثرة فلعله ان يتخلى بنظر ما هر عارف جامع الحقائق
 واللطائف فانا أقدمه إلى جنابكم الشريف ومقامكم المنيف مع كتابي الفارس المسمر
 بنجر الكرامة في آثار القيامة بواسطة الشيخ الأديب الفطين محمد أمين المدني الحولاني
 فان عفتكم من ناحيتكم سمات القبول فهو غاية الرجا والمامل والله يتولى عونكم
 ويدبر مجركم والسلام وترغرة شوال يوم العيد السعيد سنة أربع وتسعين
 ومائتين والنف من هجرة صاحب العز والرفعة والشرف صلى الله عليه وآله وسلم

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى محبنا الأديب اللبيب الفطين الشيخ الأجل محمد أمين سلمه الله من نواب
 الزمان آمين بعد هذا المسنون السلام وأنواع القية والأكرام فقد ورد إلينا
 كتابكم الكريم وخطابكم العذب الغنيم وما ذكرتم من ان تفسيرنا يكون إرساله
 بمصر فتكم إلى جناب مولانا السلطان المعظم وإلى عزيز مصر المكرم فلا بأس فقد

اضربنا عن ارساله الى غيركم وجعلناكم السفيرا في هذا الخصوص اصلا
 ورامنا اكرامكم وتشريفكم ولما تحقق لدينا من انصافكم بمعالى الامور الشريفة
 والحصول الحميدة اللطيفة فعليككم ابلاغ ذلك على احسن حال مع حصول التعديل
 بالسفارة الواضحة والاجلال وكتاب مولانا السلطان الانجم وعزيمته المحترمة
 كل منهما مدراج في خريطة من جريد مذهب مزين وهما مدرجان في الصندوق
 مع نسختي التفسير مع كمال انجتم والضبط المحكم وصورة نقل الكتابين المرسلين
 بمعية التفسير ملفوفة على خطكم هذا الاجل الاطلاع على ذلك فعليككم
 الاحتياط في الحفظ وايلاغ كل من احد التفسيرين والكتاب الى من هو اليه
 وكذلك المرسل اليكم اربع مائة رسالة من مؤلفنا في الغز والهجرة وماثبات
 من مؤلفنا في صفة الجنة والنار فاهدوا من ذلك بحسن دليكم ما تدين من
 رسالة الغز والهجرة ومائة رسالة من رسالة صفة الجنة والنار والفضلاء
 والعلماء من اهل دار السلطنة العلية العرفية بالقسطنطينية وماثبات
 رسالة الغز والهجرة ومائة من رسالة صفة الجنة والنار الى اهل الديار
 المصرية من يليق به من اهل العلم والحصول الموضية جزاكم الله خيرا والذين
 وجعلنا فيهم من المتحابين وما ذكرتم عن حال التفسير الكبير الذي بهما مشه
 ابو السعود والقانون لابن سينا على الوصف المعهود فقد رضينا بذلك
 فسلموا كلا الكتابين الى المولوي عنايت الله وضمن ذلك سيصل اليكم بمعرفة
 ان شاء الله والله يتولى عنكم وفي حفظ الله لابر حتم والسلام بالارام هو المستحسن

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العرش الكريم واتم الصلوة واكمل السلام على افضل الانام محمد وآل محمد
 من خير ارومه المنتخب منكم جثومة على الراعي الجاني عن الدين بمواضي الحج وهما
 اليراهيم بعد اهد اعقيات نامية تليق بمقام عز تكريم السامية تهللها نسيم الصبا وقد
 مرت على الربا ويهتف به الشوق عن صدق المحبة فيعرب تترنم بها الورق على اغصان

ويسر له جميع الأسباب والأديب الأريب زينة الأديب عبد الله بن الشيخ المرحوم محمد بن محمد كرم الله
 ونا نعم عليه والسيد الأجل والعالم الأمثل السيد سالم بن محمد باعلوي الحبشي حرسه
 الله وحافظه ومن كل سوء ومكره وقاه والعلامة المحجة والحافظ المحقق العدة غيبة الألام
 وفتح شجرة الكمال البدر الساري محمد بن أحمد بن عبد الباري سلمه الله المبارك
 والفقيه العلامة الإمام قدوة المحققين الإعلام الشيخ يوسف بن مبارك العريشي
 سلمه الله وابقاه والسيد السند والقدوة الأوحدة أود بن عبد الرحمن سلمه الله تعالى
 وحمل الوجود ببقائه ورفع قدره وإعلاءه والسيد العلامة والقدوة الفهامة الأديب
 بن السيد الصالح عبد القادر البحر سلمه الله تعالى وعافاه والعلامة المحدث البدر النعام
 والفهامة المحجة الإمام السيد محمد بن عبد الله الزوال سلمه الله وقواه والعلامة
 العلوية رقا والأديب الأريب والفاضل اللبيب الشيخ سعد الدين بن هبة الله +
 عبد الرحيم سلمه الله وعافاه ورفع قدره وإعلاءه ولتخطه

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله بعد انجاز جليل السلام والنجاة صدر هذا الكتاب اليكم سائلا عن احكامكم
 العلية واخبار ائمتنا وصول كتابكم الفخيم وخطابكم العظيم الغدير بوصول الثلاثة
 الأربع من تفسيرنا فتح البيان في مقاصد القرآن بمعرفة الشيخ العلامة حسين
 بن محسن الانصاري وانه حل محل القبول فذلك هو المأمول وأسول فلقد سونا
 ذلك وما شرحتم من حصول الاستفادة منه والتعريف بقدرة وحسن نظامه
 ولطيف نسيجه فذلك من فضل الله ومن علامات القبول عند الله جزاكم الله
 الدنيا والآخرة والواصل اليكم بعمية الشيخ احمد بن محمد السبيعي الانصاري الرابع
 الرابع فمع استلامكم له منه شرفونا باجواب بوصوله اليكم حتى يطمئن الخاطر
 ويحصل السرور ويقر الناظر ويحصل كمال الفائدة والاستفادة منه والرداء لكم مبذول
 ومنكم مستمر والسلام على جميع المقام من العلماء الاعلام وهو صلواتنا موردة غرة شوال سنة ١٢٥٠

بسم الله الرحمن الرحيم

اهدى سلاما يفوق نشر المسك مضيه ويذكر أئمة الصالحين يعييه الى جناب خيرة العلماء
 والقدرة الفخامة العدة عين المحققين الاعلام وزين السادات الامجاد الكرام شيخ الاسلام
 ومفتي الانام نفيس الدين السيد سليمان بن محمد بن عبد الرحمن بن سليمان مقبول
 الاهل سلام الله وعافاه وبارك فيه وتوكله وحمل الوجوه بقاءه ورضه قدرة واعلاه
 السلام عليكم ورحمة الله وبركاته اهل البيت انه حميد مجيد بعد اهداء جزيل السلام
 وانواع التحية والاكرام وبث غاية الشوق الفرام فقد تشرفنا بورود مشرفكم الكريم و
 خطابكم العذب الفخيم بحبة الشيخ حسين بن محسن الانصاري المخبر بوصول الثلثة
 الارباع اليكم من تفسير نافذ البيان في مقاصد القرآن وحسن التناء منكم عليه
 بالقلم واللسان فذاك من فضل المولى الكريم ومن امارات القبول ان شاء الله عند
 ذوى الفضل العظيم فالله اسأله ان يعمر النفع به العلماء والمتعلمين وان يجعله
 وسيلة للفوز بجنات النعيم مع المنعم عليهم من عباده المتقين جزاكم الله خيرا
 الدارين وجعلنا فيه من المتحابين هذا والهدية السنية والحقبة المرضية هي
 فلك القاموس وحاشية جدكم شيخ الاسلام على شرح والده في مصطلح الحديث
 ورسالة الامام النووي في القيام وصلت بمعرفة الشيخ حسين اوصلكم الله بركته
 وتقواه فقد بلغت محمدا وصادفات ان شاء الله اهلها والواصل اليكم بجملة
 الشيخ احمد بن محمد السبعي الانصاري الرابع الاخير من تفسيرنا المذكور رفع وصوله
 اليكم وحيارته لديكم شرفونا بالجواب حتى يطمان خاطر ويحصل كمال الفائدة
 والاستفادة منه ان شاء الله تعالى هذا وابلغوا منا جزيل السلام اخاكم العلامة
 الامام قدوة العلماء الاعلام الحافظ الحجة السيد عبد القادر بن محمد وبلغنا
 انه اختصر حاشية جلد المنهج اختصارا حمدا بامفيدا فزوم من تمام حسناتكم بعد
 تمامه لها تحصيلها المحبكم وما بلغ من صرف اجرة الكتابة والبياض فبذل فل
 وابلغوا ايضا جزيل الاسلام اولادكم الكرام الاعلام ولا زلت في حفظ الله
 وحسن رعايته والسلام مؤرخة غرة شوال سنة ١٢٩٤ هـ

وكتب الى الشيخ احمد الشيرازي في نزيل مكة المكرمة سلم الله عبا هذه
 الحمد لله الى جناب اخينا العلامة الحجة والمحقق الفهامة العبدتين ادب العاصي
 ووحيد الاوان والدمع من ملك من الفصاحة زمام النبي الامرو له كل معنى رائق في
 النظم والنثر من لسان القلم كليل عن الاحاطة بوصفه الجميل زينة بخار ونهامة
 بقية اهل الفضل والاستقامة صفى الاسلام ونور حارة الاعلام الشيخ احمد بن
 ابراهيم بن عيسى الشيرازي المحمدي سلمه الله وعافاه وبارك فيه وثقاه وحمل الوجوه
 ببقائه ورفع قدره واعلاه وادام النفع به للطالبين ورقاه الى منازل الصالحين
 السلام عليكم ورحمة الله وبركاته بعد انتهاء جزيل السلام وانواع التحية والكرام
 وغاية الشوق الغرام فقد تشرفنا بورد مشرفكم الكريم وخطابكم العذب الفخيم الخبير
 بطلب الداهم لا شتر اثمك الكتب المطاوعة النفيسة واستنساخ ما يمكن نقله
 فلا باس الواصل اليكم بمعرفة الحافظ عبد القيوم ثلثمائة ربية فخذوا ما يمكن اخذ
 وانقلوا لنا ما يمكن نقله وشمروا الهمة في تحصيل ذلك حسب المامول فيكم جزاكم
 الله خيرا الدارين وجعلنا فيه من المتحايين هذا ولا تنسونا من صالح الدعاء كما
 لا ننساكم وابلغوا منا جزيل السلام من حواء المقام من المحبين والعلماء الاعلام
 ولازم في حفظ الله الكريم لطفه العيم والسلام بالاكرام وهو مساك الحتام مورخرة شوال سنة ١٢٩٠

بسم الله الرحمن الرحيم

نحمدك يا من اذ واقف العبد بيا به رفعه واذا انقطع اليه وصله وجمعه واصلي سلم
 على نبيك محمد صلى الله عليه وسلم القائل بلغوا عني ولو اية وعلى آله واصحابه اجمعين
 نقله العالم وحكمة الرواية اما بعد فانه طلب مني الاجارة الاخ الصالح الاجور والسيد
 الفاضل الارشد المولوي محمد نظام الدين النقوي الميلايوري المدراسي وفقه الله
 تعالى وايانا لما يحب ويرضى وصاتنا وايانا عملا يليق باهل الهدى ووصل سندك بسند
 مشائخي الاعلام اهل الجدل والاحترام فاسعفته تحميقا لظنه ومرغوبه واسعا قاله
 بطلوبه قاتول قد اجزته بما تجوز لي روايته من حديث واصول ومنقول ومصنف

وادعية واحزاب واوارد كما قرأت واخذت واجازني مشايخي الاعلام والائمة
 الاجلاء الكرام منهم الشيخ العلامة القاضي حسين بن محسن اليميني الانصاري والشيخ
 العمري عبد الحق الهندي والشيخ الورع الكامل المولوي محمد يعقوب الدهلوي لها جر
 الى مكة المكرمة المتوفى بها وغيرهم وكل من هؤلاء ولشيخه ثبت معروف متصل الاسناد
 الى ارباب اصول كتب الحديث وغيرهما ذكرنا ذلك في كتابنا سلسلة العبيد في
 ذكر مشايخ السند وهو مرسل اليه مقر ونا بالاجارة هذه فقد اجرته بما حقه
 تلك الاثبات وبارواه الائمة النفقات فلي في كل ثبت اعرفه طريق بل طرق وكذا
 المسلسلات وما يدعوا الى حسن الخلق واخذت عليه التائي والتدبر والتعبير
 كل لفظ بعد قوله العربي والشرط المتبر عند اهل الاثر واوصيه بتقوى الله في
 السر والعلن والمراقبة لله ومتابعة السنن والحجاء من الله واجتناب البدع فيما
 ظهر وبطن وعجبة اهل العلم المتبعين لا المتدعين شيوعا وطلية واعانتهم
 بما يمكن وان لا يغفل عن ذكر الله المطلق وتلاوة كتابه وتدبر معانيه واعطائه
 حقه وحسن الظن بالله وعباد الله والمجاهدة بحسب الوسع والطاقة والاجتهاد
 فيما يقربه الى الله والاستعداد للموت وما بعده فان كل انت قريب وان لا ينساني
 من الدعاء ولا وادي بكل خير من فضل الاله القدير سلك الله بنا وبه اوضح
 المسالك وجنبنا ولياه عن موارد المهالك والحمل لله اولا واخر اوظاهر وباطنا
 ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وصلى الله على خير خلقه سيدنا محمد و
 اله وصحبه وسلم بكتبه المجيز خادما الكتاب والسنة صديق بن حسن بن
 علي القنوجي البخاري عفا الله عنه

قد من الله سبحانه وتعالى علي بمختار زبده ونسخة فتبارك
 الله احسن الخالقين الحمد لله رب العالمين

تصحيح المواضع المهمة من إعراب طبع رسالة في إعراب مبادي السقي

صفح	سطر	خط	صواب	صفح	سطر	خط	صواب	صفح	سطر	خط	صواب
٣	١٨	لا يفتح	لا يفتح	١	٩٢	وكم ياطل	وكم ياطل	٨٩	٢	يحسبها	يحسبها
٥	١٠	المقام	قد للمقام	٧٢	ما تغير	ما يغير	٩١	٤	زيادة	زيادة	زيادة
١٣	١٣	بفتيكم	بفتيكم	٢٢	وابداي	وابداي	٩٢	١٧	السنتين	السنتين	السنتين
٩	٢	يقول	يقول	٩	٧٥	تنقض	ينقض	١٠٢	٩	الحكام	الحكام
١٠	٨	حرام	حرم	١٠	٧٦	حاصل	حاصلة	١٠٣	١	منها	منها
١٩	١٣	إذا	أذ	٧٢	وكان	وكانت	٧٢	١٠	فيها	فيها	فيها
٢١	٧	عقلة	عقله	١٣	رجل	رجل	٧٢	١٩	انكاره	انكاره	انكاره
٢٥	١٤	يقود	+	١٠	٧٤	عيله	علا	١٠٨	١	رسالة	رسالة
٢٨	١٠	بلغت	تغلب	٤	٧٣	باتباع	باتباع	٧٣	٢	كثيرة	كثيرة
٣٠	١٢	يجب	يجب	٧٢	تغير	تغير	٧٢	٥	أختمها	أختمها	أختمها
٢٩	١٣	الحج	الحج	٤	٧٨	يدرر	يدرر	٧٨	٢١	فخطأ	فخطأ
٣٥	٢	والى	والى	٧	٧٩	يايى	يايى	٧٩	٩	أثاني	أثاني
٣٦	١٣	ياخطو	ياخطو	١٨	٨٠	الانشاب	الانشاب	٨٠	١٥	وانتى	وانتى
٣٧	١٢	وشيلة	وشلة	٣	٨١	نقطة	نقطة	٨١	٥	تسريح	تسريح
٣٨	٢٢	كثير	كثير	٢٢	٨٢	الاول	الاول	٨٢	١٣	خارج	خارج
٣٩	١	بالانفاق	بالانفاق	٧	٨٢	مجدية	مجدية	٨٢	٣	شأو	شأو
٣٨	٩	سببا	سبب	١٢	٨٢	احد	احد	٨٢	٩	خاتما	خاتما
٥٢	١٠	يفتيكم	يفتيكم	٧	٨٢	فشارك	فشارك	٨٢	١٠	عيون	عيون
٥٣	٥٥	وتعرفه	وتعرفه	٥	٨٥	كافس	كافس	٨٥	٥	حجة	حجة
٥٤	٢١	افناؤه	افناؤه	٢١	٨٥	الشي	الشي	٨٥	١٣	مقيمين	مقيمين
٥٥	١٩	المؤلف	المؤلف	١٣	٨٥	الامر	الامر	٨٥	١٣	والقاهرة	والقاهرة
٥٦	٢	وعن	وعن	٣	٨٥	وهما	وهما	٨٥	٣	ذوته	ذوته
٥٦	١٠	حلف	حلف	٣	٨٥	تقوى	تقوى	٨٥	١	العلامه	العلامه
٥٦	١٠	حلف	حلف	٣	٨٥	تقوى	تقوى	٨٥	١	العلامه	العلامه